إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاساتها على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

It also acknowledged the right of the Academy of Management and Policy Studies in Higher copyright to this letter and it may not be publishing aformal written only with the consent of the academy.

Allah and the good of the witnesses

Student's name: اسم الطالب: عزالدين سامي شعبان كساب

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 2014/11/8

أكاديميـــة الإدارة والسيـاســة للدراســات العليا – غــزة
جامعة الأقصى – برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد
ماجستيـــــر إدارة الدولـــة والحكـــم الرشيـــد

تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاساتها على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية

Hamas Movement's Governance Experience and Its Effects on Palestinian Resistance Liberation Strategy

إعداد الطالب

عز الدين سامي كساب

إشـــــراف

الدكتور / هشام سليم المغاري

أستاذ مساعد الدراسات الأمنية والإستراتيجية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد
البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى غزة.

غزة- فلسطين
2014م- 1435 هـ

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عز الدين سامي شعبان كساب**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **إدارة الدولة والحكم الرشيد** وموضوعها:

" تجربة حركة "حماس" في الحكم وانعكاساتها

على استراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية "

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 2 محرم 1436 هـ، الموافق 2014/10/26 م الساعة الحادية عشر صباحاً، إجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. هشام سليم المغاري	مشرفاً ورئيساً
أ. د. يوسف موسى رزقة	مناقشاً خارجياً
د. محمد إبراهيم المدهون	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **إدارة الدولة والحكم الرشيد**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مسار النخبة

+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245
فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعة - بناية رقم 2070/84 ✉ 1421

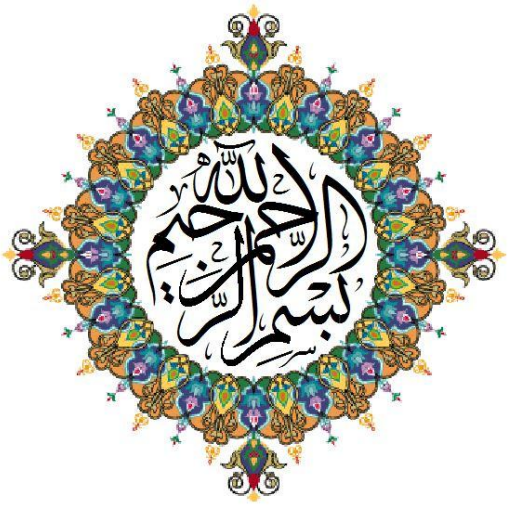

﴿ يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

"المجادلة: 11"

إلى والدتي الحبيبة التي جعلت الجنة تحت قدميها . . التي ألهمتني روح المثابرة

إلى والدي العزيز . . . السراج المنير لطريقي

إلى إخواني الأعزاء وأخواتي الحانيات

إلى كل أصدقائي ومن يهّمهم أمري

إلى روح شهدائنا الأطهار جميعًا، الذين حملوا المشاعل وأنارروا لنا الدرب،

لكي نعبر الجسر الواصل بين اليأس والرجاء .

إلى أسرانا البواسل القابعين خلف القضبان .

إلى قطاعنا الحبيب، بمجاهديه الأبرار ومقاوميه الأحرار .

إلى رفح قلعة الجنوب الصامد ، وأقمارها الثلاثة ، القادة: (أبو خليل) محمد

أبو شمالة، (أبو أيمن) رائد العطار، (أبو أسامة) محمد برهوم .

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

عز الدين سامي كساب

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين الذي أتم عليّ نعمته بأن أكملت هذا العمل العلمي الجاد.

أتقدم بالشكر والتقدير من كل من مدّ لي يد العون والمساعدة بصورة مباشرة وغير مباشرة لإكمال هذا العمل، وأخص بالشكر والتقدير المشرف على هذه الرسالة الدكتور/ **هشام سليم المغاري** أستاذ مساعد الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير من المناقشين الكريمين اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بالملاحظات المهمة، وهما:

أ.د يوسف موسى رزقة

د. محمد إبراهيم المدهون

والشكر موصول لأساتذتي في أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، على ما بذلوه من جهد، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز الرسالة تحكيمًا وطباعة وتدقيقًا لغويًا وترجمة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل اخواني ومن يهمهم أمري الذين ساهموا ودعموا إنجاز رسالتي ولم ينسوني من دعائهم فلهم من القلب تحية، وإن لم يكن لي في هذا المقام أن أذكرهم فيكفي أن الله يذكرهم ويعرفهم.

الباحث

عزالدين سامي كساب

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاساتها على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية، حيث ركزت على التغيرات السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، منذ إرهاصات نشأته حتى إدارة حركة المقاومة الإسلامية حماس لشئون قطاع غزة.

وقد اعتمدت الدراسة في مقاربتها المنهجية على ثلاثة مناهج وهي : المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي التحليلي ومنهج صنع القرار .

وللإجابة على تساؤلات الدراسة تناولت في متنها نشأة وتطور النظام السياسي الفلسطيني منذ إرهاصات التشكيل وصولًا إلى قيام السلطة الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، كذلك تطرقت إلى نشأة حركة المقاومة الإسلامية حماس وتطورها ودخولها في الحياة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني وتوليها مقاليد إدارة شئون قطاع غزة، وركزت على واقع الحياة السياسية في قطاع غزة في ظل حكم حماس من كافة الجوانب والحيثيات، مبرزًا أهم جوانب النجاح والفشل في إدارتها، ومن ثم عرضت نتائج الدراسة الميدانية لعينة من النخبة الأكاديمية الجامعية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، حول إدارة الحكم والمقاومة في غزة في ظل حكم حركة حماس.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها:

- انقسمت العوامل التي ساهمت في نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م إلى قسمين :

  - الأول البعد الذاتي ويشمل (التماسك التنظيمي، إستراتيجية المقاومة، برنامجها الانتخابي، ونجاح اختيار مرشحيها).

  - والثاني: والبعد الموضوعي وفيه (فساد الحكومات السابقة، وضعف البنية التنظيمية لحركة فتح، والتنسيق الأمني للسلطة، وطبيعة النظام الانتخابي).

- نجحت حركة حماس في الحكم بشكل متوسط وفقًا لرأي عينة الدراسة، ويعزى ذلك لحداثة تجربة حركة حماس في الحكم، وحالة الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على قطاع غزة ؛ مما سبب في انعدام الظروف الموضوعية لبيئة الحكم الرشيد، وعدم الاعتراف الدولي بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية.

وإن تدمير مؤسسات الحكومة والمجتمع خلال عدواني 2008 – 2009م و2012م، ، وسعي إسرائيل لإسقاط حكم حماس سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، كانت عوامل هدم للظروف الموضوعية للحكم الرشيد .

- استطاعت حركة حماس المزاوجة بين الحكم والمقاومة من وجهة نظر أفراد العينة بشكل جيد جدًا، وذلك من خلال زيادة قدرات المقاومة العسكرية، وإجراءاتها في محاسبة العملاء، والترابط بين عملها المقاوم وعملها السياسي.

- ساهم وجود حركة حماس في الحكم في تعزيز إستراتيجية التحرير لدى المقاومة، والانتقال من حالة رد الفعل تجاه انتهاكات وجرائم الاحتلال إلى إستراتيجية التخطيط العسكري الممنهج والمنظم لمقاومة الاحتلال.

- توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي ، والجامعة، والانتماء السياسي).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية تعزى إلى متغير (الدرجة العلمية، والتخصص العلمي ، والجامعة، والانتماء السياسي).

Abstract

This study aimed to analyze the experience of Hamas movement in governance and its reflections on the liberation strategies for the Palestinian resistance.

The study focused on political changes in the Palestinian political system from the time of its inception until the Islamic Resistance Movement's (HAMAS) governance of Gaza Strip.

The study adopted three approaches:

The descriptive analytical method, the historical to analyze the description and the analysis the phenomenon in all its aspects, dimensions and the decision making process.

To answer the required questions the study addressed in its content the creation and development of the Palestinian political regime from inception till the establishment of the Palestinian authority on part of the Palestinian land.

The study addressed the creation of the Hamas movement, and its evolution, its entry into the political life in the Palestinian political system, and assumption of power management of the affairs of the Gaza Strip, highlighting the most important aspects of success and failure in HAMAS administration.

The study then presented the results of the sample field of elite university academic Palestinian universities in the Gaza Strip, on the management of governance and resistance in Gaza under the rule of Hamas.

The Study reached a set of outcomes, the most prominent of which are:

❖ The factors that contributed to the success of the Hamas movement in the second legislative elections 2006 can be divided in to two dimensions:

- The first dimension in subjective (cohesion, in self-regulatory subject) cohesion, resistance strategy, electoral program, and the success of the selection of candidates).
- The second dimension: represents the objective factors) corruption off the previous governments, weak organizational structure of Fatah, Authority's security coordination and the nature of the electoral system).

❖ The success of Hamas leadership was weak according to the study sample due to the newness of the Hamas movement in government, and the state of political and economic siege imposed on the Gaza Strip which caused the lack of objective conditions for the environment, good governance, and the destruction of government institutions and the community through an aggressive war in 2008 - 2009 and 2012, and the lack of recognition of the victory of Hamas in the legislative elections internationally won by Hamas, and Israel's quest to topple the Hamas rule politically, economically and militarily.

❖ From the viewpoint of the sample, Hamas was able to pair between the government and the resistance very well, and by increasing the capacity of the military

resistance, and procedures in accounting the agents, with a weakness in their ability to work separation between stainless and political work.

❖ The presence of Hamas in the government in promoting and making editorial strategy with the resistance, and the transition from reaction to the abuses and crimes of the occupation to the strategic military planning systematic and organized to resist occupation

❖ The study found that there were statistically significant differences between the mean response of the sample about the success of the Islamic resistance movement Hamas in the pairing between the government and the resistance due to the variable (qualification, scientific specialization, and political affiliation and university Education).

❖ There are significant differences between statistical respond to the sample on the impact of the success of the Hamas movement in the Gaza Strip in governance in relationship to the strategy of liberation with the Palestinian resistance.

❖ There are significant statistical differences in the answers of the interviewees in regard to the impact of the success of the Islamic Resistance Movement Hamas in governance in the Gaza Strip on the liberation strategy by the Palestinian resistance, attributable to the variable (level of education, scientific specialization, political affiliation, the type of the university).

فهرس الموضوعات	رقم الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الملخص	ه
Abstract	ز
تمهيد: الإطار العام للدراسة	5 – 17
مقدمة	6
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	7
فرضيات الدراسة	7
أهداف الدراسة	8
أهمية الدراسة	8
مصطلحات الدراسة	9
الدراسات السابقة	11
تعقيب على الدراسات السابقة	17
الفجوة البحثية	17
محتوى الدراسة	17
الفصل الأول: نشأة الكيان السياسي الفلسطيني وتطوره	18 – 40
مقدمة	19
المبحث الأول: الفكر السياسي والكيان الفلسطيني قبل النكبة	20
المبحث الثاني:الفكر السياسي والكيان الفلسطيني منذ النكبة - وحتى اتفاقية أوسلو	26
المبحث الثالث: الكيان السياسي الفلسطيني من السلطة إلى الدولة	37
الخلاصة	40
الفصل الثاني: حركة المقاومة الإسلامية حماس (النشأة والتطور)	41-64
مقدمة	42
المبحث الأول: نشأة حماس ومنطلقاتها	43
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لحركة حماس	52
المبحث الثالث:موقف حركة حماس من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية	57
الخلاصة	64
الفصل الثالث: إدارة حركة حماس الحكم في قطاع غزة	65 - 107
مقدمة	66
المبحث الأول:فوز حماس بالانتخابات التشريعية (الأسباب والآثار)	67
المبحث الثاني: واقع إدارة حماس للحكم في قطاع غزة من 2007 – 2013م	75

أولًا: قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس (الحصار والإغلاقات)	75
ثانيًا: أداء حكومة حماس في حكم قطاع غزة	78
1. واقع المستوى الإداري لحكومة حماس	79
2. واقع الحريات والأمن وحقوق الإنسان في ظل حكم حماس	84
المبحث الثالث: المقاومة في ظل إدارة حماس للحكم	92
أولًا: المقاومة في القانون الدولي	92
ثانيًا: واقع المقاومة الفلسطينية في ظل إدارة حماس لغزة	93
1. تطور قدرات المقاومة في ظل إدارة حركة حماس لقطاع غزة	93
2. واقع أداء المقاومة في ظل حكم حماس	100
الخلاصة	107
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	122-109
مقدمة	110
منهجية الدراسة	110
طرق جمع البيانات	110
1. البيانات الأولية	110
2. البيانات الثانوية	111
مجتمع وعينة الدراسة	111
أداة الدراسة	113
حدود الدراسة	115
صدق وثبات الاستبيان	115
المعالجات الإحصائية	122
الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	159-124
أولًا: اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف)	125
ثانيًا: تحليل فقرات ومحاور الدراسة	125
ثالثًا: فرضيات الدراسة	145
نتائج الدراسة وتوصياتها	154
أولًا: نتائج الدراسة	154
ثانيًا: التوصيات	157
المراجع	160
الملاحق	176
ملحق رقم (1)	177
ملحق رقم (2)	178
ملحق رقم (3)	184

فهرس الجداول	رقم الصفحة
جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	111
جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	112
جدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التأييد السياسي	112
جدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجامعة	113
جدول رقم(5): مقياس ليكارت الخماسي	115
جدول رقم (6): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم	116
جدول رقم (7): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم	117
جدول رقم (8):الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة	119
جدول رقم (9): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان	120
جدول رقم (10): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	120
جدول رقم (11): معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)	121
جدول رقم(12): مقياس الإجابات	122
جدول رقم (13): اختبار التوزيع الطبيعي	125
جدول رقم (14): تحليل فقرات البعد الأول: العوامل الذاتية	127
جدول رقم (15): تحليل فقرات البعد الثاني: العوامل الموضوعية	128
جدول رقم (16): تحليل فقرات البعد الأول: العوامل الموضوعية	130
جدول رقم (17): تحليل فقرات البعد الثاني: سيادة القانون	131
جدول رقم (18): تحليل فقرات البعد الثالث: المساءلة	132
جدول رقم (19): تحليل فقرات البعد الرابع: الرؤية الإستراتيجية	134
جدول رقم (20): تحليل فقرات البعد الخامس: المشاركة والتوافق	135
جدول رقم (21): تحليل فقرات البعد السادس: المساواة والحريات	137
جدول رقم (22): تحليل فقرات البعد السابع: الكفاءة والفاعلية	138
جدول رقم (23): تحليل فقرات البعد الثامن: الاستجابة	139
جدول رقم (24): تحليل فقرات البعد التاسع: العلاقات الإقليمية والدولية	141
جدول رقم (25): تحليل فقرات المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة	143
جدول رقم (26): تحليل محاور الاستبيان	144
جدول رقم (27): نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات أفراد العينة حول	146

نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى إلى المؤهل العلمي	
جدول رقم (28): نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى إلى التخصص العلمي	147
جدول رقم (29): نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى إلى الانتماء السياسي	148
جدول رقم (30): نتائج تحليل التباين الأحادي ين إجابات أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى إلى الجامعة	149
جدول رقم (31): معامل الارتباط بين نجاح حركة حماس في الحكم وإستراتيجية المقاومة	150
جدول رقم (32): نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة	151
جدول رقم (33): نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى إلى الدرجة العلمية	152
جدول رقم (34): نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى إلى الانتماء السياسي	152
جدول رقم (35): نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى إلى الجامعة	153

تمهيد

الإطار العام للدراسة

تمهيد: الإطار العام للدراسة

مقدمة

شكّل تكوّن النظام السياسي الفلسطيني وتطوره حالةً استثنائية اختلفت عن معظم النظم السياسية في العالم؛ نظرًا لخصوصية الوضع الفلسطيني الناشئ عن الاحتلال (الإسرائيلي) وتهجير الشعب الفلسطيني إلى دولٍ عربية وأجنبية عديدة؛ مما دفع الفلسطينيين إلى إنشاء مؤسسات ترعى شئونهم في أكثر من منطقة في العالم، اعتبرت مكونًا من مكونات النظام السياسي.

ولمّا كانت القضية الفلسطينية هي القضية الرئيسة في العقلية الجمعية العربية والإسلامية، فقد اعتُبرت _ على مدار عقود ماضية _ مدخلًا للتأثير في المنطقة العربية، وشكّلت أداة فاعلة للزعامات العربية للحصول على الشرعية، وقيادة النظام الإقليمي العربي.

وقد أدى التأثير والتدخل الدولي والعربي في القضية الفلسطينية إلى خلق تيارات وأحزاب فلسطينية ذات اتجاهات وأيديولوجيات مختلفة، بعضها انطلق من أسس دينية، وبعضها تأثّر بالفكر العلماني، في حين انطلق بعضها الآخر من منطلقات وطنية وقومية عربية، وقد أدّى ذلك إلى حالة من الصراع بين الفصائل الفلسطينية، إلا إنها اتفقت عند نشأتها على هدف واحد، هو تحرير فلسطين من البحر إلى النهر (ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، 1965).

كان الخيار العسكري هو الخيار الوحيد الذي آمنت به معظم الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، وقد بدأ التراجع عن ذلك الخيار تدريجيًا، وتم التخلي عنه بشكل شبه نهائي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق "أوسلو" مع الكيان (الإسرائيلي)، ونشأت بذلك السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بقيت حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" خارج منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضتا اتفاق "أوسلو" وما أسفر عنه من قرارات وإجراءات، بما في ذلك المشاركة في السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، واستمر ذلك حتى كانون ثاني/يناير 2006م، حيث خاضت حركة "حماس" الانتخابات التشريعية بعد الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة في أيلول/سبتمبر 2005م، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني؛ وهو ما منحها حق تشكيل الحكومة الفلسطينية (المبحوح، 2012: 98).

رفضت حركة "فتح" وباقي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة "حماس"؛ مما دفع حركة "حماس" لتشكيل الحكومة الفلسطينية منفردة، وبقيت حركة

"فتح" في المعارضة، لكنّها كانت تتحكّم في سير الحكومة الفلسطينية من خلال الكادر التابع لها في المواقع الرئيسة في الحكومة، خصوصًا ما يتعلق بأجهزة الأمن والشرطة؛ الأمر الذي خلق حالة من الصراع والتوتر بين حركتي "فتح" و"حماس"، ما دفع حركة حماس لحسم الصراع عسكريًا وذلك بتاريخ 14 تموز/يوليو 2007م، وقد انتهى ذلك بسيطرة "حماس" على قطاع غزة وإدارتها الحكم فيه منفردة (عزام، 2007: 54).

خلق وجود حماس منفردة في الحكم بيئة جديدة في الواقع الفلسطيني، اختلطت فيها أولويات المقاومة بأولويات الحكم، وأصبح على حماس أن تزاوج بين الخيارين؛ مما أوجد حالة من الجدل الفلسطيني الداخلي حول قدرة حركة "حماس" على تحقيق ذلك؛ وهو ما دفع الباحث لدراسة تجربة حركة "حماس" في الحكم وانعكاس ذلك على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة من محاولة استيضاح مدى التأثير الذي تركه تولي حماس لإدارة الحكم في قطاع غزة على إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في التحرير، ويمكن التعبير عن المشكلة بالسؤال الرئيس التالي:

ما انعكاس تجربة حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1. ما عوامل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية (2006م)؟
2. إلى أي مدى نجحت حركة حماس في إدارة الحكم في غزة؟
3. ما مدى مزاوجة حركة حماس بين الحكم والمقاومة؟

فرضيات الدراسة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة، تعزى لمتغير (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي ، والجامعة، والانتماء السياسي).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة حماس لإدارة الحكم في قطاع غزة على إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في التحرير تعزى لمتغير(المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والجامعة، والانتماء السياسي).

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- الكشف عن أهم العوامل التي ساهمت في فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الثانية.
- التعرف إلى أثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية.
- معرفة مدى نجاح حركة حماس في إدارة شئون الحكم في قطاع غزة.
- الكشف عن مقدار نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الجمع بين إدارة الحكم والمقاومة.
- إبراز مدى تأثير إدارة حركة حماس لشئون الحكم في قطاع غزة على إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في التحرير.

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية النظرية

1. ندرة الدراسات التي تناولت تأثير إدارة حركة حماس لشئون الحكم على إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في التحرير.
2. تشكل هذه الدراسة بما سيصدر عنها من نتائج، أهمية للمهتمين في العلوم السياسية، وفي الشأن الفلسطيني، ولمراكز الأبحاث ودراسات الرأي العام والاستطلاعات، إلى جانب أهميتها لصناع القرار السياسي الفلسطيني في المستويات كافة.

3. تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بصفة عامة، والمكتبة الفلسطينية بصفة خاصة فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

وتتمثل هذه الأهمية من خلال نتائج الدراسة الحالية التي تسهم في معرفة انعكاس إدارة حماس للحكم في قطاع غزة على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية، بالتالي يمكن أن تساعد صناع القرار السياسي الفلسطيني في بناء إستراتيجية للتحرير أكثر واقعية.

مصطلحات الدراسة

السلطة

هي المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ، أو الهيئة القيادية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى، بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة والفصل وبقدرتها وبحقها في المحاكمة وإنزال العقوبات وبكل ما يضفي عليها الشرعية، ويوجب الاحترام والالتزام بقراراتها، وتمثل الدولة السلطة التي لا تعلوها سلطة في الكيان السياسي، ويتجسد ذلك من خلال امتلاك الدولة لسمة السيادة، لأنها مصدر القانون ومحتكرة حق امتلاك وسائل الإكراه واستخدام القوة لتطبيق القانون في المجتمع، وبالإمكان تعريف السياسة على أنها علم السلطة(الكيالي، 1983: 215).

الإستراتيجية

هي القدرة على توظيف كافة الأدوات المتاحة العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية والمجتمعية، من أجل تحقيق الأهداف والغايات والمصالح بشكل تكاملي بعيدًا عن استثناء أحد الأدوات أو الاعتماد على إحداها.

المقاومة

تعرف المقاومة "بأنها النضال العسكري(وغير العسكري) من قبل مجموعات منظمة ليست منخرطة في عداد القوات المسلحة النظامية التابعة للأطراف المتحاربة، تقوم بعمليات عسكرية وغير ذلك لإلحاق الضرر بالاحتلال بغرض تحرير الوطن"(الشاوش، 2008: 258).

وهي الحق الذي يتمتع به الأفراد أو الجماعات الذي يتيح لهم أن يتصدوا لكل التصرفات غير القانونية والجائرة التي تصدر عمن هم في موقع المسئولية، وقد أقرت العديد من العقائد والمذاهب السياسية والدساتير القانونية مثل هذا الحق(الكيالي، 1983: 288).

التحرير

اشتقاقًا من الحرية والتحرر، وفي لغة العلم السياسي إطلاق الحريات، وعسكريًا تشير إلى الإطلاق من الأسر، وفي القانون الجزائي إلى الإفراج عن السجين، والتحرير يعرف على أنه عملية رفع ممارسات الاضطهاد والتحكم والقيود المفروضة من قبل آخرين على فرد أو جماعة أو شعب، واستخدمت للتعبير عن انتزاع حرية الشعوب المحتلة من غزاة من الخارج، والتخلص من نير الاحتلال والاستعمار، كما في حروب التحرير الوطني واتسعت لتشمل التحرير الطبقي والعنصري كتحرير الطبقة العاملة والعبيد من تحكم الطبقات المالكة(الكيالي، 1983: 697).

وبذلك يمكننا تعريف إستراتيجية التحرير (إجرائيًا): " بالنهج الذي تحدده فصائل المقاومة الفلسطينية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية من أجل تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي ، بحسب الحقوق التي يمنحها القانون الدولي للشعوب الواقعة تحت الاحتلال".

الدراسات السابقة

دراسة (المبحوح، 2012): المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1994 – 2006م، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ومحاولة تصنيفها استنادًا لهذا المفهوم، وتحليل تطور موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية، والأحزاب والحركات والمنظمات، ومن اتفاقية أوسلو والاتفاقيات التي تلتها، وكيف أدارت حماس العلاقة مع السلطة في ضوء فهمها للمعارضة، من خلال استخدام المنهجين التاريخي الوصفي، ومنهج التحليل الوظيفي، أو البنيوي الوظيفي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن حركة حماس حركة معارضة جماعية، منظمة، مشروعة، إصلاحية، عسكرية، استمدت مشروعيتها كونها حركة مقاومة للاحتلال، وأنها حركة سياسية فلسطينية تستمد فكرها السياسي من الإسلام، لها جناحها المقاوم للاحتلال، ولها أذرعها الأخرى، ولا يمكن قياس تجربتها على أي من التجارب الإسلامية الأخرى، كون تحارب الآخرين ضمن إطار دولة مستقلة معلومة الحدود ومحددة النظام، ولا تخضع لاحتلال. وأكدت على أن مقاطعة حماس للانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م استندت إلى رأي سياسي صرف، ومصلحة الحركة والمصالح أو المفاسد التي ستعود عليها في حال قررت المشاركة أو المقاطعة، ولم يكن هناك من دور للإطار الفقهي القائم على مبدأ الحلال والحرام.

وقد أوصت الدراسة ضرورة أن تبتعد حركة حماس عن الشعارات الكبيرة قدر الإمكان، وأن تكون أهدافها واضحة وممكن تحقيقها بالقياس إلى الإمكانيات والقدرات، والسعي لتركيز على الجانب العملي والممارسة الصحيحة التي تجعل من الشعارات المرفوعة أمراً واقعاً ملموساً، فشعار (الإسلام هو الحل مثلًا) يحتاج إلى مزيد من التربية الفعالة، والممارسة الحقيقية من الأفراد والقيادات والمؤسسات، لتعطي الانطباع الصحيح والصورة الحقيقية عن الإسلام في جميع الأحوال، والظروف التي تمر بها الحركة.

دراسة (حمد، 2011): حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية دراسة في المتغيرات السياسية – 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة.

هدفت إلى توضيح واقع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وأهم المتغيرات السياسية التي مرت بها، وقد تناولت الدراسة النظام السياسي الفلسطيني وأزمة التعايش، وتداعيات فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية على التعايش السياسي، وإشكالات الصراع السياسي بين حماس وفتح، وطرحت

الدراسة آليات للخروج من الأزمة الحالية، واتفاق مكة، وانهيار اتفاق مكة وسقوط الحكومة، وقد توصلت إلى أن وجود حكومتين قد تسبب في شل مكونات النظام السياسي وغياب فاعلية المجلس التشريعي ، وأنَّ حالة الانقسام نجم عنها تمزق النسيج الاجتماعي من خلال بروز مظاهر العنف الداخلي والاعتقال السياسي وانتهاك القوانين، وأن تعثر عملية السلام وتهرب إسرائيل من التزاماتها باعتبار أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، إلى جانب أنَّ الانقسام أبطل من قيمة وإمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة، وقد مكن الانقسام (إسرائيل) من التفرغ للاستيطان في الضفة وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكنها من اتخاذ قرارات عنصرية كيهودية الدولة بدون ردود فعل دولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الانقسام أضعف من خيار المقاومة وحتى الانتفاضة بشكلها السلمي بسبب انقطاع التواصل ما بين الضفة وغزة، التشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني في حكم نفسه بنفسه وهذا ما شجع على طرح مشاريع تناقض ما يتطلع إليه الفلسطينيون من حرية واستقلال، وتحويل القضية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال إلى صراع على السلطة بين من يفترض أنها فصائل حركة تحرر وطني، وتراجع الاهتمام الدولي بالقضية كقضية سياسية إلى مجرد اهتمامات إنسانية من إغاثة ومساعدات غذائية ورفع للحصار ...الخ، فرض مزيد من الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية على حكومة غزة من قبل المجتمع الدولي وأطراف عربية وإقليمية، مما تسبب في أوضاع اقتصادية صعبة للغاية بسبب نقص المواد الأساسية، ومنع دخول مواد البناء والمواد الخام للمصانع، في ظل الانقسام لا يمكن بناء إستراتيجية عمل وطني أو تشكيل قيادة عمل وطني وهذا ما ستكون له نتائج خطيرة ليس فقط على فلسطينيي الضفة وغزة بل وعلى فلسطينيي الشتات ومستقبل القضية.

وأوصت الدراسة بضرورة محاربة التعصب الحزبي، وثقافة الإقصاء والتحريض من خلال تعميم ثقافة وسلوك التسامح والمشاركة والقيم الديمقراطية.

ويختلف الباحث مع هذه الدراسة في تعليقها كل شيء من المشكلات التي يمر بها النظام السياسي والحزبي الفلسطيني على الإنقسام، وهذا غير موضوعي، فمنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن فاعلة، وتؤدي دورها قبل الإنقسام، كما أن الشرعية الدولية لم تكن تراعي حقوق الشعب الفلسطيني قبل ذلك التاريخ.

وهذا لا ينفي أن للإنقسام مخاطر كثيرة استطاع ملاحظتها كل متابع للشأن الفلسطيني ، سوء من الفلسطينين أنفسهم أو من غيرهم .

دراسة (الدبس، 2010): التطورات الداخلية الفلسطينية وأثرها على حركة حماس 2000-2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة.

هدفت إلى معالجة التطورات الداخلية الفلسطينية منذ انتفاضة الأقصى عام 2000م وحتى عام 2009م، والتي لها أهمية كبيرة بتداعياتها الخطيرة على الحركة الإسلامية بشكل عام، وعلى حركة حماس بشكل خاص، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجهها تلك الحركة الناتجة عن تشكيلها الحكومة. وقد اعتمدت على المنهج التاريخي والوصفي وتحليل المضمون والمنهج المقارن، مستعرضة نشأة حركة حماس وتطورها التاريخي والتعرف على هيكلها التنظيمي، ومعرفة مواقفها السياسية في عدد من القضايا التي تخص الشأن الفلسطيني، وتناولت انتفاضة الأقصى وكيف تعاملت الحركة معها، ومدى توظيفها لصالحها، وحصولها على الامتداد الشعبي والجماهيري.

وتطرقت إلى الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة وصولًا للانتخابات التشريعية، حيث فازت الحركة بها، وبالتالي استلامها السلطة، وما ترتب على ذلك من ضغوطات (إسرائيلية) ودولية وداخلية زادت من حصار قطاع غزة وصولًا إلى الصراع الداخلي والانقسام.

وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها صعوبة مزاوجة حماس بين العمل العسكري المقاوم والعمل السياسي الحكومي، وخرجت بتوصيات مهمة من أهمها ضرورة سعي حركة حماس للمصالحة الوطنية من أجل إنهاء الانقسام، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية.

وقد أوصى الباحث حركة حماس بأن تعيد النظر في صياغى بعض بنود ميثاقها الذي أصدرته عام 1988م، الذي عرض حماس كحركة مقاومة في زمن انتفاضة ثورية، ليتوافق مع واقع الحال، ومع المتغيرات السياسية الكثيرة الحادثة دوليًا وإقليميًا ومحليًا، ومع المتغيرات التي شهدها السلوك السياسي للحركة في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بإدارة علاقاتها السياسية، إضافة إلى نظرتها للعملية السياسية، وللحلول المرحلية للقضية الفلسطينية.

دراسة (الدجني، 2010): فوز حماس في الانتخابات التشريعية 2006، وأثره على النظام السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة.

هدفت إلى الكشف عن مدى تأثير فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 2006م على المؤسساتية السياسية الفلسطينية، فقد تناولت الدراسة نشأة وبيئة وسمات النظام السياسي الفلسطيني، والنظام السياسي الإسلامي، خصائصه وأسسه، وتطرقت لحركات الإسلام السياسي وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، كون حماس إحدى أجنحتها، ونظرتها للمفاهيم السياسية المعاصرة كالديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية، وموقع حماس من تلك المفاهيم من حيث النظرية

والتطبيق، كما تناولت الدراسة أبعاد المشاركة السياسية لحماس في الانتخابات التشريعية 2006م، وأسباب عدم مشاركتها في انتخابات 1996م، وخرجت بنتائج أهمها اعتبار مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية عنصر قوة للنظام السياسي الفلسطيني، لأنها تنأى به عن أحادية البنية والرؤية، لكنها مع ذلك لم تؤثر من حيث الشكل فيه، في ضوء اكتشافها لمعضلاته الأساسية.

وأوصت الدراسة أصحاب القرار ببناء نظام سياسي فلسطيني، يراعي المحددات التي تحكم النظام السياسي الفلسطيني ليس فقط كمؤسسات وعلاقات وإنما أيضًا كبرنامج ومشروع سياسي لمرحلة الاحتلال وما بعد الاحتلال.

دراسة (إبراش، 2009): جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78.

تعتبر الدراسة أن الانقسام الفلسطيني الذي حدث منتصف حزيران يونيو 2007م، وما ترتب عليه من قطع التواصل المؤسساتي الرسمي بين الضفة وغزة، وتشكيل حكومتين متعاديتين، كان له جذورًا أعمق من ذلك، فما جرى في غزة في حزيران/يونيو 2007 كان نتاجًا لخلافات عميقة، ذات أبعاد إستراتيجية واجهت النظام السياسي الفلسطيني، منذ تأسيسه كمشروع حركة تحرر وطني، قبل وجود السلطة ثم تعمقت وازدادت إشكالًا مع وجود السلطة الفلسطينية، ووصلت لمرحلة التفجر والإنقسام .

وتستنتج الدراسة أن الانقسام ، تزامن مع قيام السلطة الوطنية بتعميق وتنشيط مفاعيل الانقسام ومبرراته، مع تأزم السلطة وتعثر التسوية وتصاعد قوة حركة حماس، أصبح الانقسام ضرورة من وجهة نظر حركة حماس، كما تستخلص الدراسة أن المشروع الوطني ليس مشروع حركة حماس أو أي من التنظيمات التي تقول بالمقاومة، المشروع الوطني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني وبالتالي فهو تعبير عن الوطن، والمشروع الوطني ليس ملكًا لحزب بل ملكًا لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أي تدخلات.

اختلف الباحث مع الدراسة ورأى أن ما جرى في غزة في حزيران/يونيو 2007 من حركة حماس ، كان حسمًا اضطراريًا لحماية المشروع الوطني الفلسطيني وحماية حق الناخب الفلسطيني في اختيار من يمثله ، ولقد ارتضى الشعب الفلسطيني أن تكون حماس في سدة الحكم ، ولم يكن الانقسام ضرورة ووجهة نظر لا بد من تحقيقها كما تذكر الدراسة ؛ بل كانت الأحداث في 2007 حالة استثنائية لوقف حالة الفلتان الأمني التي كان تسعى حركة فتح وأجهزتها الأمنية من خلالها إسقاط حكم حماس الذي كان مقررًا منذ اللحظة الأولى لفوز حركة حماس بالانتخابات .

دراسة(الحروب، 1997): حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، أيلول/سبتمبر.

تطرق الباحث في دراسته إلى تأريخ الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس بعيدًا عن المناصرة العفوية، وعن التبرير للحركة، راصدًا أهم محطات المسيرة السياسية للحركة، عارضًا الجوانب السياسية لها وممارستها العملية، مثل رؤيتها للصراع وعلاقات حماس السياسية، ومواقفها تجاه قضايا التعددية والانتخابات والعمل الأهلي والعمل العسكري، موضحًا تصوره لمستقبل الحركة، وفي الخلاصة توقع الباحث أن تنحو حماس منحى سياسيًا صرفًا، مجمدة العمل العسكري مؤقتًا، مقابل انشقاق محتمل لجناحها العسكري.

دراسة (عطاونة، 2007): الأداء السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1987 – 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

قدمت الدراسة موجزًا حول نشأة حركة حماس وبنيتها التنظيمية، والتقييم السياسي لحركة حماس التي تشكل حالة إخوانية استثنائية ومتقدمة تجاوزت كثيرًا من التعقيدات والعقبات والإشكاليات التي رافقت مسيرة الحركة الأم، مع تسليط الضوء على الأداء السياسي لحركة حماس وتقييم المواقف والممارسات الحماسية من القضايا الوطنية والفلسطينية، والمحطات التاريخية المفصلية لتطورات الموقف، وقد توصلت الدراسة إلى أن حركة حماس رغم تطورها المستمر والمضطرد وتجاوزها كثيرًا من الإشكاليات التي تعاني منها حركات الإسلام السياسي إلا أنها لا تزال تفتقر إلى الكثير من الأدوات النظرية والعملية اللازمة والضرورية للحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها لبلوغ الأهداف الوطنية المرجوة.

دراسة (عزام، 2007): التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وأثرها على الخيار الديمقراطي 1993– 2007م، في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية بنابلس.

هدفت إلى استعراض التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وانعكاساتها على الأهداف الوطنية الفلسطينية التحررية الديمقراطية في فترة تاريخية حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني، مناقشة مسألة العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني في محاولة منها لتحليل العوامل والتفاعلات ذات الصلة بتجربة حركة حماس، وفهمها من زاوية التحول الديمقراطي.

كما هدفت إلى الكشف عن قدرة الحركة التنظيمية، ومصادر التأثير فيها وعلاقتها مع السلطة الفلسطينية، وتأثير هذه العلاقة على التطور الديمقراطي، ورصد وتحليل التطور والتحول والانتقال

والترجيح الذي مرت به (حماس) خلال تجربتها السياسية، ومحاولة استشراف آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني في ظل إمساك الحركة بالسلطة.

وخلصت إلى أنه لا يمكن استثناء (حماس) في أي حل محتمل للقضية الفلسطينية بعدما أصبحت جزءًا من النظام السياسي الشرعي، وأن التحول إلى السياسة عند الحركة هو حاليًا قيد التنفيذ، كما أن نجاحها في الانتخابات التشريعية عام 2006م يزيد من سرعة هذه التحولات، وأن سلوك حركة حماس التنظيمي والإداري والإعلامي والجماهيري أكسبها مهارات وجلب لها مزيدًا من الدعم الشعبي.

دراسة (النواتي، 2002): حماس من الداخل، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين.

تطرق الباحث إلى تاريخ حركة المقاومة الإسلامية حماس، ونشأتها وهيكلها التنظيمي، وأجهزتها ومؤسساتها، وعملها العسكري والأمني ومناقشة مسألة قيادات الداخل والخارج، موضحًا بنية الحركة التنظيمية والإدارية، وقد أظهر الباحث تحيزًا كاملًا لقيادات الداخل، منتقدًا قيادة الخارج بقسوة لا مسوغ لها، كما أنها تظهر وكأن حماس موجودة في قطاع غزة فقط، وهي أقرب ما تكون إلى دراسة تاريخية منها إلى دراسة تحليلية.

لكن الباحث لا يوافق (النواتي) فيما ذهب إليه، فقد كشفت الأحداث المتلاحقة منذ 2001حتى 2014، والتصريحات التي صدرت على ألسنة قيادات الحركة في الداخل والخارج ، أن حركة حماس تعمل كجسم واحد في داخل فلسطين وخارجها .

تعقيب على الدراسات السابقة

تناولت جزءًا من الدراسات السابقة حركة حماس وجهودها الوطنية ما قبل اتفاق أوسلو أو ما بعده وفي الانتفاضتين الأولى والثانية، والمعارضة في الفكر السياسي لحركة حماس، وتناولت دراسات أخرى حكومة الوحدة الوطنية ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية 2006م، وأهم التطورات الداخلية التي أثرت على حركة حماس ما بعد الانتخابات، وأثر فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية على النظام السياسي الفلسطيني، والتجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي، والتحولات السياسية التي طرأت على حركة حماس.

الفجوة البحثية

تأتي هذه الدراسة استكمالًا للدراسات السابقة التي تناولت حركة حماس، إلا إنها تتميز عنها بأنها تعالج فجوتها البحثية في كونها تحاول تقييم مدى نجاح حركة حماس في إدارة الحكم في غزة على المستويين الداخلي والخارجي، كما إنها تظهر تأثير تولي حركة حماس لإدارة الحكم في غزة على إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في التحرير، وذلك عبر دراسة ميدانية تستهدف نخبة من الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية والمتخصصين في مجالات ذات علاقة.

محتوى الدراسة

تكونت الدراسة من فصل تمهيدي وخمسة فصول، تناولت:

الفصل الأول: نشأة الكيان السياسي الفلسطيني وتطوره منذ ما قبل النكبة وحتى إعلان الدولة الفلسطينية.

الفصل الثاني: حركة المقاومة الإسلامية حماس (النشأة والتطور)، حيث طرحت الدراسة النشأة ومنطلقات الحركة، وهيكلها التنظيمي ، وموقفها من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

الفصل الثالث: إدارة حماس للحكم في قطاع غزة منذ فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006م، وحتى عام 2013م، وواقع المقاومة في ظل حكمها.

الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات للدراسة الميدانية.

الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها وتوصياتها.

الفصل الأول

نشأة الكيان السياسي الفلسطيني وتطوره

الفصل الأول: نشأة الكيان السياسي الفلسطيني وتطوره

مقدمة

شكلت الحالة الفلسطينية وأطرها الرسمية وغير الرسمية كافة حالة استثنائية في نشأتها وتطورها، ذلك بفعل عامل الاحتلال المستمر لفلسطين الذي بدأ منذ زمن طويل بدءًا من الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، وصولًا إلى الكيان الصهيوني الذي لا زال يحتل فلسطين.

وقد نشأت الحكومات الفلسطينية والأحزاب الفلسطينية إبان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين كحكومة عموم فلسطين، كما تعددت الأحزاب الفلسطينية التي نشأت في تلك الفترة بتعدد اتجاهاتها، واستمرت في الظهور حتى ما بعد النكبة في ظل الاحتلال (الإسرائيلي).

تشكّل الإطار الرسمي للشعب الفلسطيني إبان الاحتلال (الإسرائيلي) مع ظهور منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، والتي انضوت تحتها فصائل وأحزاب فلسطينية عديدة، كما ونشأت العديد من المؤسسات الرسمية التابعة لها داخل الأرض الفلسطينية وخارجها.

فضلاً عن ذلك، فإن عددًا من الأحزاب والمنظمات مارست النضال والعمل السياسي من خارج منظمة التحرير مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

يوضح هذا الفصل مراحل تطور ونشأة النظام السياسي الفلسطيني منذ ما قبل النكبة عام 1948م وحتى تشكّل السلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الأول

الفكر السياسي والكيان الفلسطيني قبل النكبة

بدأ الفكر السياسي الفلسطيني في التبلور منذ بداية القرن العشرين، حيث تبلورت معه تشكيلات سياسية فلسطينية عديدة؛ نتيجة التغيرات التي طرأت على الأوضاع الفلسطينية في فلسطين، منذ انهيار الحكم العثماني، والخضوع تحت الاحتلال البريطاني، والهجرات الصهيونية، وصولًا إلى الاحتلال (الإسرائيلي) عام 1948م.

ركزت تلك التشكيلات السياسية دورها في البحث عن هوية وكيانيه جديدة مقابل سعي الاحتلال الأجنبي إلى تذويب الوجود الفلسطيني وطمس هويته وتزامن ذلك مع انتشار تيار الوطنية الفلسطينية، وتعّدد أطر النظام السياسي الفلسطيني، حيث ظهرت قوى وحركات سياسية جديدة تنادي بإنهاء الانتداب واستقلال فلسطين(حمد، 2011: 18).

امتد الفكر السياسي الفلسطيني خلال تلك المرحلة لامتدادات قطرية أو عالمية، "فلم يبدأ الفكر السياسي الفلسطيني وتعبيراته التنظيمية والحركية فلسطينيًا خالصًا، وإنما في أحضان حركة عربية واسعة في سياق مواجهة التطورات السياسية العاصفة، والبحث عن هوية وكيانية لكنه طبقًا لبعض الباحثين بدأ بالتمايز عن محيطه العربي منذ عام 1920م، تمايزًا لم يدفع إلى القطيعة، بقدر ما نجم عن الاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات، وبالتالي بروز الخصوصيات المحلية والقطرية"(حوراني، 2000: 22).

وشكلت الفترة الممتدة منذ صدور تصريح بلفور في 2 نوفمبر تشرين الثاني 1917م، وحتى عام 1948م، إرهاصات نظام سياسي فلسطيني، فعمل الفلسطينيون على بناء مؤسساتية سياسية فلسطينية، ولكن لم يكن يسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم بشكل ديمقراطي كامل، فعصبة الأمم أصدرت (صك الانتداب) عام 1922م الذي لم تحتوِ أي من دساتيره أو قوانينه المحلية على أي بند يتيح للفلسطينيين إنشاء مؤسسات سياسية تمثلهم وتقود نضالهم التحرري فلجؤوا إلى التحايل القانوني من خلال تسمية الأحزاب السياسية بالجمعيات وترخيصها وفقا للقانون العثماني الذي كان ساريًا في عهد الانتداب(الحوت، 1986: 80).

وأنشأ الفلسطينيون خلال الفترة الممتدة ما بين 1917–1948م مؤسسات سياسية فلسطينية عديدة، عبرت عن الفكر السياسي الفلسطيني، عرفت بمرحلة ظهور ونهوض الوطنية الفلسطينية،

ورسم ملامح صورة الكيان الفلسطيني، وبداية تبلور وتشكل نظام سياسي فلسطيني على الأرض(نوفل، 1999: 28) ، وضع أساسه مجموعة من النخب والقيادات الفلسطينية، والتي بدأت مع الجمعيات الإسلامية والمسيحية، والحزب العربي، والنادي العربي والمنتدى الأدبي وجمعية الإخاء والعفاف، وعقدت هذه المؤسسات العديد من اللقاءات والمؤتمرات التي أفرزت ثلاث مؤسسات سياسية فلسطينية رئيسة تمثلت في: اللجنة التنفيذية العربية، واللجنة العربية العليا والهيئة العربية العليا(الحوت، 1986: 80-90).

وتعد الجمعيات _الإسلامية المسيحية _أول تنظيم ذي صبغة وطنية إقليمية عرفتها فلسطين، وشكلت الرد الوطني الأول على الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكانت بداية ظهورها في يافا برئاسة الحاج راغب أبو السعود الدجاني*، ثم انتشرت الجمعيات في سائر المدن الفلسطينية إلى أن وصل عددها إلى خمس عشرة جمعية، وقد شكلت هذه الجمعيات باسم "الجمعيات العربية" وتمركزت في المدن الرئيسة، ولكن سلطات الانتداب طلبت من مؤسسيها استخدام تسمية الجمعيات الإسلامية المسيحية، إبرازًا لطابعها المحلي ولعزلها عن الحركة القومية(هلال، 2002: 18).

ولم تكن الحركة الوطنية في بدايتها ذات هوية فلسطينية مستقلة، فقد اعتبر المؤتمرون في المؤتمر الأول للجمعيات الإسلامية والمسيحية الذي عقد في 27 يناير/ كانون الثاني 1919م فلسطين جزءًا لا يتجزأ من سوريا وتم تسميتها بسوريا الجنوبية، ولم يسعَ المؤتمرون إلى محاولة بلورة رؤية وطنية خاصة، فالهوية الوطنية طرحت كجزء من الهوية السورية والعربية وليست كهوية مستقلة (أبراش، 1987: 42-43).

وقد بدأت النخب السياسية الفلسطينية بالتفكير في القطرية الوطنية بعد سقوط الحكم الفيصلي في سوريا تحت وطأة الاحتلال الفرنسي في 23 ديسمبر/ كانون أول 1920م(المصري، 2008: 13)، حيث بدأت تتشكل مصالح وطنية لم تكن دائمًا تتوافق مع العمل القومي، شكلت في أكثر الأحيان نقيضًا للقومية العربية(أبراش، 1987: 39)، ففي المؤتمر الثالث الذي عقد في فلسطين عام 1920م برئاسة كاظم الحسيني طالب المؤتمرون بتشكيل حكومة وطنية وتم إقامة حكومة تنفيذية يرأسها موسى الحسيني*(المصري، 2008: 13)، وكانت قرارات المؤتمر الثالث رغم عدم انسلاخ الفكر السياسي الفلسطيني عن جذوره القومية، بمثابة تحول في توجه الفكر السياسي الفلسطيني نحو الوطنية الفلسطينية كحركة قطرية ذات أهداف خاصة(الشريف، 1995: 27).

* الحاج راغب أبو السعود الدجاني: هو أول رئيس للجمعيات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، وأسهم في الدعوة إلى المؤتمر الفلسطيني الأول، وانتخب نائباً لرئيس المؤتمر، وقد تم اختياره في الوفد الذي أرسل إلى باريس في مؤتمر الصلح، وقد استقال من رئاسة الجمعيات الإسلامية والمسيحية في القدس سنة 1931م.

* موسى الحسيني: ولد في القدس عام 1853م، درس في اسطنبول والتحق بالإدارة العثمانية قائماً على صفد وعجلون، ومتصرفاً مسئولاً في الأناضول، وعمل رئيساً للجنة التنفيذية العربية حتى وفاته عام 1934م إثر إصابة ألحقها به جنود الاحتلال البريطاني.

وقد انعقد ما بين عام 1919م وعام 1928م سبعة مؤتمرات وطنية، شكلت البذرة الأولى والنواة الأساسية نحو التمثيل السياسي الفلسطيني، وبالتحديد الميثاق الوطني الأول في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني المنبثق عن المؤتمر الخامس في أغسطس/ آب 1922م بنابلس، والذي نص على: "نحن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر الفلسطيني الخامس المعقود في نابلس، نتعهد أمام الله والتاريخ والشعب، على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا، وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة، وسوف لا نقبل وطنًا قوميًا يهوديًا أو هجرة يهودية"(حوراني، 1980: 12).

وأصدر المؤتمر العربي الذي عقد في القدس عام 1931م ميثاقًا قوميًا يدعو إلى مقاومة الاستعمار البريطاني والصهيوني، ويدعو إلى الاستقلال التام عن الانتداب البريطاني، ومع انطلاق ثورة 1936م* ظهرت الأحزاب السياسية الفلسطينية والتي عبرت عن حضورها السياسي إلى جانب الحركة الوطنية المتمثلة في الجمعيات والهيئات، حيث حضرت المؤتمر الفلسطيني السابع (الأخير) الذي انبثق عنه اللجنة العربية العليا بزعامة مفتي القدس محمد أمين الحسيني*(عودة، 2009: 54).

وافتقدت الساحة الفلسطينية منذ تشكل اللجنة العربية العليا وحتى فترة ما قبل 1948م للتمثيل السياسي الفلسطيني، مع عدم انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني، واقترحت الهيئة العربية العليا التي شكلت بقرار من جامعة الدول العربية لتلافي الفراغ السياسي الذي سيرافق انتهاء الانتداب البريطاني، بإنشاء "حكومة عموم فلسطين" على جامعة الدول العربية، ومع أن طلب الهيئة قد رفض، إلا إن التغيرات المستجدة من الإعلان عن قيام الدولة اليهودية في 15 مايو/ أيار 1948م، جاءت بموافقة اللجنة السياسية في أمانة الجامعة العربية فقط على تشكيل إدارة مدنية مؤقتة لتسيير الشؤون المدنية الفلسطينية، إلا أن الضرورات الملحة في تلك الفترة والمليئة بالتغيرات والتحولات، ومن أهمها التمثيل الفلسطيني في اجتماعات دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة، جعلت الهيئة العربية العليا تكلف أحد أعضائها جمال الحسيني للقيام بجولة إلى العواصم العربية للحصول على تأييد عربي لمقترح حكومة عموم فلسطين(عوده، 2009: 54).

ومع صدور قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر تشرين الثاني 1947م، أعلنت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالهيئة العربية العليا رفضها الحازم للقرار، وباندلاع حرب عام 1948م وهزيمة العرب وتهجير السكان الفلسطينيين، وتقسيم فلسطين إلى

* ثورة فلسطين الكبرى: هي ثورة التي شهدتها فلسطين في السنوات ما بين 1936 و1939 وشملت جميع أنحائها وكانت الأطول عمراً قياساً بالثورات والانتفاضات التي سبقتها حيث وقعت معارك ضارية وعنيفة بين مقاتلي الثورة والجيش البريطاني والعصابات اليهودية. مرت الثورة بمراحل عدة، بعد أن انطلقت في 20 نيسان عام 1936، بإعلان الإضراب العام الكبير، والذي استمر ستة أشهر.

* محمد أمين الحسيني: المعروف بالحاج أمين الحسيني، هو فلسطيني وقائد إسلامي وقومي عربي في الانتداب البريطاني على فلسطين، وكبير المفتيين في القدس، ولعب دور أساسي في معارضة الصهيونية، ودوله لليهود. وكان نشيط في معارضته للسلطة البريطانية حتى يؤمن استقلال فلسطين.

ثلاثة أقسام قسم احتلته (إسرائيل)، وقسم خضع للأردن، والثالث خضع للإدارة المصرية، وبانهيار الكيان الفلسطيني فقدت الوطنية القطرية الفلسطينية الأرضية التي وقفت عليها منذ ظهروها(الشريف، 1995: 46).

وقد وقعت الحركة الوطنية الفلسطينية قبل نكبة 1948م، ما بين إشكالية الداخل والخارج؛ فعلى المستوى الخارجي وقعت ضحية مؤامرات القوى العظمى ونصرتها للمشروع الصهيوني، إلى جانب التخاذل العربي تجاه القضية الفلسطينية، أما على المستوى الداخلي فقد وقعت في شباك الخلافات الداخلية الفلسطينية والتحالفات والنزعات العائلية التي سيطرت على الوسط الفلسطيني إبان تلك الفترة، واغتراب القيادة عن حركة المجتمع، وعجزها عن خلق مؤسسات وطنية، وفشلها في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي متكامل، فقد اتسمت الحركة الوطنية إبان تلك الفترة بجملة من السمات السلبية، كان من أهمها(الأسطل، 2008: 190-195):

1. تأثر أكثر القيادات الحزبية بالحياة القبلية، وممارسة نشاطاتهم السياسية والاجتماعية على أساسها.
2. افتقارها إلى الأيديولوجية والإستراتيجية المرشدة التي يمكن الرجوع إليها لتطوير العمل الوطني، والانتقال بين الاعتدال المحمود، والتساهل المذموم، إلى اليمينية المفرطة، والمثالية الحالمة والتطرف المغالي، وذلك تبعًا للظروف السياسية المفروضة خارج الإطار الحزبي.
3. افتقارها للديمقراطية الحقة والتي أثرت على المجتمع بشكل عام مما حول التنافس لتراشق مكثف بالعبارات والاتمهمات الخيانية.
4. نجاح حكومة الانتداب في التأثير عليها، واستغلالها لملء الفراغ السياسي الناجم عن فشل الاحتلال في خلق وإقامة مؤسسات الحكم الذاتي.
5. عدم ثبات المسيرة الحزبية كان من أهم مظاهر التعددية الحزبية.

ويرى الباحث أن فلسطين شهدت حراكًا ثوريًا بدأ بالثورة الكبرى عام 1936م، والتأييد الشعبي للشيخ عز الدين القسام ورفاقه في عمله الجهادي، واستمر حتى نهاية الاحتلال البريطاني عام 1948م ، وأن التاريخ الفلسطيني في كافة مراحله رافقه الكفاح المسلح مع الحراك السلمي الثوري .

أما النخبة الفلسطينية التي حكمت الحقل السياسي الفلسطيني ما قبل النكبة فقد اتسمت بالسمات التالية(هلال، 2002: 24-27):

1. سيطرة العلاقات التنافسية بين أفراد النخبة السياسية.

2. غياب الريف والطبقة العاملة عن تشكيل النخب السياسية، فالتشكيل كان على أساس طبقي.

3. هيمنة النخب المدنية على الحقل السياسي.

4. حضور متميز للمسيحيين في الحركة الوطنية، وذلك لسببين: الأول ارتفاع مستواهم التعليمي، والثاني مسعى الحركة الوطنية في إبراز مشروعها العلماني اتجاه المشروع الصهيوني.

5. تمتع النخبة السياسية بمستوى تعليمي عالٍ.

وبذلك يمكننا تحديد أهم معالم الفكر السياسي الفلسطيني في تلك المراحل بالسمات والمعالم التالية(حوراني، 2003: 276-277):

1. امتداد الفكر السياسي الفلسطيني للدائرة العربية. الأم واستمرار الإيمان بأهمية الوحدة العربية. إضافة إلى شعور الفلسطينيين بحاجتهم إلى وجود محيط كبير يحميهم.

2. محدودية الفكر السياسي الفلسطيني الذي تجسد في تناقض الحركة الوطنية وفكرها بين الرفض البات للمشروع الصهيوني والسعي إلى التعاون مع بريطانيا راعية المشروع.

3. المبالغة في تصور حجم الاهتمام العربي والإسلامي بفلسطين وشعبها، والتي نجمت عنها تصورات واهمة حول حجم المساندة التي يمكن للعرب والمسلمين أن يقدموها للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد المشروع الصهيوني، حتى بدت هذه الأوهام بمثابة ثوابت.

4. الاعتماد على الحراك السلمي كوسيلة لتحقيق المصالح الوطنية ويرجع ذلك إلى مصالح النخبة التي كانت تتصارع لكسب ود الاحتلال البريطاني الذي عولت عليه كثيرًا في نصرتها ضد الصهاينة.

5. نخبوية مؤسسات الحركة الوطنية في مؤسساتها العامة وفي القوى والأحزاب المنضوية تحت لوائها.

6. توقف الفكر السياسي الفلسطيني في تصوره للمصير النهائي لفلسطين على أن تظل عربية بالكامل، تارة بالوحدة مع سوريا وتارة بالوحدة العربية ككل، ورفض مشاريع الإدارة الذاتية والحكم الذاتي والدستور التي عرضتها السلطات البريطانية.

7. رغم تعدد الأحزاب والأطر وهو بمثابة تغذية للفكر السياسي الفلسطيني ودافع للوصول إلى التعددية والديمقراطية، إلا أن شخصية الحاج أمين الحسيني مع ديناميكة الحركة الوطنية وعوامل أخرى أدت إلى تركيز القيادة بشكل أكبر في يد الحاج أمين الحسيني(المصري، 2008: 26).

8. تبلور وتطور الفكر السياسي في أوساط ثلاث تيارات رئيسة تمثل الأول: في تيار الأغلبية والذي اشتهر (بالمجلسيين) المعارضين للمشروع الصهيوني والراغبين في التعاون مع بريطانيا والكارهين دعمها للحركة الصهيونية وتمثلوا في عائلة الحسيني، والثاني: كان مناوئًا للتيار الأول ومعارضًا له واشتهر (بالمعارضين)، وكان أشد رغبة في التعاون مع بريطانيا وتمثلوا في عائلة النشاشيبي، والثالث: شكّله متعلمون من الفئات الوسطى ممن لم تجذبهم المعارضون ولا المجلسيون، والمقتنعون بتعذر مقاومة المشروع الصهيوني دون معاداة الاحتلال البريطاني(حوراني، 2003: 276–277).

ويرى الباحث أن النشاط الجهادي ضد الاحتلال البريطاني تمثل في أشخاص من خارج فلسطين، كأمثال الشهيد عز الدين القسام صاحب النواة الأولى للكفاح المسلح ضد الإنجليز.

وبذلك يمكن القول إن مرحلة ما قبل النكبة انقسمت إلى عدة مراحل في نشوء وتشكل الهوية الوطنية(حمد، 2011: 20):

1. فترة 1918 – 1923م: بداية تشكل الحركة السياسية الوطنية عبر النضال السلمي.
2. فترة 1923 – 1929م: اقتصار فعل الحركة الوطنية على ردات الفعل بعيدًا عن التخطيط والتنظيم، في ظل الانقسام والانشقاق فيما بينها.
3. فترة 1929 – 1934م: المرحلة الشعبية للحركة الوطنية، حيث شاركت قطاعات واسعة في النشاط السياسي بالاصطدام المباشر مع البريطانيين.
4. فترة 1935 – 1939م: مرحلة العمل المسلح لمقاومة الانتداب البريطاني المساند والمؤيد للهجرة اليهودية، وإضرابات عامة ومظاهرات شعبية.
5. مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها 1939 – 1948: ضعف النشاط الحزبي وانخماد الثورة، وإعلان بريطانيا الانسحاب نهائيًا ونشوب الاصطدامات بين العرب واليهود، وتشكيل قوات الجهاد المقدس بقيادة عبدالقادر الحسيني.

المبحث الثاني

الفكر السياسي والكيان الفلسطيني من النكبة – وحتى اتفاقية أسلو

مع حدوث نكبة فلسطين والنتائج التي أفرزتها حرب عام 1948م من فقدان الأرض وتهجير الشعب الفلسطيني، وتدمير المؤسسات السياسية الفلسطينية وإضعافها، حيث لم يبق أية مؤسسة سياسية تمثيلية تتحمل مسؤولية الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني سوى الهيئة العربية العليا، بقيادة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، الذي أشرف على عقد أول مجلس وطني فلسطيني ينعقد بعد النكبة في مدينة غزة، وأسفر عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في 23 سبتمبر/ أيلول 1948م برئاسة أحمد حلمي باشا(عوده، 2009: 55)، ودعا المؤتمر إلى ضمان استقلال فلسطين في حدودها الانتدابية، إلا أن تلك المحاولة كانت محكومة بالفشل سلفًا باعتبار أن الأرض الفلسطينية التي كان ينبغي على حكومة عموم فلسطين أن تمارس سلطتها عليها كانت قد خرجت عن نطاق أية سيطرة فلسطينية (الشريف، 1995: 46).

إلى جانب ذلك، فقد تم عقد مؤتمرات في أريحا، مضادة للمؤتمر الوطني في غزة، بتحريض من الأردن والتي أيدت ضم الضفة الغربية إلى الأردن، ونزع الشرعية وتغييب القطرية الفلسطينية ومبايعة الملك عبدالله ملكًا على ما تبقى من فلسطين(أبراش، 1987: 82)، وبذلك فشلت حكومة عموم فلسطين، تلبيةً لرغبة بعض الحكومات العربية والإنجليز واليهود، وتخلت الجامعة العربية عنها في خريف عام 1949م(جبارة، 1998: 230-231).

ارتبط تشكيل الفكر السياسي مع وقوع النكبة عام 1948م، بتشكيل النخب في كل تجمع فلسطيني من تجمعات اللجوء، وعلاقتها بالكيان الحاكم في الدولة التي يقطنون فيها، كالاحتلال (الإسرائيلي) للأقلية الفلسطينية في أراضي 1948م، والحكومة الأردنية في الضفة الغربية والمخيمات فيها والإدارة المصرية في قطاع غزة، بالإضافة إلى مخيمات الشتات في لبنان وسوريا وغيرها(صقر، 2010: 64).

فالنخب الفلسطينية كانت نخبًا اجتماعية فضلًا عن كونها سياسية، "نخب محلية ما بين العائلات والعشائر وليست نخبًا وطنية، تسعى إلى إثبات وجودها في ظل الحكومات القائمة كالجعبري والشوا والمصري، إلا أنها لم تتعدَ كونها نخبًا محلية لم تصل إلى درجة الوطنية السياسية"(البديري، 1995: 31).

ولم يكن هناك أي مجال للإدراك للفلسطينيين سوى البحث عن الذات في أي مكان يسوده الهدوء والأمن والطمأنينة ويلبي احتياجاته، في ظل ما تعرض له المجتمع الفلسطيني من عمليات تهجير وتنكيل به ومحاولة إخضاعه لرغبات الدول العربية، وفي ظل سعي أفراد الشعب الفلسطيني للحصول على الأمان بكافة أنواعه: (اجتماعي، واقتصادي، وسياسي، وأمني) أما النخبة فكانت تبحث عن ذاتها داخل الأنظمة الحاكمة والحصول على أي منصب يؤمّن لها ويرضي ذاتها بعد أن فقدت كل شيء، لقد كان البحث عن الذات والولاء للنظام القائم، كما أن العديد من أفراد النخب الفلسطينية انتمى للأحزاب السياسية داخل تلك الأنظمة السياسية(صقر، 2010: 65-66).

وفي ظل معاهدات الهدنة التي وقعتها بعض الدول العربية كمصر ولبنان وسوريا والأردن مع الكيان (الإسرائيلي) برعاية الأمم المتحدة في يناير/ كانون الثاني 1949م، فككت الدول العربية وهمشت ما تبقى من هيئات سياسية وعسكرية فلسطينية خاضت حرب 1948م، مما أدى إلى بروز علاقات للفلسطينيين مع أحزاب سياسية عربية كحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الوطني الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والتي تأسس الفرع الثاني لها في دمشق عام 1958م وكان شعارها "وحدة وثأر وتحرر"(خليفة، 2005: 6-8).

وشكل اتحاد طلبة فلسطين في مصر نواة لعدد من الطلاب الفلسطينيين للتجمع والالتقاء عام 1956م، ونتيجة العدوان الثلاثي على مصر والعدوان (الإسرائيلي) الأول على قطاع غزة، بدأت الفكرة الفعلية تتشكل في تأسيس حركة فلسطينية خالصة مستقلة، وقد استطاع هؤلاء الطلبة بعد إنهاء دراستهم وضع برنامجهم السياسي للحركة في مطلع عام 1958م، وشكلوا هيكل البناء الثوري واتفقوا على تسمية الحركة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وأسسوا مجلة "فلسطيننا" لاستقطاب العديد من أبناء فلسطين، ونشر فكرة الحركة(أحمد، 2007: 13-15).

وبفعل عوامل كثيرة، كان أبرزها تنامي الشعور الفلسطيني بضرورة تنظيم أنفسهم، وتصاعد الهجمة الاستيطانية، ودعوة الجمهورية العراقية إلى إقامة جمهورية فلسطينية على الضفة وقطاع غزة، وقرب موعد انعقاد جلسة الأمم المتحدة للبت في القضية الفلسطينية، قرر جمال عبدالناصر رفع تشكيل الكيان الفلسطيني إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب في شهر فبراير/ شباط 1964م، وأوصت اللجنة بأن يكلف أحمد الشقيري بتمثيل فلسطين لدى الجامعة العربية، وفي مؤتمر القمة 1964م تقرر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وتم انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في 28 مايو/ آيار 1964م في القدس، صدر عنه الميثاق القومي الفلسطيني ونظامه الأساسي، وتم تحويله إلى مجلس وطني يمثل الفلسطينيين(فيصل، 2012: 123).

وعلى الرغم من أن المنظمة أُنشئت لتمثل الفلسطينيين وتعبر عن رأيهم ككيان ممثل لهم، إلا أن ميثاقها غاب عنه سيادة الشعب الفلسطيني أو استقلال منظمة التحرير الفلسطينية، أو الدولة الفلسطينية، فقد نصّت المادة 24 أن المنظمة لا تمارس أي سيادة إقليمية على الضفة وغزة، وذلك لخضوعهما لإدارات غير فلسطينية. وذلك لاشتراط الأردن عدم الإشارة إلى سيادة على الضفة الغربية، إلا أن هزيمة يونيو/ حزيران 1967م، وانتصار الحركات الفلسطينية في معركة الكرامة عام 1968م، أدت إلى إحراج الشقيري والدول العربية، فقدم أحمد الشقيري استقالته ودخلت الفصائل الفلسطينية المنظمة، وعدلت ميثاقها ونظامها الأساسي، باتجاه التأكيد على استقلالية النضال الفلسطيني، مركزة في الدورة الرابعة للمجلس الوطني على استقلال الشخصية الفلسطينية، وبذلك شكل عام 1968 التاريخ الرسمي لاستقلال الشخصية الفلسطينية كشخصية وطنية ضمن الأمة العربية، رافعة شعار الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين(عرجان، 2006: 44-45).

ويمكن الحديث عن تشّكل حقل سياسي فلسطيني معاصر منذ تأسيس منظمة التحرير في عام 1964م، وإعادة تشكيلها في عام 1969م كائتلاف بين فصائل المقاومة الفلسطينية، هدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حق المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبذلك فقد تشكلت معالم النظام السياسي الفلسطيني في عام 1969م، حيث كانت في مركزه منظمة التحرير الفلسيطينية، جامعة الفصائل والفعاليات الفلسطينية في بوتقة نضالية واحدة، وبهذا تمكنت المنظمة من اكتساب شرعيتها عبر الإجماع الوطني الفلسطيني على الأهداف والوسائل الواجب اتباعها لتحرير فلسطين، وهو ما عبر عنه الميثاق الوطني المعدل علم 1969م(هلال، 1998: 52).

وبعد حرب أيلول الأسود عام 1970م، وخروج المنظمة والفدائيين الفلسطينيين من الأردن إلى لبنان، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية في فكرة وضع الخيار السياسي إلى جانب الخيار العسكري، بفعل العديد من المتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية، واستشعار قيادة المنظمة برغبة دول الطوق العربية المحيطة بفلسطين التخلص من الفدائيين الفلسطينيين، في ظل رغبة الكيان (الإسرائيلي) في التخلص منهم.

لقد طرحت العديد من البرامج والمشاريع لتصفية القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير؛ فقد طرحت الأردن مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972م، بعد أن تمكنت السلطات الأردنية من تصفية التواجد الفدائي الفلسطيني بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 1970م، فأعلن الملك حسين في خطاب له في 15 مارس/ آذار 1972م مشروع "المملكة العربية المتحدة"، وهو مشروع جاء استثمارًا من السلطات الأردنية لما بدا انتصارًا على م.ت.ف والفصائل الفلسطينية، وجزءًا من "المعركة" بينهما على تمثيل الفلسطينيين، وتلخص برنامج "المملكة العربية المتحدة" في أن تتكون هذه المملكة من قطرين

هما: فلسطين (الضفة الغربية) والأردن، ويرتبط القطران بوحدة فدرالية تحت سلطة الملك. وهناك سلطة تنفيذية مركزية يتولاها الملك ومعه مجلس وزراء مركزي، وهناك سلطة تشريعية مركزية يتولاها الملك ومعه "مجلس الأمة" ينتخب أعضاؤه بالاقتراع السرِّي المباشر وبعددٍ متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين، ولكل قُطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قُطري من أبنائه أيضًا، وله سلطة تشريعية خاصة به "مجلس الشعب"، وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها هو الملك(المركز الفلسطيني: 2010).

إلى جانب مشروع الأردن، مشاريع (إسرائيل) لإجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، والذي يقوم على فكرة رفض فكرة الدولة الفلسطينية، لتعارضها مع الهدف الاستراتيجي (لإسرائيل)، فقد طرح مشروعان "إسرائيليان" وهما: مشروع ألون، ومشروع بيغن، وتمثل جوهر الاختلاف بينهما في أن مشروع ألون يقوم على وحدانية الشعب من منطلق مبدأ يهودية الدولة، ويستند إلى ضم أكبر قدر من الأرض بسبب الدواعي الأمنية، وبأقل عدد من السكان العرب، والدعوة إلى ضم قطاع غزة والضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الفلسطينية، أما مشروع بيغن فيقوم على مبدأ تآكل الأرض كعنصر ثابت، عبر ضم المناطق المحتلة مع إقامة إدارة مدنية في الضفة وغزة والتركيز على الطوق الاستيطاني(شوفاني، 1983: 96).

تعرض كلا المشروعين الأردني و(الإسرائيلي) للرفض، وبدأت المنظمة تفكر في آليات التعامل مع الأرض المحتلة، وقد وضع المجلس الوطني تصورًا في يناير/ كانون الثاني 1973م، يقوم على اعتبار أن الأرض المحتلة ميدان بارز وأساسي للصراع، وأنه يتوجب قيادة الجماهير في الأرض المحتلة لانتزاع حقها في إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وفرض السيادة الوطنية الكاملة، ودعت الجبهة الديمقراطية للدخول في نهج المرحلية في النضال، وأكدت في مذكرة قدمتها للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على ضرورة تبني أهداف مرحلية للنضال الفلسطيني وأهمية مشاركة المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر جنيف للسلام، وقد تحفظت حركة فتح على الولوج في المرحلية بربطها باعتراف الجامعة العربية بمنظمة التحرير ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني والذي تحقق في قمة الرباط عام 1974م، فالمرحلية اعتبرتها فتح تأتي ضمن الواقعية السياسية، وأن المرحلية تتمثل في انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال (الإسرائيلي)، وإقامة قاعدة ثورية ووطنية عليهما(عوده، 2009: 68-69).

وفي ظل حالة الجدل بين التيار الذي يتبنى المرحلية، وعلى رأسه الجبهة الديقمراطية، وتيار يرفضها وعلى رأسها الجبهة الشعبية، أقر المجلس الوطني في دورته الثانية 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973م البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر)، والذي تضمن(صالح، 2007: 178):

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.
3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
4. إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.
5. النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.
6. تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.
7. على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.
8. تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.
9. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.
10. تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

شكل البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية نقطة انتقال رئيسة في إعادة صياغة الفكر السياسي ومراحل تكون الكيان الفلسطيني، والتي يمكن ذكر ملامحها في النقاط التالية:

1. خروج منظمة التحرير من الأردن وانتقالها إلى لبنان.

2. قناعة قيادة المنظمة أن الكيان (الإسرائيلي) لن يترك لها البقاء في أي من دول الطوق العربية المحيطة بفلسطين.
3. تخاذل الدول العربية المحيطة بفلسطين تارة في توظيف المنظمة وقيادتها في تحقيق مصالح خاصة بها، وتارة في محاولة إنهاء وجودها وإنهاء القضية الفلسطينية بضم الأرض الفلسطينية المتبقية لها.
4. استشعار قيادة المنظمة بخروج مصر من دائرة الصراع العربي (الإسرائيلي)، وبدء إرهاصات عملية سلام مصرية (إسرائيلية).
5. قناعة بعض قيادات المنظمة بضرورة نقل الصراع الفلسطيني إلى داخل الأرض الفلسطينية، وذلك يتطلب التواجد في الأرض الفلسطينية المحتلة كقطاع غزة والضفة الغربية.
6. صدور قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة قضية قومية تمثل شعب يطالب بحقوقه المشروعة، خلافًا لما سبق باعتبارها قضية لاجئين(شاش، 1999: 33).
7. قناعة قيادة المنظمة بأن حصر المنظمة في لبنان هو حلقة من حلقات دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الخروج أبعد ما يمكن عن فلسطين، ودفعها إلى الحلول السلمية، أو نفيها من الساحة السياسية(خليفة، 2005: 65).

كانت توقعات قيادة منظمة قد بدأت تظهر في عام 1976م، في صخب أحداث لبنان التي دفعت باستمرار في إقحام المقاومة الفلسطينية في الصراع الدائر على الساحة اللبنانية، والتي سعى فيها العديد من الفاعلين إلى انتزاع سلاح المنظمة واغتيال الثورة وتحجيمها واحتوائها، وقد اعتبر نايف حواتمة* أن الحرب الأهلية اللبنانية هدفها تفريغ التنظيمات والقوى على الساحة اللبنانية، وقد تدخلت سوريا في الساحة اللبنانية ودخلت الأرض اللبنانية في الفترة من 1 يونيو/ حزيران حتى 16 أكتوبر/ تشرين الأول 1976م، ووصلت قواتها إلى مواقع متقدمة من قوات الثورة، وقصفت القوات السورية مواقع المقاومة الفلسطينية في لبنان، ودخلت قوات الردع العربية لتقوم بسحب الأسلحة من المقاومة الفلسطينية، تزامن ذلك مع إعلان الرئيس المصري السابق السادات بالذهاب إلى القدس، مما يعني

* نايف حواتمة: (ولد في نوفمبر 1935 في السلط، الأردن) سياسي فلسطيني يشغل منصب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي أسسها سنة 1969. وواحد من ابرز قادة الرعيل الأول في الثورة الفلسطينية المعاصرة، وفي منظمة التحرير الفلسطيني من المناهضين لاتفاقية أوسلو.

تحييد مصر عن الصراع، وتشجيع الكيان (الإسرائيلي) (حكومة بيغن) على غزو لبنان وشن حرب على منظمة التحرير في لبنان (خليفة، 2005: 90-92).

وفي ظل التطورات على الساحة الإقليمية والدولية، وهواجس خروج المنظمة من دول الطوق المحيطة بفلسطين التي شغلت تفكير قيادة المنظمة، قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة التي انعقدت في القاهرة في مارس/ آذار 1977م، تبني هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث صرح بضرورة مواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني(الشريف، 1995: 259).

وقامت قوات الكيان (الإسرائيلي) في مارس/ آذار 1978م باجتياح جنوب لبنان لتحطيم البنية العسكرية والسياسية للثورة الفلسطينية، ولكن قوات الثورة الفلسطينية تمكنت من مواجهة القوات العسكرية (الإسرائيلية)، ومن صد الهجوم بأسلوب قتالي يتكافأ وضراوة المعركة، مما أدى إلى إنزال الخسائر بالقوات (الإسرائيلية)، وأصدر مجلس الأمن الدولي في 19 مارس/ آذار 1978م قرارًا يفضي بوقف القتال فورًا، وانسحاب الجيش (الإسرائيلي) من جنوب لبنان، وأدى ذلك إلى بروز الثورة الفلسطينية كحقيقة سياسية وعسكرية لا يمكن تجاهلها(حمدان، وآخرون، 2007: 474).

أقر المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته الرابعة التي انعقدت في دمشق عام 1979م البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية، وقد وافقت عليه جميع فصائل المقاومة، وشكل أرضية لأوسع لقاء عرفته منظمة التحرير الفلسطيني منذ مطلع السبعينيات، وقد أقر البرنامج السياسي التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين، وحقه في العودة إليه وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي، وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه دون قيد أو شرط، والدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية والتمسك بها ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، وقائدًا لنضاله الوطني وناطقًا باسمه في كافة المحافل العربية والدولية، والتصميم الثابت على مواصلة وتصعيد الكفاح المسلح وكافة أشكال النضال السياسي والجماهيري، ورفض جميع الاتفاقيات والتسويات التي لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في وطنه فلسطين أو تنتقص منها، ورفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في الوطن المحتل، الذي نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد، لأنه يكرس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني(عبدالله، 2013: 100).

وفي مطلع عام 1980م بدأت قيادات وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية تستشعر أن الكيان (الإسرائيلي) يجهز للقيام بعملية غزو واسعة لجنوبي لبنان، فقد أشارت حركة فتح إلى احتمال قيام (إسرائيل) بعدوان جديد يهدف إلى ضرب الثورة الفلسطينية وإنهاء فعاليتها على الساحة اللبنانية، كما توقع الأمين العام للجبهة الديمقراطية (نايف حواتمة) أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)

بتكثيف مساعيها الرامية إلى فرض حلقة كامب ديفيد بصيغتها اللبنانية، وذلك من خلال تحويل جنوب لبنان إلى منطقة استسلام، بإفراغ قوات الثورة الفلسطينية والوطنية اللبنانية منه، تمهيدًا لتصفية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، كخطوة أولى يمكن أن تعقبها الدعوة إلى ترحيل قوات الردع العربية، وتحسبًا لأية خطوات (إسرائيلية) بدأت منظمة التحرير التعبئة العامة في صفوفها والاستعداد للمواجهة في ظل حدة الانقسام العربي(الشريف، 1995: 300).

وفي الوقت نفسه حاولت المنظمة جذب المجتمع الدولي لإيقاف الحرب على لبنان، خصوصًا بعد أن تأكدت من أن الحرب قادمة لا محالة، وأن الهدف تصفية قوات الثورة الفلسطينية، فصرحت قيادة المنظمة في يناير/ كانون الثاني 1980م أن المنظمة توافق على أي حل تضعه الأمم المتحدة، واستمرت المناورات بين قوات الثورة الفلسطينية وقوات الكيان الصهيوني حتى عام 1982م، حيث أقدمت مجموعة تابعة لأبي نضال (صبري البنا)* في 3 يونيو/ حزيران 1982م بجرح سفير (إسرائيل) في لندن (شلومو أرغوف)*، فكان ذلك ذريعة للغزو (الإسرائيلي) على لبنان، كانت التوقعات أن الجيش (الإسرائيلي) سيقف على مسافة 40 كيلو مترًا، وهو مدى صواريخ الكاتيوشا أي قرب صيدا، إلا أنهم لم يدركوا أن الهدف كان بيروت(الصايغ، 2003: 96).

كان الاجتياح الكبير الذي شكل الضربة الأكبر لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ لإخراجها من آخر ساحة مواجهة مع حدود فلسطين، وبعد حصار دام (88) يومًا خرجت المنظمة من لبنان لتتشتت قواتها وتصبح لاجئة من جديد، ويسهل إخضاعها بشكل أكبر، لقد تسبب الاجتياح (الإسرائيلي) بخسائر كبيرة للمنظمة والنظام السوري؛ عبر التضييق العسكري وخلق الانشقاقات داخل المنظمة في محاولة سورية لإرضاء الأمريكان، فانعقدت جلسة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشر في فبراير شباط 1983م في الجزائر بتشتت أجهزة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وفقدان الثورة آخر قاعدة لها بعد الأردن(الصايغ، 2003: 96).

كما أوجد خروج المنظمة من لبنان صعوبات في الحفاظ على تماسك مؤسساتها وفعاليتها، خصوصًا أن الخسارة كانت تعني نهاية الكفاح المسلح والدور الذي لعبه في إضفاء الشرعية على سلطة القيادة، وكان لابد من العثور على مصدر جديد للشرعية، وبما أن الأرض المحتلة أصبحت الساحة الوحيدة المفتوحة أمام المنظمة، فقد اكتسب سكان هذه المناطق أهمية متزايدة كمصدر جديد للشرعية(البديري، 1995: 54).

---

* صبري خليل البنا: (16 مايو 1937-أغسطس 2002)، وشهرته أبو نضال(الأب الروحي للكفاح)، مؤسس مجلس فتح الثوري، جماعة مسلحة فلسطينية منشقة، عرفت أيضًا باسم منظمة أبو نضال(ANO). وإبان فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، كان البنا في أوج قوته، وحينها عرف على نحو واسع بكونه أقسى قادة فلسطين السياسيين وأشدهم وحشية. وفي ومقابلة نادرة أجراها في عام 1985، صرح لمجلة دير شبيجل:" أنا روح الشر التي تتحرك فقط في ظلمات الليل مسببة.. للكوابيس"

* شلومو أرغوف: سفير إسرائيل في لندن.

شكل خروج المنظمة من آخر قاعدة لها في دول الطوق المحيطة بفلسطين، ضربة قاسية للثورة الفلسطينية، فعلى الرغم من توقع قيادة الثورة الفلسطينية حدوث ذلك منذ خروجهم من الأردن بداية السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن خروج المنظمة بدون أي إنجاز سياسي بفعل الضغط الدولي والإقليمي، والتخاذل العربي، خصوصًا من دول الطوق المحيطة بفلسطين، أدى إلى مزيدٍ من التشتت في ظل إبعادها إلى أبعد ما يكون عن الأرض الفلسطيني، حيث انقسمت قوات الثورة ما بين سبع دول أهمها الجزائر وتونس، وقد شكل ذلك نهاية مرحلة من مراحل تشكل الكيان الفلسطيني* وبداية مرحلة جديدة، أصبحت الخيارات فيها تضيق بشكل كبير، وبذلك بدأ التفكير الذي يشغل قيادة المنظمة كيفية الرجوع إلى الساحة من جديد.

بعد الخروج من لبنان، تمركزت قيادة الثورة في تونس، وبخسارة منظمة التحرير آخر خطوط التماس المادي مع الجغرافيا الفلسطينية بدأت تترتب على إثر ذلك تحولات في السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد الخسائر التي طالتها في بنيتها التحتية والمدنية والعسكرية التي تدمرت بفعل القصف (الإسرائيلي)، وتخليها عن أسلحتها الثقيلة من دبابات ومدافع وسواها لصالح الجيش اللبناني، رحبت منظمة التحرير في دورتها السادسة عشرة مارس/ آذار 1983م بفكرة الكونفدرالية* مع الأردن، وأبرم الاتفاق في فبراير/ شباط 1985م، وقد تبين بعد للأردن بأن المشروع ما هو إلا مشروع دبلوماسي مرحلي، فقام العاهل الأردني بإلغاء الاتفاق(توام، 2013: 56).

وبناءً على الموقف الأردني، عقدت العديد من اللقاءات الوطنية بين كافة فصائل المنظمة والشخصيات الوطنية الفلسطينية، تبلور على أساسها اتفاق وطني شكل أرضية راسخة لعقد الدورة الثامنة عشرة، دورة الوحدة الوطنية وصمود المخيمات ونضال الأرض المحتلة، فكانت قرارات الدورة الثامنة عشر إلغاء الاتفاق المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية، والمملكة الأردنية المعروفة بالكونفدرالية، وأكدت الدورة على رفض التفويض أو الإنابة أو المشاركة في التمثيل الفلسطيني، ورفض قرار الأمم المتحدة 242(أبو رحمة، 2011: 37).

كان لتعدد النكسات التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية، من نكسة يونيو/ حزيران 1967م، وأيلول الأسود 1972م، وخروج المنظمة من الأردن، واجتياح بيروت وخروجها من لبنان 1982م، والانشقاقات في صفوفها بعد مرحلة بيروت، إلى جانب خروج مصر من معادلة الصراع

* الكيان الفلسطيني : هو مجموعة الكيانات الفلسطينية من جمعيات وفصائل وأحزاب ، قبل تشكل المنظمة وبعد ، سواء على الأرض الفلسطينية أو خارجها .

*الكونفدرالية : رابطة أعضاؤها دول مستقلة ذات سيادة والتي تفوض بموجب اتفاق مسبق بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات مشتركة لتنسيق سياساتها في عدد من المجالات وذلك دون أن يشكل هذا التجمع دولة أو كيانًا وإلا أصبح شكلًا آخر يسمى بالفدرالية .

الفلسطيني (الإسرائيلي)، وتداعيات الخلاف العراقي الكويتي 1990م، أن ترك آثاره على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، هذه النكسات لم تكن بسبب تقاعس أو تقصير الشعب الفلسطيني ونظامه السياسي فقط، بل كان للأطراف الأخرى في المعادلة الإقليمية العربية دور رئيس في حدوثها وتحمل مسئوليتها. أما المنظمة فقد استطاعت تجسيد الهوية والكيان الفلسطيني للشعب الفلسطيني، ورفع قضيته من شعب لاجئ إلى قضية صراع فلسطيني وأرض محتلة، كما شكل ميثاق المنظمة صمام الأمان لوحدة الموقف الفلسطيني حول مطالبه المشروعة، كما أنه شكل نقطة تقاطع بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية في تلك المرحلة على الأقل(حمد، 2011: 23-24).

وجاء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر/ كانون أول 1987م، ليعيد منظمة التحرير الفلسطينية كلاعب رئيس وأساسي على الساحة الإقليمية والدولية، وليرجع القضية الفلسطينية من جديد إلى أروقة القضايا الدولية، بعد التهميش الذي تعرضت له منظمة التحرير الفلسطينية من قبل النظام العربي والدولي، ورحيل المقاومة عنها، فقد هيمنت الحرب العراقية الإيرانية والنزاع السوري العراقي وغيرها من القضايا على الساحة الإقليمية والدولية، وقد عكست قمة عمان في نوفمبر/ تشرين الثاني 1987م التراجع الخطير في الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، ولم يتطرق جدول أعمالها لمسألة الصراع العربي (الإسرائيلي) إلا بشكل عابر، كما تراجع مستوى الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، واستمر الرفض الأمريكي لقبول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، فسارعت منظمة التحرير بكافة فصائلها لتولي زمام المبادرة، وأكدت سيطرتها على التوجه السياسي للانتفاضة(البديري، 1995: 54).

ويرى الباحث أن انتفاضة 1987 أدخلت تغيرات جوهرية ليس على الساحة الإقليمية والدولية فحسب، وإنما على الساحة الداخلية الفلسطينية؛ فعلى الرغم من توحد كافة الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن بروز التيارات الإسلامية على الساحة الفلسطينية والمتمثلة في حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، أدى وجودهما بجانب المنظمة كفصيلين لهما ثقلهما ومؤيدوهما في الساحة الفلسطينية، والتي لا يمكن تجاهلهما، ولا نفي أو إنكار جهودهما كحركات تحرر وطنية فلسطينية، وعلى الرغم من الدعوات التي وجهتها المنظمة للفصائل الإسلامية للدخول في المنظمة إلا أنها بقيت خارجها، ولم تنضم إليها، لعدم وضوح البرنامج السياسي الذي تبنته المنظمة في تلك الفترة، وعدم قبول المنظمة لشروط حماس لدخولهما.

وقد كان دخول الحركات الإسلامية في النضال الوطني الفلسطيني منافس لسيطرة منظمة التحرير بفصائلها المختلفة على الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة؛ مما دفع حماس لتوجيه مذكرة إلى المجلس الوطني، في إبريل/نيسان 1995م حددت من خلالها الشروط التي على أساسها يمكن

الدخول إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وهي عشرة شروط كان أهمها على الإطلاق أن تُمثل بالمجلس بنسبة تتراوح بين 40 إلى 50 بالمائة، وفي ديسمبر/ كانون أول 1992م طالبت حماس بأن تمثل في مجلس المنظمة ب 45% في الخرطوم وهي النسبة التي كانت تحوزها في الانتخابات الطلابية والنقابية(الحروب، 1997: 318).

وفي منتصف نوفمبر/ تشرين ثاني 1988م انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر، بعد أن أعادت انتفاضة 1987م شريان الحياة للمنظمة، وأعادت الزخم السياسي العربي والإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية، وقد صدر عن الدورة إعلان الاستقلال، حيث أعلن عن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، كما تضمن الإعلان موافقة غير مباشرة على قرار التقسيم 181 لأول مرة في التاريخ الفلسطيني، وموافقة صريحة على قرار 242 كأساس للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، والإعلان عن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، وفي 18 أكتوبر/ تشرين أول 1991م وافق المجلس المركزي الفلسطيني على حضور مؤتمر السلام، مع تأكيد حق المنظمة في تشكيل وفدها إلى المؤتمر، وافتتح مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر/ تشرين أول 1991م(أبو رحمة، 2013: 38-39).

وبذلك أنهى مؤتمر مدريد مرحلة طويلة من مراحل الكفاح المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدأ الحديث عن كيان فلسطيني يتشكل على أرض فلسطينية بقيادة فلسطينية، تمهيدًا لإقامة الدولة على الأراضي فلسطينية، وبقبول المنظمة دخول مؤتمر السلام فذلك أنهى ما يقارب ربع قرن من الرفض للكيان (الإسرائيلي)، بقبول التحاور معه والتنازل عن فلسطين التاريخية، وقيام السلطة الفلسطينية على حدود 1967م وفقًا لقرارات الأمم المتحدة 242 و338، وأدى اعتراف المنظمة بالاحتلال وقبولها بحدود عام 1967م إلى غضب قوى فلسطينية مناهضة لبرنامج التسوية التي قامت عليه المنظمة ، ومن الرافضين لتلك المواقف: حماس والجهاد الإسلامي واليسار الفلسطيني، مما أضطر هذه القوى إلى تفعيل الشارع الفلسطيني ضد ما أقدمت عليه منظمة التحرير في اعترافها بإسرائيل وتنازلها عن الأرض.

المبحث الثالث

الكيان السياسي الفلسطيني من السلطة إلى الدولة

بعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 6 مارس/ آذار 1991م أمام اجتماع الكونغرس الأمريكي مبادرته للسلام في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، انطلقت التحركات السياسية والدبلوماسية بين الأطراف المعنية (الكيان الإسرائيلي) ومنظمة التحرير، والولايات المتحدة الأمريكية)، واستمرت المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، ومع فتح القناة السرية للتفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة (الإسرائيلية) في مدينة ساريسبورغ النرويجية، إلى أن تم التوقيع بالأحرف الأولى على الصيغة النهائية لاتفاق إعلان المبادئ أوسلو في 20 أغسطس/ آب 1993م(عباس، 1994: 210).

وقامت السلطة الفلسطينية على إثر ذلك بقرار من المجلس المركزي للمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته المنعقدة في تونس أكتوبر/ تشرين أول 1993م، وتم فيه تكليف المجلس للجنة التنفيذية، لمنظمة التحرير بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج، على أن يكون عرفات رئيسًا للمجلس، وعلى الرغم من ولادة السلطة الفلسطينية من رحم منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الممارسة وبموجب جملة من المؤثرات الداخلية والخارجية، أضعفت من حضور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية(توام، 2013: 59).

لقد خلق اتفاق أوسلو واقعًا جديدًا على الساحة الفلسطينية؛ فقد شكل الاتفاق بحد ذاته انقسامًا فلسطينيًا داخليًا بين مؤيد للاتفاق ورافض له، إلى جانب خلط الأدوار بين المنظمة والسلطة الوطنية الفلسطينية، حول من يمتلك حق الشرعية وتقرير مصير الشعب الفلسطيني بأكمله.

إن تهميش المنظمة بدأ منذ نشوء السلطة التي خلطت بين صلاحيات هذين الجسمين، فبدأت حالة من الخلط في المسميات؛ مما أوجد حالة من الغموض حول الإطار الدستوري الذي ينظم عمل المؤسسات الفلسطينية.(حمد، 2011: 25-26).

وعلى الرغم من انتقال منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عنها إلى الخيار السلمي، إلا أن المنظمة أو السلطة عادت إلى الجمع ما بين الخيارين السياسي أو (الدبلوماسي) والعسكري (الكفاح المسلح) بعد وصول التسوية إلى أفق مسدود؛ فقد شاركت قوات الأمن الفلسطيني إلى جانب الأذرع المسلحة لكافة الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، وغير المنضوية ممثلة بالحركات الإسلامية، وقد دعم ياسر عرفات جميع الفصائل

الفلسطينية إبان انتفاضة الأقصى عام 2000م بكافة وسائل الدعم المادية وغير المادية، لتشكيل قوة قادرة على الرد على الانتهاكات (الإسرائيلية)(توام، 2013: 60).

أصبحت إسرائيل على قناعة بأن ياسر عرفات لن يوقع على أكثر مما وقع عليه، وباتفاق بين الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية على عدم مواصلة عرفات لقيادة السلطة، بدأ سطوع محمود عباس كبديل له، الذي كان له قبولاً دولياً لمرونته واستعداده لإحياء عملية التفاوض من غير شروط، خاصة أنه من قاد مشروع أوسلو، وبعد خلافاته مع الرئيس عرفات حول صلاحياته قدم استقالته؛ مما أدى إلى توجيه الولايات المتحدة الأمريكية اللوم على ياسر عرفات لتخطيه منصب رئيس الوزراء، واستمر الكيان السياسي الفلسطيني المتمثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية في الجمع ما بين الدبلوماسي والكفاح المسلح حتى استشهد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، ووجهت له أصابع الاتهام بعد دخول الجيش (الإسرائيلي) إلى مكتبه وحصوله على أوراق تثبت دعمه للأجنحة العسكرية.

دخل الكيان الفلسطيني مرحلة جديدة تمثلت بدخول حركة حماس النظام السياسي الفلسطيني عبر مشاركتها في الانتخابات التشريعية عام 2006م، وتشكيلها للحكومة الوطنية الفلسطينية، وهنا دخل النظام السياسي الفلسطيني في أزمة تمثلت في أن الحكومة الفلسطينية من خارج فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن حالة الانقسام لم تكن بسبب أن حماس خاج المنظمة ، بل لأن هناك حالة من عدم الإقرار بفوزها ، وعدم التسليم بحكومتها وعدم القبول بالتدوال السلمي للسلطة والسعي لإسقاطها منذ اللحظة الأولى هو ما سبب الانقسام بين شطري الوطن .

ويرى الباحث أن جذور المأزق الذي دخله المشروع الوطني الفلسطيني تعود للحظة التي ذهب فيها الفلسطينيون للانتخابات التشريعية قبل الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة ينطلقون منها في وضع استراتيجية عمل وطني موحدة .

وبعد تقدم رئيس السلطة محمود عباس عام 2012م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحول الكيان السياسي الفلسطيني من سلطة سياسية إلى دولة فلسطينية مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يحق لها أن تشارك في العديد من المؤسسات الدولية، مما أعطى المشروع الوطني الفلسطيني بعدًا ومسلكًا جديدًا في تعزيز التحرر الوطني تمثل في البعد القانوني الدولي، فقد أصبح للدولة الفلسطينية الحق في التقاضي والمقاضاة أمام المحاكم الدولية، بعد الانضمام إليها.

إن هذا يضع قيادة الفصائل الفلسطينية أمام مسئوليتها والتي تتمثل في كيفية الاستفادة من كافة الوسائل والخيارات المتاحة والمتمثلة في الدبلوماسية والعسكرية والقانونية لحماية الشعب الفلسطيني من الكيان (الإسرائيلي) وحماية مقدساته، وصولًا إلى تحرير الأرض.

ولكن السلطة حتى اللحظة لم تستطع تجسيد الدولة واقعًا على الأرض ولم تستفد من هذا الحق الذي حصلت عليه عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة .

الخلاصة

مر النظام السياسي الفلسطيني بالعديد من المراحل التي تباينت في حيثياتها ومكوناتها؛ ذلك بسبب التغيرات المستمرة في نظام الحكم الذي خضع له في نشأته وتكونه، فكانت إرهاصات تشكله في ظل الاحتلال البريطاني قبل نكبة عام 1948م، وبدأت تتشكل في ظل أنظمة عربية مختلفة بأيدلوجيات مختلفة وسياسات متباينة.

وأثّر تواجد منظمة التحرير في التجاذبات ما بين الأنظمة العربية المختلفة كالأردن وسوريا ولبنان وغيرها على وضع الكيان الفلسطيني تحت ضغوطات تلك الأنظمة إلى جانب الضغط الدولي، والاحتلال (الإسرائيلي)؛ مما أدى إلى معاناة الفلسطينيين في تشكيل كيانهم السياسي من الأنظمة العربية والاحتلال (الإسرائيلي) معًا.

كانت الهوية السياسية للكيان الفلسطيني بمراحل مختلفة بدأت المناداة بالعروبة والوحدة العربية، وأصبحت هوية فلسطينية خالصة، وأن القضية الفلسطينية وبالرغم من عروبتها إلا أن فلسطينيتها هي الأساس في إنهاء معاناتها، خصوصًا في ظل الصراع العربي الداخلي عليها لتوظيفها وتحقيق مكاسب من خلالها تمثل أهمها في الزعامة والشرعية العربية، والهيمنة على السياسة العربية باعتبارها القضية الأساسية الأولى المؤثرة في النظام الإقليمي.

بعد خروج المنظمة من دول الطوق المحيطة بفلسطين، طرحت منظمة التحرير برنامجها السياسي الذي اعترف (بإسرائيل)، ووقعت معها اتفاقية سلام على حدود 1967م، بعد اندلاع انتفاضة الحجارة عام 1987م، وكان بروز الحركة الإسلامية على الساحة الفلسطينية كقوة أساسية بعد عام 1987مؤثرًا في الشارع الفلسطيني؛ ما أدى إلى إضعاف مشروع التسوية الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع اندلاع الانتفاضة وفشل المفاوضات بدأت (إسرائيل) بالعمل على تصفية القيادات الفلسطينية، وعلى رأسها ياسر عرفات؛ مما أسهم في وصول محمود عباس كممثل حركة فتح بالانتخابات الرئاسية إلى رئاسة السلطة الفلسطينية بمباركة من الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية، وهو ما أسهم في تراجع الانتفاضة، وتبني الخيار السلمي في حل القضية الفلسطينية؛ مما أوجد حالة من الانقسام في البرامج السياسية بين السلطة وحماس.

الفصل الثاني

حركة المقاومة الإسلامية حماس

(النشأة والتطور)

الفصل الثاني: حركة المقاومة الإسلامية حماس (النشأة والتطور)

مقدمة

دخلت حركة المقاومة الإسلامية حماس في لب الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) بعد اندلاع انتفاضة الحجارة الفلسطينية عام 1987م، حيث أعلنت عن نشأتها بصدور البيان الأول عنها، ذلك في ظل وجود العديد من الفصائل الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تعمل داخل الحقل الفلسطيني منذ ستينيات القرن العشرين.

وتحاول الدراسة في هذا الفصل طرح ظروف نشأة حركة المقاومة الإسلامية حماس، وتوضيح منطلقاتها الفكرية والأيديولوجية التي تبنتها في ميثاقها بشكل عام، وهيكلها التنظيمي الذي ينظم كافة الأجهزة داخلها، وموقفها من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية قبل خوضها للانتخابات عام 2006م، وفوزها بأغلبية المقاعد.

إن الطرح لن يتناول السياق التاريخي للنشأة والتطور والعلاقات لحركة المقاومة الإسلامية حماس، بقدر ما سيحاول أن يعطي لمحة معمقة وسريعة عن حركة حماس من حيث الفكر والسلوك والممارسة والمواقف وعلاقتها مع الآخر الفلسطيني.

المبحث الأول

نشأة حماس ومنطلقاتها

تعد حركة المقاومة الإسلامية حماس هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا في مصر عام 1928م، فلقد نصت المادة الثانية لميثاق الحركة بأن "حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، وجماعة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق، والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة"(ميثاق حركة حماس، 1979: المادة الثانية).

لعبت جماعة الإخوان المسلمين منذ النكبة وحتى ما قبل قيام حركة المقاومة الإسلامية حماس دورًا محورياً على صعيد القضية الفلسطينية، تمثل في عدة جوانب منها الدعوية والجماهيرية والعسكرية حيث أرسلت جماعة الإخوان المسلمين خلاياها من مصر وسوريا باتجاه فلسطين لتحريرها.

فقد عرفت فلسطين دعوة الإخوان المسلمين حوالي سنة 1935م، وانتشرت في أوائل الأربعينات من القرن الماضي فروع للإخوان في العديد من المدن الفلسطينية، وقد نشطت الجماعة في مجالات الدعوة والتربية والتوعية الإسلامية والتعريف بالخطر الصهيوني والمؤامرة على فلسطين والتعبئة للجهاد، وكان الإخوان المسلمون في مصر المنظمة الأولى خارج فلسطين التي تتعاطف وتتعاون مع أهل فلسطين، حيث أسس حسن البنا سنة 1936م اللجنة المركزية لمساعدة فلسطين، وقد أخذت هذه اللجنة تنشر أفرادها في المساجد وغيرها، فعرف المصريون بما يجري في فلسطين من ظلم لإخوانهم على يد الإنجليز واليهود، وكانت تجمع التبرعات وترسل بها إلى الحاج أمين الحسيني، كما تولت الجماعة مخاطبة الحكومة المصرية وحضها على مساندة شعب فلسطين، وإرسال البرقيات الاحتجاجية إلى المندوب السامي البريطاني في كل من مصر وفلسطين، وقد حدث هذا الاهتمام بفلسطين، في وقتٍ لم يكن أحد من الحكام العرب يوليها أي اهتمام، وحين سئل رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت، ماذا ستفعلون من أجل رفع الظلم عن الفلطسينيين؟ أجاب:" إنني رئيس وزراء مصر ولستُ رئيس وزراء فلسطين"(صالح، 2012: 182).

· لم يكتف الإخوان المسلمون بدورهم في مجال التعبئة الإعلامية، وجمع التبرعات والأسلحة، بل قرروا المشاركة بأعدادٍ كبيرة في تحرير فلسطين. فأرسل حسن البنا برقية إلى جامعة الدول العربية

في 3-أكتوبر-1947م، لإرسال عشرة آلاف متطوع من الإخوان كدفعة أولى، لكن جامعة الدول العربية رفضت، فخاطب الحكومة المصرية، وطلب السماح لهؤلاء بالدخول إلى فلسطين، لكنها رفضت، فاضطر للتحايل عليهم، إذ تظاهر عدد من الإخوان بأنهم يرغبون في الذهاب إلى سيناء من أجل رحلة علمية، ومن هناك تسربوا بأسلحتهم إلى فلسطين، ومع كثرة الإلحاح على جامعة الدول العربية، سُمح لعدد آخر من الإخوان بالمشاركة، ولكن تحت قيادة الجيوش النظامية(صالح:29).

فقد ذكر الشيخ عبدالله عزام أن جماعة الإخوان المسلمين انطلقت في الأغوار تحت اسم "قواعد الشيوخ"، حيث اتفقت مع منظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء أربع قواعد أولها في (أحراش ديبين) لتدريب، كان على إثرها عمليات عسكرية ناجحة مما أضطر ياسر عرفات للقول لأبناء فتح "نريد عمليات كعمليات الشيوخ"(عزام، 2012: 29). وقد اعتبر الإخوان أن الجهاد ضرورة لتحرير فلسطين، وأنه هو سبيل الشعب لنيل حقوقه ومطالبه(عزام، 2012: 31).

و يمكن تقسيم مراحل تطور جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل النكبة 1948م: حيث أرسل الإمام حسن البنا عددًا من الإخوان إلى فلسطين لدعم الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال البريطاني ومناهضة الحركة الصهيونية، وقد اتسمت الحركة الفلسطنية خلال تلك المرحلة بافتقارها إلى الاستقلالية . فقد كانت مؤيده وتابعه لجماعة الإخوان المسلمين في مصر (غرايبة، 1997: 53).

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد النكبة بين عام 1948-1967م : ولقد انقسم الإخوان إلى قسمين بعد النكبة، وذلك بسبب الظروف الطبيعة الجغرافية التي فرضت ذلك وكان القسم الأول تحت الإدارة المصرية في غزة وبقي تابعًا للتنظيم الأم في مصر، وتبعًا لمتانة العلاقة بين إخوان غزة ومصر، فقد عانوا من حظر الحركة في عهد جمال عبدالناصر مثلهم مثل الإخوان في مصر، مما جعل الطابع السري هو الطابع العام والمسيطر على الحركة في غزة. أما القسم الآخر فقد كان في الضفة الغربية والذين اتحدوا مع الإخوان في الأردن تنظيمًا وبرنامجًا، ذلك في ظل النظام الهاشمي، حيث لم يكونوا بحاجة إلى السرية (غرايبة، 1997: 53).

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد نكسة 1967م ، حيث توحدت الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بعد 1967م: فبعد نكسة حزيران 1967م وخضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال (الإسرائيلي)، عاد الإخوان إلى ترتيب أفكارهم وأوراقهم، فأقاموا العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية في كل من الخليل ونابلس وجنين والقدس وغزة(أبوعمرو، 1987: 33)، إلى جانب

تأسيس المجمع الإسلامي* في غزة والذي اكتسب أهمية كواجهة علنية لجماعة الإخوان ونشاطهم.

تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس

كان لخروج منظمة التحرير مطلع الثمانينيات من القرن العشرين من بيروت، آخر دول الطوق المحيطة بفلسطين، وتمزيق وجودها إلى العديد من البلدان العربية، وخسارة موقع مهم من مواقع النضال المسلح مع الاحتلال، وانقسام التوجهات الفلسطينية داخل منظمة التحرير ما بين التسوية ونقل الصراع إلى الداخل، في ظل الضعف العربي وانقسامه، أن أدخل القضية الفلسطينية في حالة من الضبابية ما بين التوجهات والخيارات الفلسطينية، والآليات التي يجب الاستناد إليها في متابعة الكفاح من أجل التحرير.

جاءت انتفاضة 1987م لتعيد للقضية الفلسطينية مركزيتها وحساسيتها على المستوى الإقليمي والدولي، وتطرح تيارات الإسلام السياسي كأطر فلسطينية تعلن دخولها الكفاح المسلح ضد الاحتلال (الإسرائيلي) من أجل تحرير فلسطين.

نشأت حركة حماس في الأيام الأولى من انتفاضة 1987م والتي عرفت باسم "انتفاضة الحجارة"، استُعمل هذا المصطلح لأوّل مرّة لوصف الثورة الشعبية الفلسطينية في أول بيان صدر عن حماس الذي تم توزيعه لأول مرة في غزة يوم 14 ديسمبر سنة 1987، وأطلق البيان لفظ "الانتفاضة" على التظاهرات العارمة التي انطلقت. قال البيان: "جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة، رفضاً لكل الاحتلال وضغوطاته، ولتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السّلام الهزيل، وراء المؤتمرات الدولية الفارغة" والتي جاءت نتيجة قيام شاحنة (إسرائيلية) في الثامن من ديسمبر/ كانون أول 1987م بدهس عمال فلسطينيين من قطاع غزة. الأمر الذي أسفر عن استشهاد أربعة منهم وجرح آخرين،

* المجمع الإسلامي: هو جمعية عثمانية إسلامية خيرية تأسست عام 1973م، مرخصة من قِبل وزارة الداخلية الفلسطينية تحت رقم 1950م، يعمل على تقديم الخدمات الدعوية والتربوية والتعليمية والثقافية والرياضية والاجتماعية والطبية، مجانًا أو بأسعار رمزية معتمدًا في ذلك على أهل الخير من الأفراد والشركات والمؤسسات الخيرية والاستثمارية في داخل الوطن و خارجه، ومن أهداف المجمع الإسلامي:

1. الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى وتنشئة الجيل على الإسلام وموائد القرآن.
2. إعداد الشباب المسلم روحيًا وجسديًا وعقليًا، وتعليم وتدريب الفتاة المسلمة وتأهيلها للحياة.
3. رعاية الطفل وتوفير البيئة الصالحة لتنمية مواهبه وقدراته.
4. رعاية الأسرة اجتماعيًا وتوفير سبل الحياة الكريمة لها.

فاندلعت الشرارة من مخيم جباليا التي انتمى إليها ثلاثة من الشهداء الأربعة، لتنتقل إلى باقي أجزاء قطاع غزة، والضفة الغربية(يوسف، 1989: 23).

إذا كانت الانتفاضة قد اندلعت بسبب قتل أربعة فلسطينيين، فإن هناك أسبابًا عميقة لها تتمثل فيما يلي :

عدم تقبل الاحتلال الإسرائيلي: حيث أن الشعب الفلسطيني لم يتقبل ما حدث له بعد حرب 1948، وبالذات التشريد والتهجير القسري وكونه يتعرّض لممارسات العنف المستمرّة والإهانات والأوضاع غير المستقرّة في المنطقة. علاوة على الجوّ العامّ المشحون والرغبة في عودة الأمور إلى نصابها قبل الاحتلال كما أن معظم شعوب العالم لم ترض باحتلال قوّة أجنبيّة للأرض التي كانوا يعيشون عليها منذ آلاف السنين.

تردّي الأوضاع الاقتصادية للفلسطينين بعد العمل داخل (إسرائيل)، إذ بدأ الفلسطينيون يتجرعون إذلالات يومية وبدأت ظروف العمل تتدهور، أضف إلى ذلك التمييز بخصوص الأجور إذ بالنسبة لنفس العمل يتقاضى الفلسطيني أجرا يقل مرتين عن نظيره الإسرائيلي كما كان يمكن طرد العامل الفلسطيني دون دفع أجره، كما كان الفلسطيني مطالبا بتصاريح للتنقل من الصعب الحصول عليها، بالإضافة إلى عمليات التفتيش اليومية التي يتعرضون لها في بيوتهم، كان يتم كذلك خصم 20% من المرتبات على أساس أنها ستصرف على الضفة والقطاع ولكن بدل ذلك كانت تمول المصاريف العامة الإسرائيلية.

وعلى الصعيد القيادي، لم تكن القيادة الفلسطينية في المنفى على علم كامل بأوضاع الفلسطينيين في الداخل ولا بمعاناتهم ولم تكن تطرح الحلول لمساعدتهم. وكانت منظمة التحرير في تونس تعمل على إنشاء محور عمان–القاهرة لحماية ياسر عرفات عوض العمل على إيجاد حل لقضية اللاجئين أو الفلسطينيين.

إعلان (إسرائيل) القدس عاصمة أبدية لها، مع ما صحب ذلك من إجراءات من بينها تقنين الدخول إلى الحرم الشريف وأماكن العبادة الإسلامية ، كما تم الاستيلاء على عدد من الأراضي لترسيخ فكرة القدس كعاصمة غير قابلة للتقسيم من خلال بناء المستوطنات بها، وكان الجنرال موشيه دايان يهدف كذلك من خلال بناء المستوطنات إلى الاستيلاء على الأراضي فلسطينية بطريقة متخفية ودعمه الليكود وحزب العمال (الإسرائيلي) في ذلك لأنه سيؤدي إلى قيام دولة إسرائيل الكبرى، بالإضافة إلى استعمال مصادر المياه الموجودة داخل الأراضي المحتلة لفائدة المستوطنين.

وعلى الصعيد العربي، لم يكن القادة العرب يأبهون بما كان يحدث للفلسطينيين – بعكس المثقفين والشعوب العربية – وهو ما كان وراء خيبة هؤلاء من القمم العربية التي كان تضع القضية الفلسطينية في آخر اعتباراتها، وحتى عندما تناقشها فلم تكن تقدم لها أية حلول.

وأكدت الانتفاضة الفشل الذريع للجهاز القيادي الإسرائيلي الذي لم يكن منتبها إلى الغليان الفلسطيني، بالرغم من التحذيرات التي أبداها عدد من السياسيين كوزير الخارجية السابق أبا إيبان الذي كتب في نوفمبر من عام 1986، أي قبل سنة من الانتفاضة: "إن الفلسطينيين يعيشون محرومين من حق التصويت أو من حق اختيار من يمثلهم. ليس لديهم أي سلطة على الحكومة التي تتحكم في أوضاعهم المعيشية. إنهم يتعرضون لضغوط وعقوبات ما كان لهم أن يتعرضوا لها لو كانوا يهودا ، وإن هذه الحالة لن تستمر دون أن يؤدي ذلك إلى انفجار".

وهنا كان الحادث فرصة للانتفاضة إنسجامًا مع حالة داخل الشارع الفلسطيني، حيث أعلن التيار الإسلامي والوطني النفير العام في قطاع غزة، وتم تعليق الدراسة في الجامعات والمدارس، وعقدت الهيئة الإدارية لجماعة الإخوان المسلمين (مكتب قطاع غزة) اجتماعًا في منزل الشيخ أحمد ياسين، وتم صياغة البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية حماس، واعتبر هذا الاجتماع هو اللقاء التأسيسي لحركة حماس، وكان المؤسسون للحركة هم: الشيخ أحمد ياسين، وعبدالعزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، ومحمد شمعة، وعيسى النشار، وعبدالفتاح دخان، وإبراهيم اليازوري، وقد تم توزيع البيان الأول في يوم 14 ديسمبر/ كانون أول 1987م الذي اعتبر أن هذه الانتفاضة هي رفض لكل الاحتلال وضغوطاته، ودعا إلى الوقوف في وجه الاحتلال(النواتي، 2002: 11).

ومع استمرار الإضرابات والتظاهرات والمواجهات مع قوات الاحتلال في قطاع غزة، وامتدادها إلى الضفة الغربية بشكل سريع، كلف الشيخ أحمد ياسين (جميل حمامي) في يناير/ كانون الثاني 1988م أحد قادة الإخوان في الضفة، بالعمل مع زملائه لإنشاء فرع لحركة حماس في الضفة الغربية (عيسى، 2007: 37).

وقد طورت حركة المقاومة الإسلامية حماس من آلياتها ورؤيتها ومنهاجها، فقد صرح الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس في 25 أبريل/ نيسان 1990م "إننا مستقلون في سلوكنا وأعمالنا بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني"(العجرمي، 2006: 148).

الجديد الذي قدمته حركة المقاومة الإسلامية حماس يكمن في:(صالح، 2002: 238):

1. حسمت حالة التقطع في الأداء الجهادي الإخواني، وحولته إلى حالة دائمة مستمرة.

2. وفرت غطاءً حركيًا مقاومًا لجماعة الإخوان في فلسطين ، يتسم بالمؤسسية التنظيمية والسياسية والعسكرية، وله قيادته السياسية المعلنة وغير المعلنة .
3. نقلت الوضع الداخلي للإخوان الفلسطينيين نقلة نوعية؛ بحيث أصبح العمل التنظيمي والتربوي والتعبوي يخدم الفعل الجهادي وإستراتيجية المقاومة.
4. حسم ظهور حماس حالة النقاش التي استمرت سنوات طويلة حول "جدلية الدولة والمقاومة"، أي هل ينتظر الإخوان إقامة الدولة الإسلامية حتى يبدأ مشروع التحرير أم لا؟؟ وكان الحسم باتجاه أن مشروعي الدولة الإسلامية ومقاومة العدو الصهيوني خطّان متوازيان مكملان لبعضهما البعض، ويسيران جنبًا إلى جنب دونما تعارض.

لقد ارتكزت هوية حماس السياسية وأيدلوجيتها الفكرية في كونها حركة جهادية شعبية إسلامية تستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي، وتؤمن بتوسيع دائرة الصراع ضد المشروع الصهيوني إلى الإطارين العربي والإسلامي، وأن تحرير فلسطين لن يتم إلا بتضافر جهود المسلمين جميعًا، وأن الإسلام هو المؤهل الوحيد لتفجير طاقات الأمة وتحرير الأرض المقدسة، وأن قضية فلسطين قضية إسلامية أساسًا، وأنها أمانة في عنق كل مسلم، وأن تحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، وتعتقد أن الصراع مع العدو الصهيوني، هو صراع حضاري مصيري ذو أبعاد عقدية، وترى أن مصالح الاستعمار الغربي الاستراتيجية والاقتصادية وخلفياته الثقافية والدينية قد التقت مع المطامع اليهودية الصهيونية في إنشاء دولة لليهود في فلسطين، حتى تُفرِّق الأمة العربية والإسلامية، وتمزق وحدتها، وتبقيها متوسطة متخلفة تدور في فلك التبعية(المكتب الإعلامي لحركة حماس، 1990).

ويرى الباحث أن المشروع الأصوب هو مشروع الحركة الإسلامية الذي يدعوا إلى تكاثف الجهود واستغلال الطاقات بما يتناسب مع الواقع وحماية الثوابت ، أما الأيديولوجيات الأخرى التي خالفت الحركة الإسلامية، لم تحقق شيئًا على أرض الواقع ولم تكن برامجها وأفكارها تنسجم مع الحالة الفلسطينية .

إن المعركة مع العدو اليهودي الصهيوني معركة وجود وليس معركة حدود، وأنها معركة تتوارثها الأجيال، وأنها صورة من صور الصراع بين الحقِّ والباطل، وتُميِّز الحركة بين اليهود بوصفهم أهل كتاب لهم أحكامهم الخاصة في كتب الفقه، حيث تُحفظ حرماتهم، وتصان حقوقهم المدنية وحريتهم الدينية في إطار الدولة الإسلامية، وبين اليهود المعتدين الذين اغتصبوا فلسطين فوجب حربهم وقتالهم ليس لكونهم يهودًا وإنما لكونهم محتلين غاصبين لأرض المسلمين، وأن الجهاد

هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، لكنها ترى أن الجهاد يجب أن يستند إلى منظومة متكاملة: سياسية وتربوية واجتماعية واقتصادية لتوفير شروط النهضة الحضارية وحركة التغيير لبناء متكامل لجيل الجهاد والتحرير(المكتب الإعلامي لحركة حماس، 1990).

وتؤكد على أن شعب فلسطين هو رأس الحربة في مواجهة المشروع الصهيوني، وأنه لا بد من إعداده ودعمه بكافة الوسائل ليقوم بدوره المنشود، وتسعى للجمع بين خصوصيتها الحالية كحركة وطنية فاعلة في الساحة الفلسطينية، وبين تسليمها بأن تحرير فلسطين يستدعي في النهاية حركة أو نموذجًا إسلاميًا شاملًا، وترى أن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط أو التنازل عنها أو عن أي جزء منها، وتُقرُّ حماس التعددية السياسية، واختلاف وجهات النظر، مع سعيها لإيجاد قواسم مشتركة للتصدي للمشروع الصهيوني، وتُقرُّ حماس التعددية الدينية، وترى أن المسيحيين شركاء في الوطن، ولهم من الحقوق والواجبات مثل غيرهم، وأنهم يجب أن يأخذوا نصيبهم كاملًا في مقاومة الاحتلال(المكتب الإعلامي لحركة حماس، 1990).

أما أهداف حركة المقاومة الإسلامية حماس فقد انقسمت ما بين أهداف عامة وأهداف إستراتيجية ومرحلية وظرفية، وقد تمثل الهدف العام في إقامة الدولة الإسلامية التي تعد ثمرة التحرير، وذلك يشير إلى أن ثمة علاقة جدلية وتداخلًا محكمًا بين هدف التحرير وهدف إقامة الدولة، أي أن حركة حماس أدركت بأن الوصول إلى الدولة ينطلق من دخول باب التحرير، فالتحرير والدولة خطان متلازمان يفضي الأول بالضرورة إلى الثاني(برهومة، 1999: 58).

وتمثلت الأهداف الإستراتيجية في تحرير فلسطين من نهرها إلى بحرها من العدو الصهيوني، والتي ربطت تحررها بثلاث دوائر هي: الدائرة الفلسطينية والعربية والإسلامية، بينما تمثلت أهدافها المرحلية التي تسعى لتحقيقها وصولًا للأهداف الاستراتيجية في تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة أي الأرض المحتلة سنة 1967م، وأسلمة المجتمع الفلسطيني، ونشر الأخلاق والمثل الإسلامية، والوعي والالتزام الإسلامي، باعتبارها أدوات أساسية لصمود الشعب وبدء مشروع التحرير، والحفاظ على جذوة الجهاد وخيار الكفاح المسلح في وجه مشروع التسوية، وتفعيل العمق العربي والإسلامي باتجاه دعم قضية فلسطين ومحاربة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإيقاف مشروع الاختراق الصهيوني للمنطقة، وأنهاك الكيان الصهيوني أمنيًا واقتصاديًا، وفضح ممارساته التعسفية، وكشف الظلم الذي يحيق بالشعب الفلسطيني وتحقيق وحدة وطنية فلسطينية تجتمع على برنامج المقاومة والتحرير (المكتب الإعلامي لحركة حماس، 1990).

أما الأهداف الظرفية فتمثلت في تحييد القوة العسكرية (الإسرائيلية)،من خلال تحول القوة النوعية لها لما يشبه شرطة مكافحة الشغب، إلى جانب إكساب الحركة الشرعية السياسية، لتصبح رقمًا في المعادلة السياسية داخليًا وخارجيًا(المبحوح، 2010: 50).

لقد وظفت حركة حماس في سبيل تحقيق أهدافها المشار إليها سابقًا مجموعة من الوسائل المتنوعة؛ فمن التعبئة والتوجيه في المساجد باستخدام الخطب والمواعظ والدروس الدينية إلى العمل السياسي والإعلامي – عبر الندوات والمهرجانات السياسية وتنظيم المعارض الإسلامية، وإصدار البيانات والمنشورات والكتيبات_ والمشاركة في الانتخابات النقابية والمهنية، إلى صنع شبكة المؤسسات الأهلية الخيرية، والتي ركزت على تقديم الخدمات الخيرية وشبه المجانية للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن ثم المقاومة المدنية، وصولًا إلى استخدام الفن الإسلامي، وانتهاءً بالعمل العسكري ضد الاحتلال، كل ذلك ساهم بشكل كبير في تحقيق العديد من إنجازات الحركة وأهدافها التي سعت إليها منذ اللحظة الأولى التي أعلنت فيها (حماس) عن نفسها(المبحوح، 2010: 50).

وفيما يتعلق باستراتيجيات حركة المقاومة الإسلامية حماس؛ فهي تنظم أربعة مجالات للعمل والتي تتمثل في(يوسف، 1990: 114-118):

1. العمل العسكري الجهادي على مستوى الداخل، الذي لابد أن يتنوع ويتوسع حتى لا يسهل ضربه أو احتوائه .
2. العمل السياسي كمستلزم ضروري وحضاري في خطه الصدامي ومشروعه الجهادي ضد (إسرائيل)، فحركة حماس ترى أنه يمكن الاستفادة من تبدلات الوضع الدولي وتحولاته.
3. العمل الإعلامي: تستوجب العملية التحررية وجود جهاد إعلامي قوي وفعال إذا أريد إعادة صياغة الذهنية العربية والإسلامية لتحتضن القضية الفلسطينية وتتبناها.
4. العمل على قيام دولة التمكين، وهي الدولة –وليست الحكومة– التي تحكمها النخبة الملتزمة بالإسلام سلوكًا ودستورا ومنهاج حياة، ويعينها شعب مسلم ملتزم ارتضى الإسلام ومنهجه ليهيمن على حياته وسلوك أفراده.

وقد حددت حركة المقاومة الإسلامية حماس مرتكزاتها تجاه القضية الفلسطينية في رسالة أرسلتها إلى المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته التاسعة عشرة في 12 نوفمبر تشرين الثاني 1988م، والتي احتوت على(ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1987):

- فلسطين أرض إسلامية مباركة، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والإسلامي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية والإسلامية.

- فلسطين وحدة واحدة لا تتجزأ من البحر إلى النهر، وهي ملك لأجيال المسلمين إلى يوم القيامة، ولا يصح التفريط فيها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا يحق لأي دولة عربية أو كل الدول العربية، كما لا تملك منظمة التحرير الفلسطينية أو كل المنظمات ذلك الحق.

- الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ولا يجوز مطلقًا في أي لحظة من اللحظات أو أي مرحلة من المراحل التخلي عنه أو تهميشه أو التحول إلى غيره.

- الأمة العربية والإسلامية هي العمق الإستراتيجي والرصيد الحقيقي للمعركة مع العدو اليهودي، وهو فرض عين على كل مسلم حيثما كان إلى أن تعود فلسطين إلى حمى الإسلام.

- الشعب الفلسطيني هو رأس الحربة وطليعة الأمة الإسلامية في المسيرة الجهادية لتحرير فلسطين.

بذلك يمكن القول بأن نشأة حركة حماس على رغم خروجها من رحم جماعة الإخوان المسلمين ، إلا أنها استطاعت بناء سلوك تنظيمي يتناسب مع الواقع الفلسطيني وحسمت خياراتها بما تتطلبه القضية الفلسطينية وهذا المنهج الذي يتبعه الإخوان المسلمين في كل الدول ، وإن الإخوان يتعاملون بنفس المنهج والعقيدة ولكن يختلفون بالفقه حسب الظروف المحيطة بهم في كل دولة ينشأون فيها .

المبحث الثاني

الهيكل التنظيمي لحركة حماس

لم تصدر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس أي دراسات توضح واقع الهيكل التنظيمي أو الإداري للحركة، ويرفض قادة الحركة الإدلاء بأي تفاصيل حول هيكلية الحركة، وقد ذكر الشيخ أحمد ياسين في هذا الموضوع: "إن حماس حركة مجاهدة، علنية وسرية، ما هو مفهوم للناس فهو علني وما هو غير مفهوم للناس فهو سري، وحركة مجاهدة لا يمكن أن تكشف للناس كل أوراقها وكل ما عندها، وليس عندي استعداد أن أقول لك ما هي سياستي وما هو نظامي الداخلي، لكنني أعمل بالشورى والنظام الصحيح والتعاوني، نحن حركة جهادية لها أعداء يتربصون بها، لا يمكن أن تكشف أوراقها لهؤلاء الأعداء، نكشف جزءًا منها –المناسب بالضبط– ونخبئ الباقي، تريدني أن أعطيك كل ما تريد . . . غير معقول، لن أعطيك إياه"(النواتي، 2002: 39).

إلا أنه مع دخول حماس الحكم، بدأت تتكشف بعض خصوصيات هيكلها التنظيمي بما يتناسب مع الظرف القائم للحركة داخليًا وخارجيًا، ودون الدخول في تفاصيل وتعقيدات حول واقع الهيكل التنظيمي والإداري لحركة حماس، واستنادًا إلى ما كتب حول ذلك، يمكننا القول أن الهيكلية التنظيمية والإدارية لحركة المقاومة الإسلامية حماس هي كالتالي:

أولًا: مجلس الشورى العام: أعلى سلطة أو هيئة مرجعية في حركة حماس، يوفرّ الإسناد الشرعي لنشاطاتها وقراراتها السياسية، ويقع على عاتقه رسم السياسات الإستراتيجية، والسياسات العامة وإقرار الخطط والموازنات، والإشراف والرقابة على الأجهزة التنفيذية المختلفة، واتخاذ القرارات في الأمور المهمة والمفصلية، ويقدر أعضاؤه بين 50 إلى 70 أو ربما90 عضوًا من بينهم ممثلون من الحركة في غزة، والضفة، والسجون (الإسرائيلية)، والقيادة في الخارج(الدبس، 2010: 31).

يجتمع مجلس الشورى مرة أو مرتين كل عام تقريبًا، ويشارك في لقاءاته قيادات من المقربين للحركة، وينبثق عنه عدد من اللجان المسئولة للإشراف على مجموعة واسعة من النشاطات، من العلاقات العامة، والترتيب مع سائل الإعلام، إلى العمليات العسكرية، كما أن هناك "لجان شورى" محلية أي (مجلس شورى لكل منطقة في قطاع غزة والضفة الغربية) ، ثم مجلس شورى عام للقطاع وآخر للضفة، والحال نفسه داخل السجون التي تتمتع هي الأخرى بلجان شورية خاصة بها) وتخضع جميعها لسلطة مجلس الشورى العام ، وتلتزم بتنفيذ قراراته(عبدالعال، 2010).

ثانيًا: المكتب السياسي العام: رئيسه موسى أبو مرزوق* بعد أن تلقت الحركة ضربة قوية من قوات الاحتلال باعتقال الشيخ أحمد ياسين عام 1989م، وعدد كبير من قيادة الحركة؛ مما أدى إلى تفكيك الحركة وخاصة جهازها العسكري والأمني، وانتخب أبو مرزوق أول رئيس له في عام 1992م، واستمر حتى اعتقاله في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995م، فأعاد تشكيله خالد مشعل* وعين رئيسًا له في عام 1996م في عمان وجدد له في عام 2009م، وهو أعلى هيئة قيادية في حماس، ولا تصدر قرارات مصيرية إلا عن طريقه، وتُمثّل فيه جميع المناطق (الداخل والخارج) ، ويبلغ عدد أعضائه 9 أعضاء تقريبًا، والبعض يذكر أنَّ أعضاءه يتراوحون ما بين 13 و15 عضوًا، وينتخب أعضاء المكتب السياسي مرة كل 4 سنوات، ومجلس الشورى هو من ينتخب رئيس المكتب بالسياسي ، ويحدد المكتب السياسي بالتشاور مع مجلس الشورى السياسة العامة للحركة تجاه جميع القضايا، ومن أبرز مسئولياته(عطاونة، 2007: 64):

1. تمثيل حماس خارجيًا سواءً أمام الحكومات أو المنظمات والفصائل، إذ يعدُّ حلقة الوصل بين الحركة والفصائل الفلسطينية الأخرى.
2. يشرف من خلال اللجنة السياسية على "المكاتب الخارجية" وهي المكاتب التي تمثل الحركة لدى الدول المختلفة، حيث تتمتع حماس بعدد من المكاتب التي تستضيفها دول عربية وإقليمية أبرزها: سوريا وإيران ولبنان والسعودية واليمن والسودان والجزائر وتونس وغيرها.
3. التفاوض باسم الحركة فيما يتعلق بقضايا كالتهدئة، والحوار، والمصالحة، وصفقات تبادل الأسرى، وغيرها من الشئون السياسية، إلى جانب إدارة الموارد المالية، والبت في قرارات العمل العسكري وتحديد أهدافه بصورة إجمالية.
4. توزيع وتقسيم النشاطات المتنوعة للحركة بواسطة عدد من اللجان أبرزها: اللجنة السياسية، والدعوة، والمالية، والشئون الداخلية، ويرأس المكتب حاليا وبشكل معلن منذ عام 1996 خالد مشعل.
5. البت في قرارات العمل العسكري ما بين استمراره وتوقفه.

ثالثًا: جهاز الدعوة: يعد من أهم أجهزة الحركة، لأنه الجهاز الذي يناط به تجنيد العناصر الجديدة، من خلال النشاطات الدعوية والتربوية التي تمارس في المساجد وغيرها ، حيث يقوم الجهاز بترشيح معظم العناصر لباقي أجهزة الحركة الأخرى، والتي من بينها الجهازان : (الأمني والعسكري) ، وذلك

* د.موسى محمد محمد أبو مرزوق، قائد فلسطيني، وأحد قادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ولد في 1951م في مخيم رفح، وشغل سابقاً مركز رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ونائباً عن الرئيس، وهو الان عضواً في المكتب.

* خالد عبد الرحيم إسماعيل عبد القادر مشعل "أبو الوليد" (ولد في 1956م، سلواد)، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس".

من خلال التربية الإسلامية والقوة الروحية التي تخلق روح الجهاد والتضحية في نفوس الشباب المتدين، وقد أبرزت حماس الدعوة من خلال الوعظ والتعليم، والنشاطات الشبابية والجماهيرية المختلفة، فانتشرت في مجالات متعددة شملت جميع الطبقات الاجتماعية من العمال، والتجار، وأصحاب المهن الحرة وطلاب الجامعات والشباب، حتى شملت الجيل الناشئ في مرحلة رياض الأطفال والمدارس الأساسية، ويتكون جهاز الدعوة وبشكل أساسي من الخطباء والوعاظ والدعاة الذين يقومون بإلقاء الدروس والمحاضرات في المناسبات المختلفة، وقد اهتمت الحركة بالإعلام كوسيلة للوعظ الديني، كما عملت على الاستفادة من الأحداث الاجتماعية مثل الزواج والجنائز، وإجراء الصلح بين العائلات، إلى جانب إلقاء الخطب في أيام الجمع والأعياد(عبدالعال، 2010).

رابعًا: الجناح العسكري: أعلنت حماس عن تأسيس "كتائب عز الدين القسام" نهاية عام 1991م مطلع عام 1992م، وكان الهدف تكوين ذراع عسكري سري مستقل في تحركه وتنظيمه يرتبط بسياسات الحركة ومواقفها، على أن يكون خاضعًا مباشرة لمراكز القيادة في الداخل والخارج يتلقى منها التوجيه، وتتبع كتائب القسام نظام الأقاليم؛ ولكل منطقة أو إقليم إمرة عسكرية خاصة بها، إلا أنه يصعب تحديد مسئول الكتائب هنا أو هناك نظرًا للنواحي الأمنية، إذ إن القسام محاطة بجدار خاص من السرية، بحيث لا يعرف من قادته إلا من تعلن عن اغتيالهم أو يصرح الاحتلال بملاحقتهم، كما لا يعرف عدد أعضاء القسام ، وإن كانوا يعدون بعشرات الآلاف في قطاع غزة وبضعة آلاف في الضفة الغربية، أما علاقة القيادة السياسية لحركة حماس بكتائب القسام علاقة تكامل تنظيمي وانفصال ميداني، حيث إن القسام جزء من هيكل وجسد حركة حماس تشارك فيها في صنع القرار والتوجيه وفق أنظمتها الداخلية، وتنفصل عن القيادة السياسية في الجوانب العملية المختصة بالعمل العسكري(عبدالعال، 2010).

إن فعل الحركة العسكري كان أحد المؤثرات الحاسمة والرئيسة التي جعلت (إسرائيل) وأجهزتها الأمنية تعيد النظر في كثير من برامجها وخططها، كما أن العمل العسكري للحركة لا يزال خيارًا استراتيجيًا لها؛ فسياسة (حماس) تقوم على العمل عسكريًا في داخل فلسطين طالما أنها تستطيع أن تؤثر في العدو الصهيوني تأثيرًا قويًا، دون أن تدخل في تناقضات مع دول عربية أخرى، لكن المهم هو ألا تتوقف جذوة الجهاد في الداخل، ذلك لاعتبار أن العمل العسكري هو أداة لخدمة العمل السياسي وحمايته(المبحوح، 2010: 51-52).

خامسًا: المكتب السياسي المحلي : أعلى هيئة قيادية في الداخل، ويتم انتخابه أو اختياره من قبل مجلس الشورى، ويعد المكتب الإداري العام هو مرجعية كل اللجان ،وقد تحددت أهم مهام المناطة به في : (عطاونة، 2007: 66):

1. وضع الخطط التنفيذية للحركة في جميع الجوانب ما عدا الجانب العسكري والأمني، وهما منفصلان فصلًا تامًا عن المكتب الإداري.
2. الإشراف على سير العمل في الجوانب الدعوية والطلابية والسياسية والإعلامية للحركة.

سادسًا: الهيئة القيادية العليا داخل السجون : وهي هيئة مكونة من 15عضوًا ويتم انتخابها من مجلس الشورى داخل السجون والمكون 73عضوًا ، وتشارك في صنع القرار ورسم السياسيات للحركة في كافة مستوياتها ، ولها دورها المناط بها كما القيادة في الخارج وتجري انتخاباتها الداخلية حسب اللوائح التنظيمية للحركة وبما يتناسب مع طبيعة السجون .

إن الأجهزة السابقة توضح هيكلية التنظيم في العمل داخل حركة حماس، وآليات الفصل في صنع القرار واتخاذه، وطبيعة السرية التامة لعملها والتي أحاطت هذه الأجهزة بطابع الغموض في مهامها المناطة بها على مستوى الحركة داخليًا وخارجيًا.

إن حركة حماس على الرغم من تواجد قيادتها ما بين الداخل والخارج ترى بأن ذلك لا يمثل خطراً على وحدتها، وبذلك استطاعت المحافظة على تماسك الصف وتنسيق الجهد، فرغم الحديث عن حماس الداخل والخارج، الذي جاء على خلفية الموقف من استمرار العمل العسكري، ونمط التعاطي مع سلطة الحكم الذاتي، فإن الواقع يشير إلى امتلاك حماس تنظيمًا قويًا متماسكًا منظمًا، رغم انقسام الحركة بين الداخل والخارج، وهو ما توضح عبر تجربتها في مختلف المجالات، وبالتحديد ما أظهرته الانتخابات المحلية، ومن بعدها الانتخابات التشريعية الأخيرة، وظهرت حماس التنظيم الأشدّ تماسكًا والأكثر تنظيمًا على الساحة الفلسطينية بلا منازع؛ لما لهذا التنظيم من قوة التماسك وترتيب المهام داخلها(الزعاترة، 1996: 20-21).

أما بالنسبة لآلية اتخاذ القرار في حركة حماس، فإنه وبسبب خصوصية الحالة والواقع الفلسطيني في ظل الاحتلال (الإسرائيلي)، وبعد توالي الضربات التي ألحقتها (إسرائيل) بقوى المقاومة الفلسطينية – وتحديدًا حماس– خاصة في بدايات عملها، فرض هذا الواقع على حماس أن يكون لها امتداد خارجي يعمل كدرع للحركة، وهو ما تمخض عنه تقاسم (الداخل والخارج) في صنع القرار بآلية عمل معقدة إلى حد ما، عبر مجلس الشورى، والمكتب السياسي، وقيادة الداخل، وقيادة السجون، وأكدت قيادة حماس المشاركة الكاملة للداخل والخارج ولمختلف الأجهزة في صناعة السياسات والقرارات الرئيسة، بوصفها ضمانًا للحفاظ على الحركة موحدة القيادة والتوجه، وأحرزت تقدمًا كبيرًا على المستوى التنظيمي، كما أن اعتماد حماس على مبدأ الشورى ومشاركة الرأي مع الآخرين، قلّص من مساحة الخلاف داخل الحركة وعزز الوحدة الداخلية(الحروب، 1996: 316).

وقد امتلكت حركة حماس بنية تنظيمية تميزت باتساعها، وشكلت إحدى ركائز القدرة السياسية للحركة، بجانب خطابها السياسي المستند إلى الحقوق التاريخية والدينية، وبذلك يمكن الخروج بأهم سمات العمل التنظيمي داخل حركة المقاومة الإسلامية حماس، ممثلة بما يأتي(عزام: 2007: 60):

اللامركزية: وهي مبدأ من مبادئ العمل في حركة حماس، بسبب الظروف الأمنية المعقدة التي تعمل فيها الحركة.

عمق البناء التنظيمي وتماسكه: والذي انعكس وبشكل واضح في تعدد المؤسسات التابعة للحركة وتحديد مهمها المناطة بها، والتي تكمل كل منها الأخرى سعيًا لتحقيق أهداف الحركة، ومدى عمق الروح الجماعية بين أعضاء الحركة، فقد نجحت حماس في الحفاظ على عمق وتماسك وحدتها التنظيمية.

القيادة الجماعية للحركة: فقد عكس ميثاق حماس وأجهزتها التنظيمية أن الحركة تتبع نظام القيادة الجماعية للحركة وفي صنع القرار، فلا يوجد قيادة فردية بالمطلق للحركة.

المبحث الثالث

موقف حركة حماس من منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية

اختلفت المواقف الفكرية تجاه العديد من القضايا والملفات، وذلك منذ نشأتها وصولًا إلى سيطرتها على قطاع غزة وإدارتها للحكم فيها عام 2007م، وبذلك سنحاول عرض مواقف حركة المقاومة الإسلامية حماس تجاه العديد من الملفات والقضايا.

أولًا: موقف حركة المقاومة الإسلامية حماس من منظمة التحرير الفلسطينية

قامت حركة المقاومة الإسلامية حماس بعد اندلاع انتفاضة عام 1987م، وتشكلت بموازاتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التابعة لفصائل المنظمة، وشكلا كلاهما لاعبين أساسيين على الساحة الفلسطينية، وتميزت العلاقة بينهما بالجدلية منذ البداية بين وحدة المواجهة والمقاومة من جانب، والصراع الأيديولوجي من جانب آخر، وقد التزمت حماس بما جاء في بيانات القيادة الوطنية الموحدة من إضرابات وفعاليات مطلوبة، كما التزمت القيادة الموحدة بنداءات حماس(أبوعمرو، 1989: 92).

وقد سعت حركة حماس إلى طمأنة المنظمة على أنها لا تسعى إلى ضرب تمثيلها أو الصدام معها، فورد في ميثاق الحركة: "منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه، فوطننا واحد، ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد، وعدونا مشترك)" . وعلى الرغم من الاختلاف الأيديولوجي في المرجعية الفكرية بين منظمة التحرير وحركة حماس، إلا أن الحركة طرحت في وقت مبكر مسألة تطوير منظمة التحرير فذكر ميثاق الحركة: "ومع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية – وما يمكن أن تتطور إليه– وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي (الإسرائيلي)، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبني الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا"(الحاج، 2007: 38).

كانت حالة الريبة المتبادلة بين الطرفين حماس وفتح قد أفقدت مساحة أو هامش الثقة بينهما، وقد سعت حركة حماس للتأكيد على سلطتها ونفوذها في مواجهة سلطة ونفوذ القيادة الوطنية الموحدة

للانتفاضة، عبر الدعوة للإضراب الشامل في أيام لم تحددها القيادة الوطنية الموحدة، مما جعلها عرضة للنقد علانية من قبل القيادة الوطنية الموحدة، حيث اعتبرت أن حركة حماس تسعى لفرض سيطرتها وهيمنتها على الشارع الوطني، والذي اعتبرته يمس وحدة الصف الوطني، خصوصًا بعد أن بدأت حركة حماس تعارض بيانات القيادة الوطنية الموحدة في الموقف من التعليم، فبينما تطالب القيادة الوطنية الجميع بالالتزام بالإضراب العام، طالبت حماس الالتزام بالدوام في أيام الإضراب المعلن عنها (البرغوثي، 2003: 97).

كما وجهت منظمة التحرير دعوات متعددة لحركة حماس للانضمام إليها، وقد حددت حماس عشرة شروط على أساسها يمكنها الدخول في المنظمة، عبر مذكرة وجهتها للمجلس الوطني في أبريل نيسان 1990م، تمثلت أهم هذه الشروط في اعتبار فلسطين وحدة واحدة من البحر للنهر، والتأكيد على الكفاح المسلح، إلى جانب أن تُمثل بالمجلس بنسبة تتراوح بين 40 إلى 50 بالمائة بالإضافة إلى شروط أخرى، وهذا موقف وسطي يستشف منه أنها ليست ضد المنظمة من حيث المبدأ ولكنها ضد الخروج عن ميثاق المنظمة، وفي ديسمبر كانون أول 1992م وبعدما تم إبعاد 400 شخصية توترت العلاقة بين حركة حماس والمنظمة وتوسطت السودان بين الطرفين وجرت مفاوضات في الخرطوم وطالبت حماس بنسبة 45%من مقاعد المجلس الوطني، وأعلنت حماس على لسان الناطق بإسمها إبراهيم غوشة بأن المنظمة هي الإطار السياسي لجميع أبناء الشعب(الحروب، 1997: 318).

وقد أوعز البعض أن سبب عدم انضمام حركة حماس لمنظمة التحرير هو وجود خلاف معها يتمحور حول قبولها بحل الدولتين ، ومعارضة دعوتها لإقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، ولتبنيها البرنامج المرحلي ، فبعد عام تقريبًا على صدور ميثاق حماس وفي مقابلة صحفية مع مجلة فلسطين المسلمة، وردًا على سؤال حول اعتراف حماس بالمنظمة كممثلة للشعب الفلسطيني ميز الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس ما بين المنظمة كإطار وطني والمنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة، فالمنظمة كإطار وطني كما ورد في الميثاق من حيث الأهداف والتشكل مقبولة من حماس، أما المنظمة كتوجه سياسي حالي يعترف ب(إسرائيل) وبقرارات الشرعية الدولية فهي مرفوضة(أبراش، 2009: 45).

وصرح الشيخ أحمد ياسين في مقابلة معه في المعتقل: "بأن المنظمة تمثل فلسطينيي الخارج فقط ولا تمثل فلسطينيي الداخل"، وفي نفس المقابلة قال: "أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، السلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات"، وفي عام 1990م تحدثت حماس بنغمة تصالحية وذلك على لسان محمود الزهار الذي قال بأن المنظمة تمثلنا جميعًا ، ولكن عندما فكرت المنظمة بعقد اجتماع للمجلس الوطني في ربيع السنة نفسها طالبت حماس ب40% من المقاعد واشترطت إلغاء البرنامج

السياسي (بيان إعلان الاستقلال لعام 1988)، ومع مشاركة المنظمة في مؤتمر مدريد تعمقت الخلافات بين الطرفين، وانتقدت الحركة قرارات المجلس الوطني في الجزائر في سبتمبر أيلول 1991م – الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد – معتبرة أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية، وتحفظت الحركة على شرعية تمثيل المنظمة(أبراش، 2006: 68).

وعلى الرغم من أن حماس تنظر إلى فلسطين على أنها أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، وهي ترفض وفقًا لميثاقها أي مشاريع سياسة لحل القضية تتضمن تنازلًا عن أي جزء من أرض فلسطين ل(إسرائيل)، وتنظر إلى الصراع مع اليهود على أنه صراع وجود وصراع حضاري مصيري، إلا أنها ليست ضد السلام فقد أكدت الحركة أنها مع السلام وتدعو له، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني، ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والاستقلال والعودة وتقرير المصير، فقد صرح الشيخ أحمد ياسين في يناير كانون الثاني 1989م تأييده لإجراء الانتخابات المطروحة في مشروع شامير ووصفها بأنها الطريقة الوحيدة لمعرفة الممثل الحقيقي للشعب، كما أعرب الدكتور محمود الزهار عن استعداد الحركة لخوض الانتخابات والدخول في مفاوضات لمنح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا، كما أشار محمد نزال في نيسان 1993م إلى قبول الحركة بأي حل مرحلي، دون الاعتراف ب(إسرائيل) أو بوجودها أو بكيانها، وكذلك تصريح الشيخ أحمد ياسين من معتقله بقبوله مبدأ التهدئة في أكتوبر تشرين الأول 1993م، فقد صرح ممكن أن نوقع على اتفاق هدنة لعشر سنين أو عشرين شرط أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية والقطاع والقدس إلى حدود 67 بدون شرط، وتترك للشعب الفلسطيني الحرية الكاملة في تقرير مصيره ومستقبله(عيسى، 2007: 78).

وبذلك فإن تحفظ حركة حماس على منظمة التحرير مرتبط بواحدانية التمثيل (الممثل الشرعي والوحيد) ، أما الاتهام بالتفريط فهو موقف سياسي ليس مرتبطًا بالاعتراف بالمنظمة أو عدمه . كما أن حركة حماس ليست ضد السلام بشكل مطلق، ولكن هي مع سلام واضح ذي قواعد ثابتة تضمن تنفيذه، بعيدًا عن أي مراوغات سياسية، وبذلك فهي تأخذ على المنظمة قبولها عملية السلام بعيدًا عن أي ضمانات حقيقية لإرجاع الحقوق الفلسطينية المسلوبة.

ثانيًا: موقف حركة المقاومة الإسلامية حماس من السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، جاءت السلطة وتعاملت معها حماس كأمر واقع واستقبلتها مع بقائها على رفض اتفاق أسلو ، وأعلنت حماس رفضها المشاركة في الانتخابات التشريعية عام 1996م ، كموقف سياسي وليس رفضًا للسلطة .

أوجد اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير مع الكيان (الإسرائيلي) عام 1993م انشقاقًا كبيرًا بين الفلسطينيين وزاد من تأزم العلاقة بين منظمة التحرير وحركة حماس، فتأسيس السلطة جاء في إطار تسوية مرفوضة من طرف حركة حماس.(أبراش، 2013: 271).

وتبنت حركة حماس مجموعة من النقاط تجاه اتفاقيات أوسلو تمثلت في(الدبس، 2010: 40-41):

1. توعية الشعب الفلسطيني بخطورة التسوية والاتفاقات الناجمة عنها.
2. العمل على تكتيل القوى الفلسطينية المعارضة لمسيرة التسوية والاتفاقات الناجمة عنها، والتعبير عن موقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية.
3. مطالبة القيادة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الانسحاب من المفاوضات مع الكيان الصهيوني، والتراجع عن اتفاق غزة – أريحا، الذي هدد وجود شعبنا في فلسطين والشتات في الحاضر والمستقبل.
4. الاتصال بالدول العربية والإسلامية المعنية، ومطالباتها بالانسحاب من المفاوضات وعدم الاستجابة لمؤامرة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني ومشروعه.

وبسبب موقف حركة حماس؛ بدأت إشكالية داخلية فلسطينية تظهر بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، ومع ذلك فقد أعلنت حماس استعداداها لإجراء حوار شامل وبأجندة مفتوحة مع السلطة الفلسطينية، والتقى قادة حماس مع ممثلي السلطة في القاهرة في ديسمبر كانون الأول عام 1995م، وسعت السلطة خلال اللقاء إلى إقناع حركة حماس بوقف نشاطاتها العسكرية أو تجميدها، والمشاركة في الانتخابات الفلسطينية التشريعية المقررة في يناير كانون الثاني 1996م، وقد أملت حماس في أن يشكل ذلك الحوار بداية لعلاقة سليمة مع السلطة على قاعدة صيانة وحماية حقوق الشعب الفلسطيني، وقد خرج الطرفان في بيان مشترك اتفقا على ترسيخ الوحدة الوطنية، وتهيئة الأجواء من أجل تعميق

الثقة والتعاون، وبذل الجهود من أجل إطلاق سراح المعتلقين في سجون الاحتلال، وتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة(عيسى، 2007: 116).

ويرى الباحث أن علاقة حماس مع السلطة لم تكن صدامية أو قطيعة إلى حد المواجهة إنما كانت مبنية على الحوارات الشاملة رغم رفضها التام لاتفاقية أسلوا وبقيت العلاقة مفتوحة بين السلطة وحركة حماس رغم السلوك الأمني السيء للسلطة ، بل شكلت حماس زيارات لقيادات السلطة من أجل تهيئة الأجواء للعمل الوطني وتعميق الثقة والتعاون بينها وبين السلطة .

من جهة أخرى، رفضت حركة حماس عرض ممثلي السلطة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 1996م، وأصدرت بيانًا رسميًا صارخًا، رفضت فيه بمبدئية واضحة "انتخابات أوسلو" "تحت حراب المحتل الصهيوني" التي تكرّس "قبضة سلطة الحكم الذاتي"، حسب تعبيراتها، كما رفضت خطوة إسماعيل هنية عندما ترشح لانتخابات 1996م، وقد أثارت فكرة المشاركة في تلك الانتخابات جدلًا قويًا في الحركة، مما اضطر هنية إلى سحب ترشيحه (بل وتنقل بعض المصادر أن حماس كانت قد صدرت بيانا ضد هنية نفسه حول موقفه ذاك)(الجعبري، 2012).

وقد ذكر الدكتور أحمد بحر جملة من الأسباب دفعت حماس إلى اتخاذ قرارها بعدم المشاركة في انتخابات عام 1996م، وهي(بحر، 2006):

1. الانتخابات التشريعية ستكون من إفرازات اتفاقية أوسلو، وإن المجلس المنتخب من مهامه إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني وخاصة ما يمس (إسرائيل)، أي لابد من إلغاء البند القائل: الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير أرض فلسطين من دنس الصهاينة المجرمين.
2. الانتخابات تحت سقف أوسلو تلغي صفة التشريع عن المجلس لأن مهمته حُددت قبل الانتخابات، وهو محكوم بلوائح وأوامر جاهزة للتنفيذ فقط وليس حتى للمناقشة، وهذا يتنافى مع صفة النائب الذي انتخب من قبل الشعب ليمثل صوت هذا الشعب.
3. مقاطعة حماس نابعة من موقفها الثابت من القضية الفلسطينية من أن أرض فلسطين وقف إسلامي لأجيال المسلمين ولا يجوز لأحد أن يتصرف بها، واتفاقية أوسلو لا تعترف بهذا الحق بل تعطي الحق لإسرائيل للتصرف في أكثر من 80% من أرض فلسطين.
4. مقاطعة حماس للانتخابات نابعة من موقفها الثابت من دولة الاحتلال الصهيونية بعدم الاعتراف بها على اعتبار أنها غدَّة سرطانية لا بد من استئصالها، واتفاقية أوسلو من أهم بنودها أن يعترف الفلسطينيون بوجود دولة (إسرائيل).

5. مقاطعة حماس من أجل أن تتجلى وتتكشف حقيقة أوسلو، وبرنامج التسوية خاصة وأن الكثير من الناس افتتنوا به وكانوا يأملون بسنغافورة جديدة في غزة كما وعدوا بذلك.
6. كان الهدف من الاتفاقية هو القضاء على المقاومة وخاصة حركة حماس، فليس من الحكمة الدخول في الانتخابات التي يراد منها إنهاء مشروع المقاومة حيث تعتبر المقاومة استراتيجية ثابتة عند حركة حماس حتى دحر الاحتلال، فما دام الاحتلال موجودًا فالبندقية مشرعة حتى التحرير.

إن غياب أسباب الرفض لانتخابات عام 1996م هي نفسها أسباب القبول لانتخابات عام 2006م، فالمجلس التشريعي لم يعد أحد إفرازات أوسلو بعد قيام انتفاضة الأقصى عام 2000م، وموت إتفاقية أوسلو، والمجلس التشريعي أصبح محكومًا بالسقف الفلسطيني لا بسقف الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب أن الدخول في الانتخابات لا يعني الاعتراف بدولة الاحتلال، ولم تستطع هذه الاتفاقية أن تقضي على المقاومة أو حركة حماس، وبذلك فبغياب الأسباب واندثارها دخلت حركة المقاومة الإسلامية حماس الانتخابات التشريعية عام 2006م.

ويري الباحث أن غياب حماس عن المشاركة في الانتخابات التشعريعية عام 1996م ومشاركتها عام 2006م بسبب غياب سياسة الأمر الواقع التي كانت مفروضة في عام 1996م ، لا بسبب تغيّر حقيقي في الوثائق .

لقد بقيت العلاقة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية تصادمية في ظل الاعتقالات المستمرة لأعضاء حركة حماس من قبل أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، حتى قيام انتفاضة الأقصى عام 2000م، واختلاف المعايير إبان تلك الفترة، ومواجهة حركة حماس والسلطة الفلسطينية للعدوان (الإسرائيلي) على الشعب الفلسطيني، والتدمير الممنهج للبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني ولمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ووصلت العلاقة في مراحل متقدمة خلال هذه الفترة إلى التنسيق الشامل بين كافة أطياف الفصائل الفلسطينية مع قيادة السلطة في مواجهة الاحتلال خلال هذه الانتفاضة من خلال غرفة العمليات المشتركة.

وبعد الانسحاب (الإسرائيلي) الأحادي الجانب من قطاع غزة، والدعوة إلى انتخابات تشريعية ورئاسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اتخذت حركة حماس قرارها بدخول الانتخابات التشريعية عام 2006م، وقد استطاعت أن تفوز بأغلبية في مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك يعطي مؤشرًا أن حركة حماس تحكمها التغيرات السياسية الداخلية والخارجية أكثر مما تحكمها الأيدلوجية أو الميثاق، أي بمعنى آخر إن ميثاق الحركة وأيدلوجيتها لا يشكل عائقًا في مرحلة من مراحل الحركة السابقة أو المستقبلية في أن تتخذ الحركة مواقفًا وسلوكيات تتواءم مع الوضع القائم، أو التغيرات

السياسية على الأرض، وبذلك فإن ميثاق حماس هو أسس عامة تحكم فكر الحركة، ويبقى سلوكها وقراراتها وفقًا للتغيرات، لا ليجعلها تقف في نفس المكان لعقود طويلة، فالجمود أو الثبات مسألة غير مقبولة في المواقف السياسية كون أي موقف أو سلوك سياسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية والتغيرات التي تطرأ على الواقع، مما يجعل كل موقف سياسي مرشحًا للتقدم أو الثابت أو التراجع وفق الظروف المحيطة به.

الخلاصة

شكلت حركة المقاومة الإسلامية حماس في نشأتها وانطلاقها عام 1987م حالة استثنائية في اتجاهين، الأول تمثل في كونها خرجت من رحم جماعة الإخوان المسلمين، وانتهجت الكفاح المسلح كوسيلة للتحرير فلسطين، وبذلك خرجت عما هو مألوف لجماعة الإخوان المسلمين، بل استطاعت أن تتجاوز جماعة الإخوان المسلمين تنظيميًا وفكريًا في العديد من القضايا الحيوية والتي تتعلق بالواقع السياسي والمشاركة السياسية والسلوك السياسي، والآخر تمثل في كونها حركة فلسطينية ذات طابع إسلامي أو صبغة دينية إسلامية، فقد اتخذت من القرآن والسنة منهجًا وطريقًا في تعاملها مع كافة القضايا بدءًا من الصراع مع الاحتلال (الإسرائيلي)، وصولًا إلى التعامل مع كافة القضايا الحياتية.

رسمت حماس إنموذجا متميزًا في الساحة الفلسطينية على مستواها الداخلي وهياكلها التنظيمية وأثبتت أنها حركة مؤسساتية لا تتبع للأهواء ولا الأسخاص إنما تتبع للفكرة والمنهج ، وأنها حركة شورية تحكمها المصالح والمفاسد في قرارتها ، وتنظم شأنها الداخلي بما يتناسب مع المحيط والزمان بما لا يخلُ بمبادئها وثوابتها وميثاقها .

وأظهرت حركة المقاومة الإسلامية حماس مرونة عالية في التعامل مع العديد من القضايا، وأثبتت أن الثابت هو الحق الفلسطيني الذي يجب أن يُسترد عاجلًا أم آجلا، وأوضحت من خلال تصريحات قادتها أنه ليس لديها إشكالية في التعاطي مع الآخر داخليًا وخارجيًا في سبيل الرقي بالحركة الوطنية وبالمشروع الوطني الفلسطيني، وليس لديها إشكالية في مشروع التسوية لكن دون الاعتراف بالكيان (الإسرائيلي)، وقبلت بدولة فلسطينية على حدود 1967م بدون شروط مسبقة.

إن حركة المقاومة الإسلامية حماس سلوكًا وممارسة طورت من قدراتها وفعاليتها وتعاطيها مع العديد من المواقف والقضايا، ويبقى التساؤل: هل المرونة والبرجماتية التي ترجمتها حماس في سلوكها السياسي جعلتها قادرة على إدارة الحكم داخليًا وخارجيًا مع الحفاظ على المقاومة؟، ذلك ما ستطرحه الدراسة في الفصل القادم.

الفصل الثالث

إدارة حركة حماس الحكم في قطاع غزة

الفصل الثالث: إدارة حماس الحكم في قطاع غزة

مقدمة

شكل الانسحاب (الإسرائيلي) الأحادي الجانب في سبتمبر آب 2005م بيئة مواتية للتجهيز للانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية التي تأخرت مدة خمس سنوات بسبب انتفاضة الأقصى والتي اندلعت في سبتمبر عام 2000م.

وبإقرار موعد الانتخابات أعلنت حركة حماس دخولها الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وبإجرائها فازت حركة المقاومة الإسلامية حماس بأغلب المقاعد فيها، وأصبح لها الحق في تشكيل الحكومة الوطنية الفلسطينية، وبتوالي الأحداث دراماتيكيًا وقع الانقسام الداخلي بين أكبر فصيلين في الساحة الفلسطينية (حركة حماس وحركة فتح)، وانتهى الأمر بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإدارتها لكافة مناحي الحياة فيه.

تحاول الدراسة أن تطرح في هذا الفصل إدارة حركة حماس للحكم في قطاع غزة ما بين النجاحات والإخفاقات، وتوضيح كيف كان واقع الحكم والمقاومة في ظل حكم حماس.

المبحث الأول

فوز حماس بالانتخابات التشريعية (الأسباب والآثار)

بعد رحيل الرئيس السابق للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير ياسر عرفات، تحتم على السلطة الفلسطينية إجراء انتخابات رئاسية لاختيار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد أعلن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المؤقت روحي فتوح عن إجراء انتخابات رئاسية في 9 يناير كانون الثاني 2005م، وإجراء انتخابات محلية وتشريعية في 17 يوليو تموز 2005م(وفا: 2004).

رحبت حركة حماس بالإعلان عن إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية والتشريعية، وأعلنت دخولها في الانتخابات المحلية والتشريعية، وقد حصلت حركة حماس في الانتخابات المحلية على 36% من عدد أعضاء المجالس المحلية في الضفة الغربية و65% في قطاع غزة(العجرمي، 2005: 46).

وقد رفضت حركة حماس دخول الانتخابات الرئاسية الثانية عام 2005م، فقد صرح سعيد صيام القيادي في حركة حماس أن موقف حركته من انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية ثابت ولم يتغير، وأن الحركة متمسكة بقرارها مقاطعة هذه الانتخابات ترشيحًا وتصويتًا ولن تدعم أيًا من المرشحين بأي صورة من الصور(وكالة أنباء البحرين: 2005).

أما الانتخابات التشريعية الثانية عام 2005م، فقد أعلنت حركة حماس عن عزمها المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية والتي قررت في شهر يوليو تموز 2005م، وصرح ممثل الحركة الدكتور محمد غزال في مؤتمر صحافي عقد في نابلس: "إن الحركة عقدت مشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج بما في ذلك الأسرى في السجون (الإسرائيلية) وقررت المشاركة في الانتخابات، وإن القرار جاء استنادًا إلى التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال، وأوضح أن المشاركة تأتي في إطار حرص حركة حماس على تعزيز نهجها في خدمة الشعب الفلسطيني في كافة المجالات ورعاية شؤونه ومصالحة وحماية حقوقه ومكتسباته، وإن الحركة استجابت إلى نبض الشارع الفلسطيني وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة(كونا، 2005).

فازت حركة حماس من خلال قائمتها قائمة التغيير والإصلاح بـ(76) مقعدًا في المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2006م، وبذلك شكّلت ما نسبته 57.6% من أعضاء المجلس، أما على مستوى الدوائر الانتخابية، فقد تمكنت قائمة التغيير والإصلاح من الفوز بـ(46) مقعدًا مشكلين ما نسبته 69.7% من مقاعد الدوائر، وعلى مستوى القوائم الانتخابية، فقد فازت هذه القائمة بـ (30) مقعدًا ويشكلون ما نسبته 45.4% من المقاعد المخصصة للقوائم الانتخابية، كما دعمت حركة حماس أربعة مرشحين مستقلين حققوا النجاح في الانتخابات، لتصبح المقاعد الموالية لحركة حماس 80 مقعدًا أي ما نسبته 60.6% من مجموع مقاعد المجلس التشريعي(مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005: 5).

دار جدل طويل حول المفارقة ما بين الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م ورفض حماس المشاركة فيها، والانتخابات التشريعية الثانية 2006م وإعلان حماس المشاركة فيها، ذلك في ظل ما أصدره أحمد نمر القيادي في حركة حماس من فتوى تحرم الانتخابات والمشاركة فيها، فقد قال الشيخ أحمد نمر أن لديه فتوى تحرم المشاركة في الانتخابات التشريعية، سواء المشاركة فيها بالترشيح أو الانتخاب، وأنها حرام شرعًا، وانتقد بشدة مشاركة حماس فيها قائلًا: "لم تختلف الظروف الآن عن انتخابات 1996م وأنها جميعها تقع تحت سقف أوسلو ثم أين شرعية المقاومة وأولويتها لتحرير فلسطين في برنامج الحركة الانتخابي(جريدة الشرق الأوسط، 2006)، إلى جانب إصدار بيان عن مجموعة متشددة من حركة حماس تستنكر فيها قرارها المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، وتستنكر هرولتها إلى الانتخابات التي نتجت عن أوسلو، والتي أطلقت على نفسها (شرفاء حركة حماس)(درويش، 2006).

وقد بين حسن يوسف القيادي في حركة حماس أن سبب قبول حماس المشاركة يعود إلى اتضاح دور المجلس التشريعي في عدم عقده مفاوضات واتفاقيات مع (إسرائيل)، وأن جميع المفاوضات والاتفاقيات كانت توقع باسم منظمة التحرير، وإلى ازدياد القوة الشعبية لحركة حماس، وقد أكد أن عدم مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية السابقة كان قرارًا سياسيًا ولم يكن موقفًا شرعيًا يحرم تلك المشاركة أو يحللها، وأن حماس رأت أن ثمة مشروعًا خطيرًا يتم تمريره من خلال هذه الانتخابات وهو مشروع سلطة الحكم الذاتي الذي رسمت معالمه آنذاك ليكون ترسيمًا لواقع سياسي فلسطيني مهزوم يقبل بالتنازل عن الحقوق الأساسية(عيسى، 2007: 193-194).

وخروجًا من هذا الجدل، فقد حدد الباحث أشرف العجرمي مجموعة من العوامل التي دفعت حركة حماس إلى اتخاذ قرارها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م، وهي(العجرمي، 2005: 43-45):

1. شعور حماس بالقوة: في ظل امتلاكها أوراقًا مهمة في موضوع التهدئة ووقف إطلاق النار، حيث توصلت مختلف الأطراف في الساحة الفلسطينية إلى قناعة مفادها أن أي اتفاق فلسطيني داخلي لا يمكن الوصول إليه بدون موافقة حماس، كما لا يمكن للسلطة توقيع أي اتفاق سلام مع إسرائيل دون موافقة حماس عليه.
2. حاجة حماس إلى الحماية والشرعية السياسية، في ظل الهجمة الأمريكية الشرسة على كل المنظمات الإسلامية في إطار ما يسمى مكافحة الإرهاب الأصولي.
3. قراءة حماس لمزاج الرأي العام الفلسطيني الذي خاض انتفاضة الأقصى ويرغب في الراحة وتحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
4. إدراك حماس بعقم العملية السلمية وعدم قدرتها على الإفضاء لأية تسوية سياسية، وخاصة ف ظل حكومة شارون، وبذلك لن تضطر لدفع أي ثمن سياسي جراء تلك المشاركة.
5. قناعة حماس أنها بحاجة للعمل السياسي والجماهيري وليس فقط المقاومة المسلحة، خاصة في ظل المتغيرات الدولية الهائلة.
6. شعور حماس بأهمية تغيير نهجها وسياستها، في ظل المتغيرات الدولية التي تهدد بشطبها في حال استمرارها برفع نفس الشعارات وتبني ذات النهج.
7. قناعة حماس بأنها في ذروة قوتها، وهو الأمر الذي يمكنها من حصاد أكبر قدر ممكن من النتائج في العملية الانتخابية.

كان التغير السريع والمفاجئ في الخارطة السياسية الفلسطينية، والذي تمثل بوصول حركة حماس إلى سدة الحكم، ورجوع حركة فتح إلى صفوف المعارضة، أن أدخل العديد من السياسيين والمراقبين والمحللين في دوامة من التساؤلات تدور فحواها حول العوامل التي دفعت إلى هذا التحول الدراماتيكي في المشهد السياسي الفلسطيني.

وصنف المحللون العوامل إلى محورين: تمثل الأول في حركة فتح وإدارتها للسلطة، فتدهور الوضع التنظيمي لحركة فتح في ظل الانقسامات والخلافات الداخلية، بعد غياب أبو عمار الذي كان قادرًا على جمع الأطراف المختلفة للحركة، إلى جانب سوء أداء السلطة والفساد والجمود في عملية السلام، والفشل الذي لحق المفاوضات وعدم تحقيق أي تقدم ملموس في المسار السياسي

(حمد، 2011: 54).

أما المحور الثاني فتمثل في حركة حماس، والذي جاء نتيجة مجموعة من الأسباب تضافرت لتمنح حركة حماس هذا الفوز، وهي(مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006: 6):

1. دور حركة حماس في المقاومة خلال انتفاضة الأقصى الثانية 2000م.
2. التأثير الديني الإسلامي في الثقافة العامة؛ فالدين له تأثير كبير، وخاصة في ظل فشل التجارب السابقة كالقومية واليسار، إضافة إلى تشجيع الدين الإسلامي للمقاومة وتقديم الخدمات الاجتماعية.
3. قدّمت حماس برنامجًا شاملًا على المستوى السياسي والاجتماعي.
4. الدور الخدماتي الذي لعبته حركة حماس عبر جمعياتها ومؤسساتها المنتشرة التي عملت على توزيع المعونات والخدمات الاجتماعية المختلفة للمحتاجين والمتضررين.
5. الانضباط داخل صفوف الحركة، فهي لم تشهد ما شهدته حركة فتح من انشقاقات في قوائمها الانتخابية، وفي مرشحيها، وهو ما شجّع الشارع الفلسطيني على اختيارها كقيادة للمرحلة القادمة.
6. ساعد الموقف الأمريكي و(الإسرائيلي) الرافض للتعامل مع الحركة إلى ردّ فعل عكسي لدى الناخب الفلسطيني، والذي اختار ما رفضته (إسرائيل) والولايات المتحدة.
7. التغيير الذي اختاره الشعب طمعًا في الوصول إلى حياة أرقى ووضع اقتصادي أفضل من الذي يمر، وهو ارتأى في النهج الإسلامي الذي تنتهجه حركة حماس سبيلًا لتحقيق هذه الغاية.

يذكر بلال الحسن أن سبب التغيير في الخارطة السياسية الفلسطينية يعود إلى تميز حركة المقاومة الإسلامية حماس بثلاثة توجهات: عمل اجتماعي ميداني يومي يرتبط بالناس وهمومهم المعيشية والتعليمية، وعمل مقاوم للاحتلال صابر ودؤوب وصامد في ميدان المعركة، وفكر إسلامي متحضر بعيد عن الانغلاق، أما حركة فتح فتلك الحركة التاريخية المناضلة، التي قدمت سيلًا من الشهداء الذين صنعت تضحياتهم تاريخ فلسطين الحديث، كتب لها أن تتحمل مسئولية اتفاق أوسلو بكل تبعاته السلبية، ثم قيض لهذه الحركة أن تصبح الحزب الحاكم، وأن تتماهى مع السلطة الفلسطينية، وهي كانت سلطة من نوع فريد، سلطة من دون سيادة(الحسن، 2006).

دفعت هذه الأسباب والعوامل إلى فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية عام 2006م، وشكلت النتائج انعطافة حادة في النظام السياسي الفلسطيني فقد منح الفلسطينيون حركة حماس ثقتهم والأحقية بقيادتهم للمرحلة المقبلة، كما أوجدت حالة من الثنائية القيادية في الساحة الفلسطينية انقسمت ما بين حركتي حماس وفتح، وأوضحت مدى تقلص

مكانة الفصائل الفلسطينية اليسارية كالجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزبي الشعب وفدا(الكيالي، 2006: 34-35).

إلى جانب هذه النتائج السابقة، فقد أوجدت الانتخابات التي نظر إليها لحل الوضع الراهن إلى وضع أفضل أزمة جديدة تمثلت في التعارض ما بين الرئاسة متبنية برنامج منظمة التحرير (التسوية السلمية)، والحكومة والمجلس التشريعي متبنية حركة حماس (المقاومة المسلحة)، فالتوقعات كانت تصب باتجاه تشكيل الطرفين حكومة تبقي فيها على حركة فتح في جانبها السياسي، وتصبح حماس معارضة فعالة مع رقابة وشفافية في أداء المجلس التشريعي الفلسطيني والحياة السياسية للمؤسسات الفلسطينية كافة(أبوعرب، 2008: 100).

ومع تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية وتسارع وتيرة الأحداث والاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، دون الخوض في تفاصيل ودوافع الاقتتال، الذي انتهى بانقسام فلسطيني سياسي وجغرافي، أوصل حركة حماس لإدارة الحكم في قطاع غزة بشكل مطلق.

واتسم دخول حركات المقاومة الإسلامية النظام السياسي الفلسطيني بالعديد من السمات الإيجابية منها والسلبية؛ أما الإيجابية فتمثل في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وإعادتها لعمقها العربي والإسلامي، والدخول في شراكة سياسية مع حركة فتح وباقي القوى الوطنية والذي ينعكس على قوة وبنية النظام،* وإصلاح المؤسسات السياسية الفلسطينية، وشرعنة المقاومة من قبة البرلمان، أما السلبية فيمكن تحديدها في تجاوز الخط الأحمر (الدم الفلسطيني) في أحداث حزيران 2007م، وتفشي الحزبية المقيتة في سياسة التعيين في الأجهزة الأمنية، وتأثر العلاقات الاجتماعية في غزة والضفة نتيجة الانقسام، وحالة الاستقطاب الحاد بين قطبي الحركة الوطنية فتح وحماس، وفشل القانون الأساسي في معالجة الإشكالية التي طرأت بعد الانقسام ، والنزعة الثأرية والإحلالية عند النخب السياسية، حيث غلبت المصالح الحزبية والشخصية عند النخب السياسية على القضايا الوطنية(الدجني، 2010: 34-35).

فبات واضحًا أن المأزق الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني له جذور، هذه الجذور ترجع للحظة التي دخلت فيها الفصائل الانتخابات التشريعية قبل الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة،

* هذه الشراكة ما بين حماس وفتح والقوى الوطنية تمثلت جل صورها في مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي عقد بالقاهرة في 15 مارس 2005م، والذي أكد وبتوافق وطني تمديد الهدنة مقابل وقف الاعتداءات (الإسرائيلي)ة، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، والإنجاز الأبرز الذي سجل في هذا المؤتمر تمثل في التوافق على تطوير منظمة التحرير الفلسطيني وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هذا التوافق غير المسبوق بين الفصائل الفلسطينية في ذلك المؤتمر عبر عن تطور كبير في برامج حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى جانب فصائل المنظمة، من خلال نظرتهما إلى المنظمة اعتمادًا بشرعيتها ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني بشرط إجراء إصلاحات في هيكل المنظمة، وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م.

ذلك أنه لا يمكن أن يحدث تداول ديمقراطي سلمي على السلطة بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة، أيضًا ترجع الجذور إلى بنية مؤسساتية تفتقر للفكر والتفكير الاستراتيجي، ذلك أن وصول المشهد السياسي الفلسطيني إلى ما وصلنا إليه يُفسر بواحد من اثنين(أبراش، 2006: 125):

الأول: أن العملية الانتخابية برمتها هي صفقة دولية بمشاركة أطراف محلية تفتقر للوطنية ، هدفها وقف الانتفاضة وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني من خلال تدمير قواه الحية، حركة فتح وحركة حماس وفصائل منظمة التحرير بعد أن عملوا لسنوات على تدمير المنظمة وتحييد حركة الجهاد تمهيدًا لتصفيتها.

الثاني: غياب المفكرين الاستراتيجيين في مراكز اتخاذ القرار عند السلطة والمعارضة معًا، بحيث لم تتم قراءة خطة شارون للانفصال الأحادي الجانب قراءة إستراتيجية بحيث يتم الربط بينها وبين مأزق المفاوضات ومأزق النهج العسكري للفلسطينيين ثم التهدئة والإصرار الأمريكي على إجراء الانتخابات في موعدها بالرغم من وضوح التدهور المتزايد لحركة فتح وقوى اليسار، وعدم أخذ الحوار الوطني للتوصل لثوابت ومرجعيات مشتركة مأخذ الجد، ذلك في ظل وجود مشكلة ليست مشكلة دستورية ولا مشكلة نصوص والتزامات ولكنها مشكلة انعدام ثقة بين القوى السياسية ومشكلة مصالح ضيقة.

- **تداعيات فوز حركة حماس**

لقد كان لفوز حركة حماس تداعيات على أطراف عديدة فقد لاح الأمر جليًا منذ اللحظة الأولى لفوز حركة حماس أنها غير مرغوب بها إسرائيليًا وفلسطينيًا وذلك من خلال التصريحات الأولى للحكومة الصهيوني وللشخصيات الفتحاوية البارزة في السلطة

فأعلنت إسرائيل بعد يوم واحد من إعلان فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية على لسان رئيس وزرائها إيهود أولمرت أنها لن تدخل في مفاوضات مع السلطة الفلسطينية في ظل وجود منظمات ارهابية كانت تدعو لتدميرها ، ودعت ليفني الاتحاد الأروبي لاتخاذ قرارات حاسمة ضد حكومة تتزعمها منظمة إرهابية (الجزيرة نت).

أما صائب عريقات أعلن من اللحظة الأولى أن من فاز بالانتخابات عليه أن يتحمل مسؤلياته وأن حركة فتح لن تشارك في الحكومة القادمة وأن الرئيس سيدعوا حماس لتشكيل الحكومة منفردة (دنيا الوطن:2006).

وقد بدأت السلطة وحركة فتح من اللحظة الأولى تسعى لإسقاط حركة حماس ورفضت التداول السلمي للسلطة فقد صرح دحلان أننا (سنرقص حماس خمسة بلدي) وهذا كشف عورة الديمقراطية الفلسطينية التي دعت لها السلطة عبر الانتخابات ولم تعترف بنتائج فوز حماس .

فعلى الرغم من أن عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية تورطوا في القتال منذ اللحظة الأولى لتشكيل الحكومة ورفضوا التعامل مع الحكومة الفلسطينية العاشرة والالتزام بأوامر وزير الداخلية سعيد صيام ، إلا أن هناك براهين ودلائل تؤكد أن هذا الإقتتال كان في الحقيقة تتويجاً للعديد من المخططات المتداخلة التي تورطت في بلورتها كل الأطراف التي اعتبرت أنها متضررة من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة وتشكيلها الحكومة، وتحديداً إسرائيل والولايات المتحدة، وبعض التيارات داخل حركة " فتح "، والمؤسسة الأمنية في السلطة الفلسطينية؛ وبالتالي جاء الدفع بالشعب الفلسطيني الى أتون الإقتتال الداخلي كآخر آلية عمل تسمح بتحقيق الهدف الأمريكي الإسرائيلي بالتخلص من حكم حركة حماس، بعد أن بات واضحاً أن آليات العمل الأخرى مثل: الحصار والمقاطعة وقطع المساعدات الإقتصادية، والقمع الإسرائيلي، فشلت في تحقيق هذا الهدف. (النعامي:2007)

وقد أعلن رئيس الاستخبارات الصهيونية السابق عاموس الخطط الإمريكية الإسرائيلية لإسقاط حكومة حماس ، بالنسبة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة كان هناك الكثير من الأسباب التي تجعل من إسقاط حكومة حماس وتغييب الحركة عن دائرة الفعل السياسي، هدفاً إستراتيجياً من الطراز الأول. فبالنسبة لإسرائيل فقد أن فوز حركة حماس أعاد إسرائيل الى " المربع الأول "، معتبراً أن فوز حماس يمثل " قمة فشل الحركة الصهيونية في اقناع العرب بالتسليم بشرعية وجودها (احرنوت :2006)

وأما الاتحاد الأوربي فأعلن أنه سيوقف نشاطه عن الدعم ولن يتعامل مع الحكومة التي شكلتها حماس إلا بعد اعترافها بشروط الرباعية، وهي الاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ونبذ العنف. (هارتس :2006)

ولقد رد أبوزهري كان يجب على اللجنة الرباعية أن تطلب وضع نهاية للاحتلال والعدوان الإسرائيليين لا أن تطالب الضحية بأن تعترف بالاحتلال وتقف مكتوفة اليدين أمام العدوان. (الرياض :2006)

وبعد رفض الحكومة الاعتراف بشروط الرباعية تقرر أمريكيًا أوربيًا وإسرائيليًا محاصرة حكومة هنية حتى إسقاطها أو رضوخ الحكومة لشروط الرباعية الدولية وهو ما اعتبرته حماس إنكار للديمقراطية التى دعت لها جميع الأطراف .(الجزيرة :نت)

حينها قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وقال إنه سيتشاور مع لجنة الانتخابات حول هذا القرار.

وفي رد فعل سريع على قرار الرئيس عباس أعلن وزير شؤون الأسرى الفلسطيني وصفي قبها رفض حركة حماس لإجراء انتخابات مبكرة، قائلا الأولوية هي تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وأكد أن هذا هو الحل الوحيد ، وأضاف أن الحركة ترفض أي شيء يعقد الوضع الفلسطيني.

وكانت حركة حماس التي تحظى بالأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكل الحكومة الحالية قد أعلنت أنها لن تعترف بأي قرار بإجراء انتخابات مبكرة لأنه سيكون غير دستوري، على حد وصفها. (الجزيرة نت :2006)

المبحث الثاني

واقع إدارة حماس للحكم في قطاع غزة من 2007 – 2013

بعد أحداث حزيران يونيو 2007م وما نجم عنها من انقسام سياسي وجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، سيطرت حركة المقاومة الإسلامية حماس على قطاع غزة، وأصبحت إدارة الحكم فيه تخضع لها، وبذلك فإن هذا المبحث يعرض واقع إدارة حماس للحكم في قطاع غزة، مبينًا أهم النجاحات التي حققتها وأهم الإخفاقات التي وقعت فيها أو مارستها.

ولكن قبل المضي في تقييم التجربة سنحاول أن نلقي الضوء على واقع قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس عليه، لنتمكن من تقييم كافة الجوانب بشكل محايد.

أولًا: قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس (الحصار والإغلاقات)

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 2006م، بدأ العدو ينفذ سياسة حصار تدريجي على قطاع غزة، ومع سيطرة حركة حماس كليًا على القطاع، فرض العدو حصارًا خانقًا وإغلاقًا مستمرًا لكل منافذ الحياة في قطاع غزة.

رفع "الكيان (الإسرائيلي)" من سقف التصعيد المعنوي والمادي ضد قطاع غزة في 19 سبتمبر أيلول 2007م، إذ أعلنه "كيانًا معاديًا"، وأتبع ذلك بفرض سلسلة من القيود الإضافية على القطاع، وقد ذكر البنك الدولي في تقرير أعده عن الوضع الاقتصادي في قطاع غزة والضفة الغربية في نوفمبر تشرين الثاني 2007م أن عدم القدرة على التنبؤ بعمل المعابر التجارية أدى إلى عدم قدرة المنشآت على استيراد وتصدير المنتجات بطريقة مخططة ومربحة، كما تسببت هذه الأوضاع في إغلاق المشاريع وهجرة رؤوس الأموال والعقول إلى الخارج، وفي 18 يناير كانون الثاني 2008م كان التصعيد الأعلى؛ حيث أمر (وزير الدفاع (الإسرائيلي)) إيهود باراك "بإقفال كل المعابر" مع قطاع غزة كما قطعت "إسرائيل" إمدادات الوقود بشكل كامل عن القطاع، متسببة بإغراق معظم أجزائه في ظلام دامس، نتيجة توقف عمل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في 20 يناير كانون الثاني2008م(الخضري، 2010).

تلك القرارات الصهيونية أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمعظم سكان القطاع؛ فقد أصبح القطاع أشبه بمنفى أو بقعة جغرافية معزولة عن العالم بأجمعه، في ظل كونه يعتمد وبالدرجة الأولى على المساعدات الإنسانية الإغاثية من المنظمات الدولية كوكالة الغوث وغيرها، إلى جانب كون اقتصاده اقتصادًا استهلاكيًا غير منتج، يعتمد على المواد المستوردة في كافة مناحي حياته اليومية.

وسنحاول ذكر أهم الآثار التي انعكست على واقع الحياة في قطاع غزة بكافة مناحيها لا حصرها، وهو كمقدمة توضيحية للواقع السياسي والاقتصادي الذي تعمل فيه حكومة غزة، وأهم هذه الانعكاسات يمكن حصرها في النقاط التالية:

خلَّف الحصار نتائج كارثية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتجعل من قطاع غزة منطقة منكوبة، فقد شلَّ الحصار حركة الأفراد والبضائع من وإلى القطاع، وسعى للقضاء على أية تبادلات تجارية بشكل يخالف كل التفاهمات والتعهدات التي قطعها الاحتلال أمام المؤسسات الدولية باتخاذ ما من شأنه أن يسهل حركة البضائع والأشخاص داخل وخارج المناطق الفلسطينية طبقًا لثلاث اتفاقيات كان آخرها اتفاقية الحركة والعبور في شهر نوفمبر تشرين الثاني 2005م(الخضري، 2010).

أما على مستوى القطاعات الاقتصادية الداخلية التي يعتمد عليها قطاع غزة، فقد أدى الحصار في ظل وقف إمدادات الوقود إلى تدهور الوضع في قطاع غزة وكبح الإنتاج في معظم القطاعات وتعطيل شبكات المياه والصرف الصحي، وعلى مستوى النشاط الزراعي الذي يلعب دورًا رئيسًا في باب الصادرات، ويوفر الكثير من المواد الخام لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويعمل به ما يقارب 45,000 عامل، إضافة إلى نحو 25,000 عامل، يعملون كعمالة موسمية (مؤقتة) في الفترة من أكتوبر حتى مايو (موسم الزراعة)، وهم عمال بالأجرة اليومية.

لقد تسبب استمرار إغلاق المعابر التجارية، بأضرار فادحة ضربت قطاع المنتجات الزراعية الفلسطينية، والتي تشتهر بجودتها العالية، والتزامها بشروط الصحة، ومعايير الإنتاج الزراعي الدولية؛ فالحصار وإغلاق المعابر أدى إلى فقدان 35 ألف عامل عملهم. ثم تبعه قطاع الصيد بسبب القيود المفروضة على حركة الصيد، ولقد أدى الحظر المفروض على حركة الصادرات ونقص المدخلات الأساسية إلى شلل أجزاء كبيرة من قطاع الزراعة (شقورة، 2011).

ولقد أثر الإغلاق طويل المدى على بنية الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، الذي كان متوسطًاأصلًا، فقد تراجع النمو الاقتصادي من خلال إضعاف قدرة القطاع الخاص على النمو ومن ثم على خلق فرص العمل، ويشير البنك الدولي في تقرير له عن آثار الحصار والإغلاق، أن رأس المال

الصناعي والبشري يواصل تآكله، وكل شهر يمر في ظل استمرار الوضع كما هو عليه، يجعل انتعاش الاقتصاد واسترداده لعافيته في نهاية المطاف أكثر صعوبة من ذي قبل، وهذا يضعف ويعيق الآفاق التنافسية طويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني، ووفقًا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"* فإن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة يعمل الآن بما يقل عن ثُلثي رأس المال (القاعدة الإنتاجية) مقارنة بعام 1998م(حلس، 2013).

وتشير الإحصاءات إلى إغلاق أكثر من 97% من المنشآت الصناعية البالغ عددها 3900 منشأة صناعية، وعدم تصدير أي من بضائعها، الأمر الذي أدى إلى انضمام أكثر من 35,500 عامل في هذا القطاع إلى أعداد العاطلين عن العمل، وتشير التقديرات الصادرة من القطاعات الاقتصادية إلى بلوغ الخسائر المباشرة أكثر من 320 مليون دولار، وانخفاض عدد المنشآت العاملة إلى 30 منشأة مما أدى إلى خسائر تتجاوز 120 مليون دولار(الخضري، 2010).

أما على صعيد التعليم؛ فقد أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي لحكومة غزة، عن توقف البناء في 26 مدرسة وتوقف تأثيث وصيانة عدد من المدارس وتأخر طباعة الكتب للفصل الدراسي الثاني، ووجود عجز في إنارة الصفوف للطلبة، جاء ذلك خلال تقرير شهر نوفمبر تشرين الثاني 2013م الذي أصدرته الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام بالوزارة، لتوثيق آثار الحصار وانتهاكات الاحتلال على العملية التعليمية(جادالله، 2013).

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي؛ فقد تسبب الحصار في توجيه ضربة كبيرة مست بقدرته على تقديم أبسط الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين، مما تسبب بكوارث إنسانية، حيث شلَّ الحصار قدرة المستشفيات على تقديم العلاج الصحي المناسب، وتشير تقارير وزارة الصحة إلى نفاد عدد كبير من الأدوية الأساسية تجاوز أكثر من 160 صنفًا ونفاد أكثر من 130 صنفًا من المهمات الطبية، بجانب تعطل أكثر من 90 جهازًا طبيًا بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاحها، يضاف إلى ذلك عدم قدرة المواطنين على مغادرة القطاع لتلقي العلاج في الخارج، فقد أكدت منظمة الصحة العالمية رفض الاحتلال السماح للآلاف من المرضى المغادرة لتلقي العلاج منذ بدء الحصار، ومنذ إعلان الاحتلال وقف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ومنع إدخال المواد الخام ومن بينها مواد البناء مثل الاسمنت والحديد الصلب عانى قطاع البناء في قطاع غزة من الشلل وأغلقت كافة مصانع

* مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد: تم إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام 1964م، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية، ويبلغ عدد أعضاء الاونكتاد حاليا 188 دولة. ويشارك في عمله، بصفة مراقبين، الكثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فضلا عن ممثلي المجتمع المدني، والأمين العام لمؤتمر الأونكتاد هو السيد الدكتور/ سوباتشاي بانتشباكدي ، وهو تايلندي الأصل تولي منصب الأمين العام في 1 سبتمبر 2005م.

البناء:13 مصنع بلاط، 30 مصنع اسمنت، 145 مصنع رخام، 250 مصنع طوب، مما سبب فقدان 3,500 وظيفة عمل، بجانب توقف كل المشاريع الإنشائية والتي تقدر قيمتها بأكثر من 350 مليون دولار أمريكي، حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوقف كافة عقود الإنشاء للبنى التحتية مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي وبقيمة تقديرية 60 مليون دولار أمريكي، فيما أوقفت وكالة الغوث الدولية برامج خلق فرص عمل بلغت قيمتها 93 مليون دولار ويستفيد منها بشكل مباشر أكثر من 16000 شخص، كما توقفت مشاريع البناء الخاصة بالجامعات والمستشفيات(الخضري، 2010).

لقد كان لتردي حالة الأوضاع الاقتصادية في غزة بسبب الحصار، أن نزلت شرائح اجتماعية عديدة تحت خط الفقر، فيما زادت معدلات الجرائم، وحالات التسرب من المدارس، وتراجع الوضع الصحي والغذائي، وشهدت الأسواق في أوقات كثيرة حالة من الركود، وبسبب غلاء المعيشة والتضخم المستمر في الأسعار الذي وصل إلى 200%، انخفضت القوة الشرائية للمواطن، وبسبب الحصار تدهورت أحوال الزراعة التي كانت تشكل ما نسبته 70% من إجمالي الصادرات الزراعية للأراضي الفلسطينية، وأصبحت المنتجات الزراعية بالكاد تغطي احتياجات السوق المحلي، عدا عن توقف وتعطيل 85% من المنشآت الصناعية والمشاريع الصغيرة عن العمل، ذلك أدى إلى أن سجلت نسبة البطالة أعلى معدل لها، فتجاوزت نسبة 50%، كما انخفضت حركة الواردات بنسبة 75%، ذلك في ظل النقص الحاد في الوقود والكهرباء والأسمنت والحديد والكثير من المواد الأساسية، مما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات الداخلية وانعدام الخارجية، وتوقف معظم المشاريع الممولة من الدول المانحة، وقد أتت التجارة غير الرسمية الواردة من الأنفاق، بنتائج مدمّرة؛ فقد أدت إلى نمو فئات جديدة تعيش على مهمش الاقتصاد الفلسطيني، ونزوح عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين، وظهور نحو 1500 مليونير جديد في قطاع غزة ممن كونوا ثرواتهم عن طريق تجارة الأنفاق(سلامة، 2013: 285).

لقد أدخل الحصار الخانق الذي فرض على قطاع غزة كافة مناحي الحياة في حالة من التراجع المستمر في أدائها ونموها، وزاد من مستوى معاناة الأفراد في الحصول على المواد لتغطية حاجتهم اليومية البسيطة، مما شكل ثقلًا على عاتق حكومة حماس يجب أن تعالجه بأي طريقة.

ثانيًا: أداء حكومة حماس في حكم قطاع غزة

إن الحديث عن تجربة حماس في الحكم يقتضي الحديث في عدة مستويات منها: الإداري، والأمني، والمجتمعي الإعلامي والمدني، والسياسي الدولي وبذلك سنبدأ في الحديث عن واقع المستوى السياسي والإداري لحكم حماس.

1. واقع المستوى الإداري لحكومة حماس

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، بدأت ببرجماتية عالية وبأداء منظم تعيد هيكلة كافة المؤسسات والدوائر والوزارات الحكومية، وقد استطاعت الاستفادة من كافة التجهيزات والملفات والأرشيف المتواجد في هذه المؤسسات، وعملت على تطويره، بل وربطت كافة المؤسسات والوزارات والدوائر ببعضها عبر شبكة حكومية خاصة بها، ووظفت التكنولوجيا الإلكترونية وطوعتها لتسهيل عملية الإدارة والرقابة داخل هذه المؤسسات.

فلقد ورثت حكومة حماس جهازًا إداريًا متكاملًا يتمتع بالكثير من المهارات الإدارية والتقنية والأطر التنظيمية، كانت قد طورته السلطة الفلسطينية بشكل واسع معتمدة على المساعدات المالية والتقنية التي قدمتها الدول المانحة، ففعلت حكومة غزة هذه الأطر بطريقة أكثر تماسكًا وفاعلية وإيجابية، بمساعدة موظفي السلطة الذين رفضوا قرار حكومة فياض واستمروا في مزاولة أعمالهم، وبمساعدة كادر متخصص ومحترف، لقد أظهرت وزارات ووكالات غزة مستويات عالية من التنظيم والتنسيق وتبادل المعلومات والدعم المتبادل، وأتاحت للمستخدمين طلب خدماتهم إلكترونيًا، وأظهرت قدرة عالية من الاهتمام بالتدريب والتطوير المؤسسي وللكوادر العاملين بها(صايغ، 2010: 3-4).

استطاعت حماس أن توظف كادرًا وصل عدده إلى 35 ألف موظف ما بين مدني وعسكري، ساعدها في ذلك في ظل محدودية الدخل في قطاع غزة عشرات المؤسسات الدولية العربية والغربية والإسلامية التي نفذت مشروعات إغاثية وتطويرية عديدة في قطاع غزة، وقد واظبت حكومة حماس على تقديم موازنة سنويا لها؛ فقد قدمت موازنتها الأولى عام 2009م بقيمة بلغت 428 مليون دولار حيث اتصفت تلك الموازنة بأنها بدائية جدًا مقارنة بما يجب أن تتصف به الموازنات الحكومية، ثم واصلت حكومة حماس إعداد وتقديم موازنة سنوية لها وتواصل مع ذلك الارتفاع المطرد في قيمتها، ففي العام 2010م بلغت 540 مليون دولار، وفي العام 2011م بلغت 630 مليون دولار و769 مليون دولار للعام 2012م حتى وصلت لمبلغ 890 مليون دولار للعام 2013م، مما يشير إلى مواظبة حكومة حماس على تقديم موازنة كباقي الحكومات(شعبان، 2013).

وعلى الصعيد الشعبي؛ فقد أطلقت حركة حماس وعلى مستوى دولي حملات شعبية لجمع أكبر قدر من المال لمساعدة حكومة حماس، ففي اليمن تم فتح حساب خاص لجمع الأموال، أما في لندن فقد نظم مركز العودة بالتعاون مع جمعية الجالية الفلسطينية في بريطانيا والمنتدى الفلسطيني والنادي العربي ندوة تم من خلالها إطلاق حملة لجمع الأموال لدعم الشعب الفلسطيني، كما أطلق ائتلاف الخير حملة المائة يوم ويوم الثانية لجمع أموال للشعب الفلسطيني، إضافة إلى أن اتحاد

الطلاب السودانيين قام بتدشين حملة لجمع دولار من كل طالب، لدعم حماس واتحاد الشباب السوداني أعلن عن تبرعه بمائتي ألف دولار دعمًا لحماس، ودعا إلى التخلي عن أي دعم غربي، ونظمت جماعة الإخوان في الأردن ملتقىً وطنيًا لمساعدة الشعب الفلسطيني وجمعت حوالي مليون ونصف دينار أردني(الدبس، 2010: 114-115).

لقد استطاعت حماس أن توظف امتداداتها الخارجية بجماعة الإخوان المسلمين، وغيرها لتوفير الدعم اللازم لإدارتها الاقتصادية في ظل حكم غزة، وقد نجحت وبشكل كبير في توفير الدعم المالي المطلوب، ذلك إلى جانب العائدات التي كانت تعود لخزينتها من الضرائب وغيرها في قطاع غزة.

وعلى المستوى الرسمي، فقد زار وزير الخارجية في حكومة حماس محمود الزهار عددًا من الدول العربية استطاع من خلالها حشد التأييد السياسي، وجمع أكبر قدر من التبرعات للاستعاضة عن التبرعات الأوروبية والأمريكية التي انقطعت بعد فوز حماس، فقد حصلت حكومة حماس على مساعدات مالية من جمهورية إيران (الدبس، 2010: 115)، كما دعمت قطر حكومة حماس في العديد من المشاريع، ودعمتها ماليًا ب 50 مليون دولار(البشير، 2012).

كما استطاعت أن توفر من خلال عائدات الأنفاق ما يؤمن جزءاً من نفقاتها الحكومية، وقد اعتمدت حركة حماس على الأنفاق أو المعابر الأرضية كما تسمى منذ الحصار الذي فرض على غزة لإدخال المواد والبضائع والمحروقات . . .الخ من مستلزمات الحياة إلى قطاع غزة، لكسر الحصار الاقتصادي(فرحات، 2014).

وبذلك يمكن القول أن حكومة حماس استطاعت وببرجماتية عالية إدارة شئون الحكم في غزة، وتوفير كافة المواد اللازمة للحياة عبر الأنفاق أو المعابر الأرضية على الشريط الحدودي لقطاع غزة في مدينة رفح المرتبط مع الأرض المصرية.

ولقد استطاعت حكومة حماس تحقيق العديد من الإنجازات من خلال الإصلاح الإداري والمالي داخل المؤسسات الحكومية، ورفع كفاءة العاملين في الإدارات العامة، وتفعيل الرقابة الداخلية، كما استطاعت أن توفر الدعم المالي المطلوب للعملية الإدارية في غزة بعيدًا عن القروض، وأن تكسر الحصار عبر الأنفاق وحملات كسر الحصار الدولية والتي انطلقت من تركيا وغيرها، وعقد العديد من العلاقات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي الذي نفذ عبر مؤسساته العديد من المشاريع الإغاثية والتي بلغت موازنتها ملايين الدولارات كالإغاثة الإسلامية والإغاثة الكاثوليكية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمشاريع التي نفذتها عبر الوكالة الأمريكية للتنمية USAID، لقد استطاعت حكومة حماس اكتساب شكل من أشكال الشرعية وحشد بعض الدول خلفها(الدبس، 2010: 117).

إلا أن جميع هذه الإنجازات التي حققتها حكومة حماس لم تصل إلى حالة إصلاح إداري شامل ومكافحة الفساد بشكل مطلق وذلك لضعف الإمكانيات ولحداثة التجربة ولضعف القوانين التشريعية في المحاسبة وترتيب الوزرات بعد الاستنكافات من الموظفين السابقين وتقديم الأولويات ، ولأنها جاءت بعد حكومة سئية السمعة وديون متراكمة استطاعت حماس سداد الديون السابقة في عهد حكومتها، ولم يكن لحكومة حماس أن تتخلص بهذه المدة الزمنية القصيرة في عمر الحكومات الإصلاحية .

ورغم كل هذه الانجازات إلا أن هناك انتقادات وجهت لحكومة حماس من مؤيديها والعاملين فيها، فقد انتقد المدير العام للوعظ والإرشاد في ركن الأوقاف الشيخ يوسف فرحات الترقيات التي قامت بها حكومة حماس في وزارتها ذاكرًا: "(وكيل، وكيل مساعد، مدير عام ، مدير، رئيس قسم) هي ترقيات تفتقر أولًا إلى المهنية، ثم إلى الأخلاق والوطنية، فضلًا أنها توغر الصدور، وتنمي الأحقاد، لذا ينبغي أن ترتفع الأصوات الحرة بوقف كل الترقيات، وإحالة أمرها لأي حكومة قادمة)"، وأيضًا انتقد النائب يحيى موسى اختيار مسئول في حكومة حماس لوكيلٍ عن طريق القرعة وليس الكفاءة معتبرًا ما جرى من قبل المسؤول نكبة النكبات(شفا، 2014).

أما جرغون فقد اعتبر أن حكومة حماس ساهمت بشكل كبير في إنهاء ظاهرة الفلتان الأمني والحفاظ على الهدوء وسلامة المواطنين وسيادة القانون، وابتعدت عن الواسطة والمحسوبية في بعض الجوانب، ولكن الشفافية والمشاركة وسيادة القانون كانت لا تشمل جميع فئات الشعب، فالشفافية والمشاركة وسيادة القانون كانت تطبق على الجميع باستثناء المحسوبين على حركة حماس والمقربين منها(مقابلة زياد جرغون، 2014/6/16).

ويتفق مع (جرغون) الحوت عضو القيادة المركزية للجان المقاومة الشعبية حيث ذكر: "دائمًا هناك خطاب معلن من قبل حكومة حماس بأن قطاع غزة يمر على المستوى الأمني والشفافية والمشاركة وسيادة القانون في أزهى مراحله، ولكن بالرجوع إلى الواقع وفيما يتعلق بالشفافية التي تعني ضرورة المصارحة بحقائق الأمور للشعب، وفي ظل ذلك نجد أن هناك الكثير من الأمور التي يجهلها الشعب تمامًا، وهناك العديد من القوانين تسن وتفرض لا يفهم الهدف منها سوى تكريس حكم حماس، وكذلك الموازنات العامة والرقابية وغيرها بعيدة تمامًا عن وسائل الإعلام، علاوة على الخلط بين حماس الحكومة وحماس الحركة؛ مما أرخى بظلاله الثقيلة على مبدأ الشفافية ومحاسبة المخطئ، أما المشاركة في مؤسسات الحكم والقرار فهي معدومة فالمشاركة لا تتحقق إلا بإجراء انتخابات عامة يستطيع الشعب من خلالها أن يقول كلمته، ويشارك في اختيار حكومته وفي عملية صنع القرار على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنه في ظل غياب الانتخابات لأكثر من دورتين

متتاليتين يصبح الحديث عن مبدأ المشاركة لا طائل منه، وفيما يتعلق بمبدأ سيادة القانون فهو أمر مرتبط بمبدأ الشفافية والمشاركة، فلا سيادة للقانون في غياب النزاهة والشفافية والمشاركة، حيث أن الأصل القوانين تشرع عبر المجلس التشريعي، والذي ينتخب من الشعب تحقيقًا لمبدأ المشاركة، ونتيجة لغياب المشاركة ونتيجة للخلط بين الحكم والمقاومة وغياب مبدأ الشفافية والنزاهة، ترك ذلك أثرًا سلبيًا على مبدأ سيادة القانون، والتي لا يفهم منها فقط سيادة القانون على فئات الشعب واستثناء فئة بعينها"(مقابلة حيدر الحوت، 2014/6/16).

يرى الباحث أن انتقاد جرغون والحوت لحكومة حماس بخصوص الشفافية والمشاركة وسيادة القانون ، يجانب الحيادية والصواب وذلك لأنه يوجد شواهد كثيرة على أن حماس قامت بعرض المشاركة في الحكومة الوزارية وفي كافة القرارات الوطنية المسئولة على كافة الفصائل وبما فيها فصائل منظمة التحرير ورفضت المشاركة لأسبابها الخاصة ، وأما عن سيادة القانون فقد تم تنفيذ القانون على أبناء حماس في كافة المخالفات القانونية ووصل للحبس والفصل في بعض الأحيان وكان كل أبناء حماس وكوادرها تحت طائلة المسئولية القانونية بينما أشارت كافة التقارير أن سيادة القانون كان الأفضل في عهد حماس على مدار السلطة الفلسطينية ، أما عن الانتخابات هل من المنطق أن تجرى الانتخابات والأجواء غير مهيئة أو تكون الانتخابات في غزة دون باقي الأرض الفلسطينية فهذا لا يحقق المصلحة الوطنية ويعزز الانقسام .

وقد علق الدكتور أحمد يوسف في مقال له حمل عنوان "في إطار المراجعات..حماس والبرنامج الانتخابي وتساؤلات أخرى"، لقد تبنت حركة حماس في برنامجها السياسي للانتخابات 2006م فيما يتعلق ببند الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، النقاط التالية: محاربة الفساد بجميع أشكاله، واعتباره سببًا رئيسًا في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية، تعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة والمحاسبة في التعاطي مع الموازنة العامة في كافة مراحلها (التخطيط والإعداد والنقاش والإقرار والتنفيذ)، تحديث التشريعات والنظم الإدارية بشكل يكفل زيادة فاعلية أجهزة الإدارة؛ لتساهم في تقديم الخدمات بيسر وسهولة في كافة المستويات، إعادة صياغة سياسة التوظيف العام، بما يضمن تكافؤ الفرص لكافة أبناء الشعب الفلسطيني على قاعدة الكفاءة، والحيلولة دون استخدام المنصب للمصلحة الخاصة، محاربة المحسوبيات والوساطات والفئوية في التعيينات والترقيات في كافة المؤسسات العامة، إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات العامة بما يتناسب مع حجم القطاع العام.؟!، ضمان حق المواطن في تقديم الشكاوى إلى الجهات المعنية دون المساس بالحقوق الخاصة أو العامة، وتبني سياسة واضحة تهتم بالعنصر البشري من خلال تنمية القوى البشرية العاملة، وتحقيق الأمن الوظيفي والاستقرار النفسي للعاملين، تحديث تشريعات الإدارة المحلية

لتحقيق مفهوم اللامركزية، والعمل على تفويض السلطة، والمشاركة في اتخاذ القرار)، إلا أن الدكتور أحمد يوسف يعلق على ما تبنته حماس في برنامجها وما بين الفعل السياسي على الأرض بقوله: "بصراحة إن المتابع للشأن الحكومي، سيجد كثيرًا من هذه النقاط ظلت مجرد شعارات وأمنيات، وإن الذي تحقق منها ليس بذات جدوى"(يوسف، 2014).

وفي تصريح له فقد ذكر: "نعم، غالبية الناس يريدون التغيير، فهم غير راضين عن الطريقة التي تحكم بها حركة حماس قطاع غزة، أينما نظرتم تجدون مشاهد حياة بائسة، فأربعون في المائة من سكان قطاع غزة يعيشون في فقر، ومعدل البطالة يقترب من 50 %، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم، ومن المرجح أن تزداد الأمور سوءًا، حيث عدد السكان 1.6 مليون، وسيتضاعف في السنوات الـ 20 المقبلة"(فرحات، 2011).

ربما لم يكن مستوى النجاح لحركة حماس في الحكم بالمستوى المرغوب ولكن الواقع المحيط وذلك ما دفع خالد مشعل للقول في مؤتمر الإسلامية ونظام الحكم الديمقراطي تجارب . . واتجاهات الذي عقد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: "أخطأنا في أشياء ونجحنا في بعضها أقول ذلك للتعريف وليس للتبرير"(مشعل، 2012).

ولقد ذكر م. زياد الظاظا وزير الاقتصاد في حكومة حماس ونائب رئيس الوزراء أن حكومته استطاعت تحقيق أكثر من 45 مليون دولار كإنتاج محلي بالإضافة إلى تحقيق نجاح سياحي محلى وصل إلى قرابة الـ 50 مليون دولار، وبذلك تبلغ الأرباح التي تحدث عنها الظاظا من مشاريع الإنتاج المحلي والمنتجعات السياحية حوالي 95 مليون دولار.

وقد اعتبر يزيد الصايغ أن سياسة حماس في الشأن الاقتصادي كانت تعتمد منهج التجربة والخطأ، وأن هذا النوع من الاقتصاد يفتح المجال للفساد والتلاعب، ومع أن حماس تنفي بشدة وجود حالات فساد، وأن كل ما يقال عن الثروات التي كونتها قيادات حمساوية من تجارة الأنفاق ما هي سوى دعاية مغرضة من الخصوم، وبالذات من أطراف معينة في فتح، بل أن حماس تؤكد أن النشاطات التجارية في القطاع لا تخضع لأي ابتزاز، على عكس ما كان عليه الوضع في عهد الحكومة السابقة. (الصايغ، 2010: 10).

نخلص القول إلى أن واقع إدارة حماس للحكم في ظل الحصار الخانق ، والتضييق المشدد عليها والمؤامرات التي أحكيت لها استطاعت أن تتقدم في الحكم بشكل جيد ، وهذا لا ينفي أن هناك أخطاء وقعت بها الحكومة ، وهذا يقع تحت باب من يعمل يخطأ ، وأن الفساد لا يستثرى في المؤسسات لوجود المحاسبة والراقبة الدائمة من كافة المؤسسات التشريعية والحقوقية والحكومية .

2. واقع الحريات والأمن وحقوق الإنسان في ظل حكم حماس

بعد تفرد حركة المقاومة الإسلامية حماس في حكم قطاع غزة وسيطرتها عليه، بدأت تركز على سياسة فرض الأمن في قطاع غزة، واعتمدت سياسة ضبط السلاح الموجود في أيدي العائلات والأفراد؛ للتقليل من حالة الفلتان الأمني التي كانت منتشرة في قطاع غزة بسبب انتشار السلاح، وانعدام الرقابة عليه.

فيجمع المراقبون، على أن غزة – بعد سيطرة حماس – استتب فيها الأمن بشكل ملحوظ، حيث يؤكد د.ناجي شراب أن "حماس استطاعت فرض النظام، وضبط السلاح، وخفض القيادات العشائرية، والأنشطة الإجرامية والعدائية"(شراب، 2010).

ومارست حماس سيطرة فعالة على وزارة الداخلية، إدراكًا منها لمدى الاستياء الشعبي من غياب القانون والفوضى في الشارع ركزت الحكومة جهودها على تحقيق الأمن، معتبرة إياه قضيتها المركزية، وقد حققت نجاحًا ملحوظًا في هذا الشأن، وفرضت سيطرة النظام والقانون، وباستخدام القوة(سلامة، 2013: 285).

فوفقًا للتقارير الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن؛ فقد شهدت الأرض الفلسطينية جملة من الاعتداءات على سيادة القانون، تنوعت ما بين عمليات القتل والشروع في قتل والاختطاف والشجارات العائلية والاشتباكات بين أفراد الأجهزة الأمنية وفصائل المقاومة، والاعتداءات المسلحة على المؤسسات العامة والدوائر الحكومية في الفترة التي سبقت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة (مواطن، 2005: 23).

واستطاعت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة حماس في غزة القضاء على حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله وأنواعه الذي ساد قطاع غزة ما قبل عام 2007م، والذي طال حياة العديد من المواطنين في ظل غياب الأجهزة الأمنية والقانون.

يذكر داود شهاب المتحدث الرسمي باسم حركة الجهد الإسلامي: "لقد أدارت حكومة حماس قطاع غزة في ظل تحديات كبيرة فرضت على الحكومة، من بينها المواجهة المفتوحة مع الاحتلال في ظل تعطل عمل المجلس التشريعي ودوره الرقابي على أداء الحكومة، والحصار الخانق الذي ما كان لأي دولة ولا كيان في العالم أن يصمد أمامه، ولذلك من الصعب أن تحكم على معيار الشفافية في ظل هذا الواقع، الحكومة كان لديها أولويات:. أن توفر للمواطن احتياجاته الأساسية، وأن تؤمَّن له الماء والكهرباء والدواء، وأن تحمي البلد من كوارث بيئية، فكيف نقيس مدى الشفافية في بلد كانت حكومته تواجه أزمة في الوقود مثلًا، أو كانت أزمة رفع النفايات أو أزمة تلوث مياه الشرب مثلًا أو

تلوث مياه البحر، الحكومة التي أدارت البلد في ظل كل هذه الأزمات وواجهت كل هذا التآمر، ورتبت أولوياتها ووفرت الرواتب لموظفيها وأجهزتها، وتغلبت على كل الضغوطات، معايير الحكم على أداء الحكومة في قطاع غزة التي عملت في ظروف استثنائية تختلف عن مثيلاتها في العالم كله، الحكومة كانت تسعى إلى خلق شركاء في الحكم وفي إدارة شؤون البلد، لكن الظرف السياسي فرض نفسه بقوة، وأدى إلى تمنع القوى الرئيسة، ورغم كل هذه الظروف لكن سيادة القانون أدت إلى حالة من الانضباط العام، والقضاء على ظواهر الفلتان الأمني الذي لم تقدر الحكومات التي امتلكت كل الإمكانيات قبل العام 2006م من منعه بسبب انعدام سيادة القانون والاستخفاف بالقضاء وبأحكامه، ويحسب لحكومة الأخ إسماعيل هنية أنها قضت على الفلتان الأمني، وعلى دوائر النفوذ العائلي والحزبي، وأن المواطن بات يعيش آمنًا"(مقابلة داوود شهاب، 2014/6/16).

أما وزير الثقافة والشباب والرياضة في حكومة حماس محمد المدهون فقد علق بشكل عام على واقع الحكم في ظل إدارة حماس لقطاع غزة: "نجحت حماس في الحكم ولكن مستوى النجاح لم يكن بالمستوى المأمول والتي كانت ترغبه، وهذا يعزى لأنها لم تأخذ الفرصة الكاملة للحكم من أول لحظة؛ حيث لم يتم الاعتراف بنتائج فوزها بالانتخابات دوليًا وإقليميًا، فقد تعرضت من أول لحظة للإسقاط؛ حيث كان مقرر لسقوطها ثلاثة أشهر ولكن ما زالت تحكم وتطبق شعارها (يد تبني ويد تقاوم)، حماس نجحت في الحكم رغم العدوان عليها في غزة وشن حربيين (الفرقان وحجارة السجيل)، إضافة إلى حصارها من أول لحظة ومنع وصول الأموال إليها ووقف كافة الحسابات المالية المتعلقة بها، فعلى المستوى السياسي حماس نجحت وحافظت على الثوابت ولم تتنازل رغم الحصار والعدوان والقتل والتدمير، ونجحت في الحكم لأنها كانت حكومة لا تعترف بإسرائيل ولم ترضخ لشروط الرباعية ووقفت ثابتة أمام كل المؤامرات الإقليمية والدولية التي كانت تستهدف المشروع الفلسطيني لتصفيته، أما على المستوى الأمني، فحماس نجحت بحماية ظهر المقاومة، وبسطت سيطرتها على سلاح الفلتان الأمني وفلتان السلاح الذي كان بأيدي العائلات، وأنهت مشاكل قتل كانت تجري منذ سنوات وجعلت السلاح الوحيد في قطاع غزة هو سلاح المقاومة والجهاد، أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كان هناك نجاح محدود وذلك بسبب وقف الدعم عن غزة، وحصارها وإغلاق المعابر، وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة وللحكومة، فدمروا كامل الوزرات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخيرية المجتمعية، وأقفوا حسابات بنكية تدعم الاستثمار الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، ولم يبقى دعم مؤسساتي لغزة وللمجتمع إلا المؤسسات القطرية والتركية والماليزية، وفي نفس الوقت كان هناك زيادة في احتياجات ومتطلبات المجتمع (جرحى – إعاقات – تدمير البيوت) ورفض إعادة الإعمار في غزة بعد حرب الفرقان والسجيل، إضافة إلى تخريج آلاف الطلاب من الجامعات فزادت البطالة والفقر، لأن الميزانية الخاصة بالحكومة ضئيلة بسبب الحصار المالي والاقتصادي، وإغلاق المعابر وتدمير

القطاع في خلال الحربين، الذي أرهق الموازنة في الحكومة، ورغم ذلك استطعنا توظيف 40 ألف مواطن في الحكومة وتحملنا مسؤوليتنا الوطنية والأخلاقية حينما استنكف موظفين السلطة الفلسطينية، أما على المستوى الصحي فيكفي القول أننا استطعنا الوقوف عند مسؤوليتنا رغم قلة الإمكانات، وصمدنا في الحرب وتعاملنا مع الوضع الطارئ آلاف الجرحى والشهداء، وقمنا بتحسين المستوى الصحي والخدمات الصحية بفضل الله، أما المستوى التعليمي فتطورت المناهج وتطور الأداء العام للمدرسين، وأصبح التعليم ذو أهمية وعلى سلم أولوية الحكومة واستطعنا بفضل الله تقديم نموذج مميز في كافة المستويات التعليمية، وأستطيع أن أقول أن حماس نجحت في الحكم والمقاومة واستطاعت المزاوجة بينهما، بل وهيأت الحكومة بيئة للمقاومة لصنع انتصارات على العدو الصهيوني، وبناء توازن في الرعب ورسم إستراتيجية التحرير القادمة بإذن الله(مقابلة محمد المدهون، 2014/6/16).

وعلى الرغم من سيطرة الأجهزة الأمنية على حالة الفلتان الأمني التي كانت متفشية في قطاع غزة، إلا أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أشارت في تقريرها السنوي الصادر عام 2009 وعام 2010م إلى وقوع العديد من الحوادث والانتهاكات لحقوق الإنسان، فعلى صعيد الحق في الحياة بلغت حالات القتل 244 حالة خلال العامين (2009 – 2010)، منها وفيات الأنفاق التي كانت اضطرارية بسبب الحصار الخانق على الشعب الفلسطيني؛ ولأنه الحل الوحيد للحصول على متطلبات الحياة اليومية لأهالي قطاع غزة، ووفيات بسبب مشاجرات عائلية وحوادث قتل غامضة(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2009: 67) (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2010: 59).

واختطاف المتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني وقتله خلال العام 2011م، والذي قرر التضامن مع غزة منذ عام 2008م(جريدة الأخبار، 2011) واستطاعت حكومة حماس في ساعات قليلة الوصول للجناة ومحاصرتهم فقتلت بعضهم في حالة اشتباك واعتقلت الآخرين وقدمتهم للمحاكمة. ومنذ عام 2011 وحتى نهاية العام 2013م ارتفعت معدلات الجريمة غير المنظمة في قطاع غزة بشكل ملحوظ خصوصًا خلال الأشهر الأولى من العام 2013؛ حيث وصل عدد القتلى إلى ما يقارب أربعين قتيلًا، أي بمعدل ستة قتلى شهريًا (سلامة، 2013: 286).

بينما رد وزير الداخلية فتحي حماد أن معدلات الجريمة انخفضت إلى أدنى المستويات وأننا استطعنا أن نحقق الأمن ، وليس هذا فحسب بل قمنا بعملية إصلاح داخل السجون وعلاجنا الكثير من القضايا الأمنية وحالات الفلتان الأمني ولو قمنا بمقارنة بين الوضع الحالي للوضع الأمني ستجد أن الجريمة أصبحت في أدنى مستوياتها ونسعى دومًا للأفضل وسنحافظ على الجبهة الداخلية ونكون الحصن الحامي المنيع للشعب في وجه الفلتان الأمني .

إلى جانب حالات القتل، فقد سجلت العديد من الاختراقات والانتهاكات على الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة حماس في غزة، فخلال عام 2013م وثق المرصد الأورو متوسطي 84 حالة اعتقال تعسفي، و217 حالة استدعاء، معظمها كان على خلفيات تتصل بالرأي أو الموقف السياسي أو الدعوة إلى التجمع السلمي، كما كثفت الأجهزة الأمنية من حملات الاعتقال خارج نطاق القانون مع الدعوات التي انطلقت للخروج على حكم حماس في القطاع، وسجلت 22 حالة تعذيب أثناء التوقيف تعرض فيها المعتقلون للمعاملة القاسية والمهينة، والشبح المتواصل لعدة ساعات، واللكم والضرب على أنحاء متفرقة من الجسم، إضافة إلى سوء المعاملة، وأن هناك عددًا من المحتجزين تمت إدانتهم ومحاكمتهم استنادًا إلى اعترافات أدلوا بها تحت التعذيب، إلى جانب 7 حالات اعتداء على صحفيين في قطاع غزة أو استدعائهم أو اعتقالهم تعسفيًا من قبل الأجهزة، إضافة إلى 15 حالة أخرى قامت فيها أجهزة الأمن في قطاع غزة باعتقال أو استدعاء كتّاب أو رسامي كاركاتير على خلفية كتابة مقالات أو نشر رسوم تنتقد عمل الحكومة(المشهراوي، 2014).

ويرى الباحث أن هناك حالة إجماع على الأمن في ظل حكم حماس لم يشهده قطاع غزة من قبل وهذا يحسب لحكومة حماس ووزارة داخليتها وأن ما جرى من أخطاء لا يمكن تعميمه على أنه سلوك حكومة ومنهج ممارسة لوزراة الداخلية الفلسطينية بغزة، فضلًا عن حالات كثيرة من الاعتقال أو الاستدعاء تكون بسبب جرائم ارتكبها الأشخاص وليس بسبب انتماءاتهم السياسية.

يذكر جميل مزهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية عن واقع الحريات في غزة: "كما واقع الحال في الضفة الفلسطينية فقد رصدنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرنا من الفصائل ومنظمات المجتمع المدني، الكثير من حالات التعدي على الحريات العامة، ومنع الأنشطة، والاعتداء على المتظاهرين، واعتقال الصحافيين، حيث مارست وما تزال حكومة حماس سياسة القمع، تحت تبريرات حفظ الأمن والنظام، ونحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حذرنا حكومة حماس من التمادي في هذه الممارسات دون جدوى، وفي أكثر من مرة تعرض رفاق الجبهة الشعبية للاعتداء من قبل الأجهزة الأمنية خلال فعاليات احتجاجية نظمتها الجبهة الشعبية ضد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في القطاع، فضلًا عن قيامها بتنفيذ سلسلة اعتقالات بحق رفاقها بسبب مشاركتهم في فعاليات احتجاجية، أو محاولاتهم التعبير عن الرأي بالطرق السلمية التي يكفلها القانون"(مقابلة جميل مزهر، 2014/6/16).

يرى الباحث أن الحكم الذي أطلقه جميل مزهر عن واقع الحريات جاء من باب الخصومة السياسية ولا يستند لحقائق واقعية خاصة أن الحكومة الفلسطينية هي من تقوم بتأمين مهرجانات كافة الفصائل وتعطيهم الحرية لإقامة أنشطتهم بما لا يخالف القانون ولا يتعارض مع أخلاقيات المجتمع الفلسطيني.

ورصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال عام2012- 2013م فقد أشار التقرير إلى وجود حالة من الحرية والعمل الشبابي داخل قطاع غزة وأن هناك تطورات إيجابية في هذا الصدد اختلفت عن الأعوام السابقة بشكل كبير جدًا حيث لأول مرة تقوم حركة فتح بإقامة أنشطة لها داخل قطاع غزة وإقامة مهرجان انطلاقتها لأول مرة منذ سنوات على أرض غزة وحماية المهرجان من قبل الأجهزة الأمنية بغزة، وأشار التقرير إلى أن هناك استمرار بمنع دخول بعض الصحف الفلسطينية الصادرة في الضفة كصحيفة القدس والحياة الجديدة والأيام، (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013: 19-22) .

بينما رد المتحدث باسم حماس برهوم في تصريح على تلفزيون الأقصى ونشر على موقع شبكة فلسطين للحوار: إن قرارات الحكومة بمنع الصحف من دخول القطاع، أو إغلاق مقرات فتح، أو الجمعيات التابعة لها، تأتي ردا على قرارا حكومة فياض التي بدأت بمنع صحيفة فلسطين من دخول الضفة، وإغلاق الجمعيات المقربة من حماس، ومنع أنصارها من تنظيم مسيرات(الأقصى:2012).

كما وتم انتهاك الحق في تكوين الجمعيات بل وإغلاق العديد من الجمعيات الأهلية والتي بلغ عددها حتى نهاية عام 2013م 103 جمعية ومؤسسة ترفض وزارة الداخلية إعادة فتحها(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013: 22).

فيما رد على هذا ثروت البيك مدير عام الشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية ، لمنغلق أي جميعة إلا بالإجراءات القانونية ، حيث نقوم بإخطار الجمعيات التي عليها مخالفات قانونية ومالية وإدارية من خلال مجلس إداراتها بتسوية أمورها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، في حال لم تلتزم الجمعية بالقانون وبتسوية أوضاعها يتم حل الجمعية بقرار من النائب العام ، وفي حال وجود تظلم في هذا يتم حلها عبر القضاء ووزارة الداخلية ملتزمة بكافة الأحكام الصادرة عن القضاء ، وأكد أن وزير الداخلية الشهيد سعيد صيام قرر بتشكيل لجنة برئاستي لإستلام الجمعيات كافة وتسوية أوراقها وتسليمها لمجالس إدارتها ، وذلك بعد أن قام مسلحون من حركة حماس بالسيطرة عليها بعد حادثة تفجير السيارة بالشاطئ ، حيث أكد أنه لم تغلق جمعية إلا بسبب مخالفة القانون إداريًا وماليًا .

ويرى زياد جرغون عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن قطاع غزة شهد في ظل حكم حماس شهد تدهورًا متسارعًا في حالة الحريات العامة، والحقوق المدنية والديمقراطية للمواطنين؛ فلقد مارست حكومة حماس الاعتقال السياسي والتعذيب والإعدامات الميدانية أو غير القانونية، وتقييد حرية الصحافة والتظاهر والاجتماع والاعتداء على النقابات ومؤسسات العمل الأهلي وحلها أو مصادرة مقراتها وممتلكاتها، وفرضت قيودًا على حق السفر والتنقل، والإقامة الجبرية، إلى جانب تعامل حكومة حماس مع هموم المواطنين وآمالهم من ناحية حزبية ضيقة في كافة مناحي الحياة،

فالوظائف الحكومية التي يعلن عنها كانت الكفاءة والمهنية تقع في الدرجة الثانية بعد الحزب والشخصنة والواسطة، فالعدالة لم تتحقق بصورة تامة بين كافة أبناء الشعب الواحد، إضافة إلى توزيع الحصص والمساعدات على المحسوبين على الحزب الحاكم في غزة، دون إنصاف باقي فئات المجتمع(مقابلة زياد جرغون، 2014/6/16).

يرى الباحث أن ما قاله جرغون لا يستند للحقيقة وخاصة أن الجمعيات الإسلامية والمؤسسات التابعة لحكومة حماس تقوم بتوزيع المساعدات على كافة الأسر المحتاجة ولقد كانت الحكومة تقدمها للعمال العاطلين عبر الوزارات والمؤسسات دون تمييز أو محابة ، وأن مسألة الشخصية في التوزيع لا أساس لها لأن الحكومة لا تقوم بالتوزيع حسب معايير الأهواء الشخصية إنما حسب الأولوية المعيشية للعائلات الفقيرة ، وحسب تقديرات وزراة الشئون الإجتماعية ووزارة العمل .

كما أشار جميل مزهر: "لم يشعر مواطنو قطاع غزة خاصة الفئات الشعبية الفقيرة والكادحة بتحقق العدالة والمساواة المجتمعية في ظل إدارة حركة حماس للحكم في غزة، فقد وقعت حكومة غزة في نفس السلبيات التي وقعت بها حركة فتح وحكوماتها المتعاقبة السابقة، حيث مارست سياسة التمييز في الوظائف، وسادت الحزبية في الترشيح للوظائف العامة، وفي أكثر من مجال، فضلًا عن أن معاناة العمال والفقراء استمرت، ناهيك عن أن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها حركة حماس قد كوّنت طبقة جديدة من أصحاب الثروة الجدد الذين استفادوا من التجارة في الأنفاق، ومن التسهيلات التي أعطتها لهم حركة حماس، كما أن حركة حماس قد ناقشت عدة قوانين والتي تهدف إلى أسلمة المجتمع، وتعميم أيديولوجيتها على شعب متعدد الثقافات مما أدى إلى حدوث حالة من الغضب الشديد، ومن بين هذه الممارسات محاولاتها فرض الحجاب على طالبات المدارس والجامعات، والتضييق على الفتيات(مقابلة جميل مزهر، 2014/6/16).

بينما أكد رئيس الوزراء هنية أن "حكومته لا تمس بحرية الناس والفرد والأسرة"، داعيا سكان غزة إلى "التزام هذه القوانين التي تهدف إلى حماية الآداب العامة" واعتبر هنية أن "هذه اللائحة تعبّر عن الفكر الوسطي الذي تنتهجه حماس، وهي منسجمة مع ثقافة الشعب الفلسطيني بغزة، لأنه شعب متدين، ومحافظ وأخلاقه وعاداته اكتسبها من ديننا الإسلامي الحنيف (وزارة العدل :2009)

بينما أكد محمد عوض أما عن سياسة الوظائف فقد أصدر ديوان الموظفين آلية شفافة تسمح للجميع بمعرفة الوظائف وآلية التسجيل فيها وآلية اختيار الموظفين ضمن اختبارات تقيس قدرات المتقدمين للوظائف وهي ليست حزبية إنما آلية نزيهة وشفافة وبإمكان الجميع مراجعة آلية التوظيف ولا يلقي كلامًا من باب الخصومة السياسية والتجريح حسب أهواءه . (الأقصى :2009)

بينما يرى الباحث أن مزهر أطلق حكمًا عامًا على حكم حماس بالحزبية في التوظيف وهو من طلبت الحكومة من حزبه بتقديم كشفًا بأبنائه المستحقين للتوظيف داخل الحكومة من باب أن الحكومة للجميع ، ولكن سرعان ما استنكف أفراد حزبه عن العمل استجابة لقرارات السلطة في رام الله من أجل إفشال الحكومة ، فالحزبية لم تكن في حكومة حماس إنما في الأحزاب التي انصاعت لأمر السلطة تقاضت رواتب وهي لا تعمل.

أما حيدر الحوت فقد اعتبر العدالة والمساواة مفهومين مطلقين لا مجال لتحقيقهما، بشكل كامل، فالعدالة تعني أن الجميع سواسية تحت القانون مع توفر الفرص بشكل متساوٍ لجميع المواطنين، إذ إن تحقيق العدالة هي الأساس لتحقيق المساواة المجتمعية، فسيادة القانون على الجميع مع توفر كافة الظروف والمعطيات لكل المواطنين يعني أن هناك مساواة، وفيما يتعلق بحكومة حماس فيمكن القول بموضوعية أن الفرص لم تتوفر لكافة فئات الشعب بشكل متساوٍ، وخصوصًا الفرص في العمل والتوظيف، وإن كانت توفرت في مجالات أخرى، ومن هنا يوجد خلل في منظومة العدالة والمساواة المجتمعية، صحيح أن العدالة والمساواة المجتمعية مفهومان لا يمكن تحقيقهما بشكل مطلق، إلا أن هناك مستويات تمثل حد أدنى وأقصى لتحقيقهما، وفي حال حركة حماس بقيت العدالة والمساواة المجتمعية في حدودها الدنيا(مقابلة حيدر الحوت، 2014/6/16).

ويذكر الدكتور أحمد يوسف القيادي في حركة حماس فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان؛ أن حركة حماس في برنامجها السياسي الذي طرحته في انتخابات 2006م، نادت ب:"تحقيق مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون، وتساويهم في الحقوق والواجبات، وحماية وتوفير الأمن لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو الانتقام، وحماية الحريات العامة للمواطنين، وضمان حق المواطن في التعبير، وتنفيذ مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعيين والعمل والترقية، ووقف تدخلات الأجهزة الأمنية في منح رخص النشر، ومراكز البحوث، والمطبوعات، ومؤسسات قياس الرأي، وترسيخ ثقافة الحوار، واحترام كل الآراء، بما لا يتناقض مع عقيدة الشعب وموروثه الحضاري، وبناء سياسة إعلامية قائمة على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة، ومراعاة التنوع والتعدد وحق الاختيار، والتوسع في المؤسسات الحقوقية المتخصصة في المجالات المتعددة:(المرأة، الطفل، السجين....وغيرها)، ورعاية المؤسسات الإعلامية، وضمان حق الصحفيين في الحصول على المعلومة ونشرها، وصون الحريات النقابية، والمحافظة على استقلال النقابات، والابتعاد بها عن كل أشكال الهيمنة، والاعتراف بالقوى السياسية وتشجيعها والاستفادة من دورها، ودعم مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.(يوسف، 2014).

وقد اعتبر الحوت وجود بعض الظواهر التي يمكن القول بأنها مؤشر على واقع الحريات في غزة، فأي احتفال أو ندوة أو مسيرة أو ما شابه ذلك، يستلزم الحصول على إذن من وزارة الداخلية، علاوة على النشاط الأمني المكثف المبرر في الصراع مع (إسرائيل)، وغير المبرر في حال تعلقه بالمس بالحياة الشخصية للمواطن العادي، والتدخل في التغطيات الصحفية الإخبارية واعتقال الصحفيين، وبذلك فإن هناك انتهاكًا للعديد من الحريات الشخصية تحت دعاوى الحفاظ على الأمن(مقابلة حيدر الحوت، 2014/6/16).

يذكر داود شهاب: "بأن حكومة الأخ أبو العبد هنية وفرت مناخًا إيجابيًا لعمل المقاومة في قطاع غزة ، وقد استطاعت المقاومة بناء وتطوير قدراتها بشكل مميز، ولعل جولات المواجهة الأخيرة مع قوات الاحتلال في العام 2008– 2009، والعام 2012 كانت مؤشرًا قويًا على ذلك، إضافة لنجاح صفقة "وفاء الأحرار"، وتشكيل جهاز أمن قوي لحماية ظهر المقاومة ، ومحاربة العملاء ، وقد حقق جهاز الأمن الداخلي نجاحات مهمة في هذا الجانب"(مقابلة داوود شهاب، 2014/6/16).

وبذلك يمكن القول أن واقع الحريات وحقوق الإنسان في ظل حكم حماس في غزة ، لم يكن في بدايته وخاصة بعد أحداث 2007 كما هو المطلوب ولكن تتطور الحريات بشكل ملحوظ في كافة المجالات الصحفية والإعلامية والحقوقية والفصائلية على مدار حكم حماس ، ولقد أثبت حكم حماس أن الحريات العامة مرهونة بأخلاقيات الشعب الفلسطيني ، مع الإقرار بأن الخطأ وارد في العمل الحكومي وخاصة في هذا المجال وذلك بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة والحروب المتتالية على قطاع غزة وتدمير المقار الحكومية والأمنية منها خاصة ، جعل عمل وزارة الداخلية والحكومة بشكل عام عرضة للخطأ ، ولكن المؤسسات التي نشأت من قبل الحكومة والمؤسسات الحقوقية والمجلس التشريعي حدّ من الواقع المتكرر في الأخطاء ، بينما كان هناك إجماع على أن سمة هذه الحكومة الانضباط وسيادة القانون ، وأن الشفافية والنزاهة كانت في معظم أداء الحكومة حاضرًا ، وأن المساواة في التوزيع والعدالة الاجتماعية كانت قوية لأنها كانت تعتمد الآليات حسب فئات المجتمع ، وأن أخطاء الحكومة قليلة جدا بالنسبة للحكومات التي سبقتها على كافة المستويات (الأمنية ، والحريات ، النزاهة والشفافية ، الاقتصاد) ، بينما كانت المشاركة غائبة بسبب رفض الفصائل الفلسطينية التعامل مع حركة حماس على أنها حكومة وذلك لأهداف حزبية وتبعية للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير التي تنطوي تحتها ، وأن التقارير التي كانت تخرج لتقييم حكم حماس في هذه المجالات كانت مبنية على خصومة سياسية وليس وقائع ذات براهين على الأرض في قطاع غزة .

المبحث الثالث

المقاومة في ظل إدارة حماس للحكم

أولًا: المقاومة في القانون الدولي

فقد أقرت جميع الدساتير والمواثيق الدولية حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال القائم على أراضيها بل وحماية شعبها من بطشه، وبذلك فهي وفرت للمقاومة شرعية تستند في أساسها على عدم مشروعية الاحتلال الحربي طبقًا لقواعد القانون الدولي المعاصر، وفى هذا الصدد يشير البعض بأن الحاضرين في مؤتمر القانون الدولي الإنساني حرصوا عند وضع قواعد الحماية للمدنيين في الأرض المحتلة وتقنين حق المقاومة على التمييز بين الإرهاب غير المشروع، والمقاومة المشروعة، وذلك حتى لا تختلط قواعد الحماية الإنسانية للمدنيين وقواعد تحريم الإرهاب بأشكاله المختلفة، إلا أنهم لم يصلوا إلى نتيجة محددة، وأوصوا بأن تقوم الأمم المتحدة بالعمل على تنظيم مؤتمر لوضع معاهدة خاصة بالجرائم ضد الإنسانية(زهران، 2010: 8).

وقد أجاز القانون الدولي حالتين للمقاومة الوطنية، تمثلت الأولى في حال استخدامها كأداة لممارسة الحق في تقرير المصير، حيث أكد القانون الدولي على حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده وبشكل حر ومستقل عن أي فئة أو جهة أخرى خارجية، وبذلك فإن جميع الدول ملزمة قانونًا بالامتناع عن أي أعمال تحرم الناس حقهم في تقرير مصيرهم، أو في حصولهم على الحرية والاستقلال، وقد نص على ذلك قرار رقم 3103 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973م، والذي جاء فيه "إن نضال الشعوب في سبيل نيل حقها في تقرير المصير والاستقلال هو نضال شرعي يتفق تمامًا مع مبادئ القانون الدولي، وإن أية محاولة لقمع الكفاح المسلح هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، ولإعلان مبادئ القانون الدولي وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإن المحاربين المناضلين الذين يقعون في الأسر يجب أن يعاملوا كأسرى حرب وفق أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بأسرى الحرب"(كشك، 2006: 1-2).

أما الحالة الأخرى التي أجاز فيها القانون الدولي اللجوء إلى المقاومة هي حالة استخدامها كأداة لإزالة الاحتلال، وقد أصبح القانون الدولي أكثر وضوحًا في هذه الحالة بعد مقاومة الاحتلالين الفاشي والنازي خلال الحرب العالمية الثانية، فقد أكد على سلامة المدنيين وعلى تحريم الاحتلال ذاته

كأداة لاكتساب حقوق إقليمية جديدة، وبذلك فقد أجاز القانون الدولي المقاومة المسلحة خارج مناطق الاحتلال، مقابل موجبات قانونية واضحة ينبغي أن تلتزم بها القوة المحتلة(كشك، 2006: 2-3).

وبذلك فإن المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها وأنواعها هي مقاومة شرعية وقانونية كونها تحمل الحالتين الأولى والثانية، فالشعب الفلسطيني يسعى إلى تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال، وبذلك فإن مقاومته للاحتلال مقاومة مشروعة وقانونية وفقًا لما نصت عليه القوانين والدساتير الدولية، إلى جانب كونه يسعى إلى بناء نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي باستقلالية تامة عن الاحتلال (الإسرائيلي).

وقد أكدت تقارير بعثة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على أن السياسات (الإسرائيلية) في الأرض الفلسطينية المحتلة جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وأن (إسرائيل) في سياساتها لا تميز بين المدنيين والعسكريين وتعمل على إرهاب السكان، وتمارس العقوبات الجماعية مما يشكل انتهاكًا صارخًا للمادة 33 من معاهدة جنيف الرابعة(قوس، 2006: 81).

وبذلك فإن المقاومة الفلسطينية لا تفتقر إلى شرعية دولية، فالحق الثابت هو أن وعد بلفور وقرار التقسيم وقيام دولة (إسرائيل) واحتلالها للمزيد من الأرض وأهدافها التوسعية القائمة، كل هذا يتناقض مع الشرعية الدولية، حيث يعد تحرير الأرض والمقاومة لاستعادتها عنصرين أساسيين في مفاهيم القانون الدولي لا يسقطان منه(كشك، 2006: 11).

ثانيًا: واقع المقاومة الفلسطينية في ظل إدارة حماس لغزة

بدأت المقاومة الفلسطينية فعالياتها منذ ما قبل النكبة الفلسطينية عام 1948م، وتنوعت فعالياتها ما بين المقاومة السلمية بكافة أدواتها من إضرابات واعتصامات وكتابة على الجدران وحرق الإطارات . . . الخ، ومن مقاومة مسلحة وعسكرية بدءًا بالسلاح الأبيض وصولًا إلى الصواريخ المتطورة التي ضربت قلب الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948م.

1. تطور قدرات المقاومة في ظل إدارة حركة حماس لقطاع غزة

لا يمكن لأحد أن ينكر التطور النوعي في قدرات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في ظل إدارة حماس للحكم في قطاع غزة، ولا نعني بذلك بأن المقاومة الفلسطينية لم تكن تمتلك أي قدرات عسكرية قبل عام 2007م، فقدرات المقاومة الفلسطينية وصلت إلى حد تفجير أكثر الدبابات (الإسرائيلية) تطورًا "المركفاة"، والتي ادعى الجيش الصهيوني بأن الألغام الأرضية لا تؤثر فيها.

هذه "المركفاة" صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وزودت دولة الاحتلال الصهيوني بالعشرات منها والتي بدورها قامت بتطويرها وتسويقها للعالم بأنها أقوى وأحصن دبابة، حيث استطاعت المقاومة الفلسطينية في الرابع عشر من مارس آذار 2002م قرب محررة نتساريم، وعبر عبوة ناسفة تزن أكثر من 120 كيلو جرامًا تفجير أول دبابة مركفاة تفجيرًا كاملًا وقتل من فيها في قطاع غزة(دنيا الوطن، 2006).

بدأت الدراسة الحديث عن قدرات المقاومة ما قبل 2006م لتحاول أن توضح التطور الهائل في قدرات المقاومة ما قبل عام 2006م وما بعدها، ودون الخوض في تفاصيل سنوجز أهم التطورات التي حصلت في قدرات المقاومة منذ انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000م وحتى عام 2007م.

حيث تعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل تطورًا في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فقد استخدمت فيها الأجنحة العسكرية التابعة للفصائل الفلسطينية التقنية الإلكترونية عن بعد في مقاومة جيش الاحتلال (الإسرائيلي) في مناطق السلطة الفلسطينية وداخل "الخط الأخضر" (فلسطين عام 48)، تارة عبر الاستشهاديين الملغمين جسديًا بالأحزمة الناسفة في الحافلات، أو أماكن التجمعات (الإسرائيلية) كالملاهي الليلية والمقاهي والمطاعم وتجمعات الجنود ومفترقات الطرق ومواقف الباصات، وتارة عبر زرع الألغام والمتفجرات في السيارات وتفجيرها عن بعد أو قيادتها وهي مليئة بالمتفجرات، والعبوات الموجهة والألغام المؤقتة وصواريخ الهاون والقسام والصواريخ المضادة للدبابات وقذائف الآر بي جي والألغام الخاصة بتفجير الدبابات والعبوات الناسفة عن بعد. . . وغيرها من الصواريخ والأسلحة التي استطاعت يد المقاومة تصنيعها أو الوصول إليها من الخارج، والتي استهدفت كافة التجمعات والمراكز والمناطق (الإسرائيلية) التي تمكنت الأجنحة العسكرية من الوصول إليها(العويصي، 2013: 111-112).

أما بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة فينقسم التطور لمرحلتين:

المرحلة الأولى: تبدأ منذ عام 2007 وحتى عام 2010م حيث بقيت قدرات المقاومة الفلسطينية على نفس أدائها، لكن بدأ التميز فيها بظهور ما يمكن أن نسميه التخطيط الإستراتيجي العسكري في تنفيذ العمليات الفدائية ضد الكيان (الإسرائيلي)، والتي برزت تجلياتها في عملية الوهم المتبدد التي فاجأ فيها الاستشهاديون جيش الاحتلال (الإسرائيلي) من تحت الأرض داخل معسكر للجنود (الإسرائيليين)، أو كما وصفها أبو عبيدة الناطق الإعلامي لكتائب القسام بأنها عملية إنزال من خلف معبر كرم أبو سالم وأنها تحدث لأول مرة، وقد حدثت بتاريخ 25 يونيو حزيران 2006م

باشتراك ثلاثة أذرع عسكرية هي كتائب القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام(مجلة فلسطين اليوم، 2011: 14).

توجت هذه العملية بصفقة وفاء الأحراء التي تم خلالها مبادلة جلعاد شاليط ب 20 أسيرة، و3 أسرى من الجولان وأطلق عليهم صفقة الحرائر، أما المرحلة الأولى فقط شملت 450 أسيرًا و27 أسيرة، والمرحلة الثانية شملت 550 أسيرًا، وبذلك يكون مجموع الأسرى المحررين من سجون الاحتلال 1050 أسيرًا مقابل جلعاد شاليط(المكتب الإعلامي لكتائب القسام، 2012).

وما بين عملية الوهم المتبدد وصفقة وفاء الأحرار وقع العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة والذي أسمته حركة حماس "بحرب الفرقان" أو "الرصاص المصبوب" كما أسماها العدو في ديسمبر كانون أول 2008م يناير كانون ثاني 2009م، التي صمدت خلالها المقاومة وقاومت بكل ما لديها من وسائل، وعلى الرغم من وصول جيش الاحتلال (الإسرائيلي) إلى أواسط مدينة غزة، إلا أنه مقارنة بالقدرات العسكرية الهائلة التي يمتلكها جيش الاحتلال خصوصًا سلاح الجو المتطور، والتكنولوجيا العسكرية المتطورة، فقد صمدت المقاومة الفلسطينية وقاومت ببسالة في هذه الحرب التي طالت مدتها 22 يومًا، خلفت 1440 شهيدًا و5450 جريحًا، و9000 مشردٍ من بيوتهم، وتم تدمير 27 مسجدًا و34 مرفقًا صحيًا، وتضررت 67 مدرسة تعليمية(عز الدين، 2012).

المرحلة الثانية: والتي بدأت مع هبوب رياح ثورات الربيع العربي (الحراك العربي)، التي استطاعت المقاومة الفلسطينية من خلالها الحصول على العديد من الأسلحة والصواريخ المتطورة، وفي تطوير منظومة من السلاح بفضل ما حصلت عليه من خبرات خارجية، إلى جانب الاعتماد على القدرات الذاتية في تطوير الصواريخ التي بدأت تطال قلب الكيان الصهيوني، والذي شكل تغييرًا في قواعد اللعبة العسكرية.

وقد ذكرت صحيفة هآرتس العبرية: "بأن حالة من القلق تسود جهاز الأمن "(الإسرائيلي)" من النوعية المتحسنة للصواريخ المضادة للطائرات التي بحوزة حركة حماس في قطاع غزة، بعدما نجحت الحركة في تهريب صواريخ متقدمة نسبيًا ومن صنع روسي إلى القطاع بعد نهب المخازن العسكرية في ليبيا، والتي ستنعكس على حرية تحليق طائرات سلاح الجو في سماء القطاع والتي تكاد تكون مطلقة أو على الطيران المدني إلى إيلات، وقد بينت الصحيفة أنه منذ بدء الثورات العربية تم تهريب صواريخ من أنواع عديدة إلى القطاع بمبادرة إيرانية، لكن إسقاط نظام معمر القذافي في ليبيا منح "حماس" فرصة لتهريب صواريخ بحجم ونوعية مختلفة، واستغل مهربون الوضع في ليبيا وسرقوا كميات

كبيرة من الأسلحة وبعضها متقدم نسبيًا وتم بيعه لمنظمات ومليشيات سرية وعلى رأسها الفصائل الفلسطينية" (صحيفة هآرتس، 2011).

يذكر داود شهاب: "بأن حكومة الأخ أبو العبد هنية وفرت مناخًا إيجابيًا لعمل المقاومة في قطاع غزة ، وقد استطاعت المقاومة بناء وتطوير قدراتها بشكل مميز، ولعل جولات المواجهة الأخيرة مع قوات الاحتلال في العام 2008– 2009، والعام 2012 كانت مؤشرًا قويًا على ذلك، إضافة لنجاح صفقة "وفاء الأحرار"، وتشكيل جهاز أمن قوي لحماية ظهر المقاومة ، ومحاربة العملاء ، وقد حقق جهاز الأمن الداخلي نجاحات مهمة في هذا الجانب"(مقابلة داوود شهاب، 2014/6/16).

ويعتقد الباحث بأنه لم يكن بالإمكان الوصول إلى القوة الصاروخية والقدرات والتطورات في العتاد العسكري للمقاومة التي استخدمت في ضرب الكيان الصهيوني المحتل في ظل وجود حماس خارج الحكومة، وفي ظل التطورات التي تشهدها المقاومة في الآونة الحالية فإن أي مواجهة مع الكيان (الإسرائيلي) ستختلف فيها المواجهة اختلافًا كليًا بسبب هذا التطور في القدرات العسكرية، حيث يمكن تحديد عاملين ساهما في تطور قدرات المقاومة:

العامل الأول: (عوامل ذاتية): والمتمثلة في رغبة الأجنحة العسكرية الفلسطينية في تطوير قدراتها وأدواتها ووسائلها في مواجهة الكيان الصهيوني، لمحاولة خلق معادلة جديدة على الأرض.

وهو ما طرحه الدكتور محمود الزهار "أن صواريخ المقاومة الفلسطينية التي قصفت العمق الصهيوني في حرب الأيام الثمانية عام 2012م، هي نتائج عقل فلسطيني ودعم عربي وإسلامي مجيد، موضحًا أن مشروع حماس القادم هو "نغزوهم ولا يغزونا"(الزهار، 2013).

العامل الثاني: (عوامل إقليمية): والتي تمثلت في وصول حركات الإخوان إلى سدة الحكم في العديد من الدول العربية خصوصًا في جمهورية مصر، والتي ظهر فيها الفارق ما بين حرب الفرقان 2008م التي أعلن فيها الكيان (الإسرائيلي) الحرب على غزة من القاهرة، وحرب حجارة السجيل 2012م التي أعلن منها الانتصار، إلى جانب حالة الفوضى التي أصابت الدول العربية والتي استطاعت المقاومة أن تستفيد منها لتستورد أكبر قدر من العتاد العسكري والصواريخ والخبرات العسكرية (الأدمغة).

وقد أكد كل من م.زياد الظاظا والدكتور موسى أبو مرزوق بأنه لم يكن بالإمكان الوصول إلى هذا الحجم من التطور والتقدم في القدرات العسكرية ووسائلها، لولا وصول حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى سدة الحكم في قطاع غزة، أي أن حكم حماس لقطاع غزة ساهم ووفر البيئة المناسبة

والملائمة لتطوير قدرات المقاومة العسكرية(مقابلة زياد الظاظا، 2014/6/16)(مقابلة موسى أبو مرزوق، 2014/6/16).

يذكر جميل مزهر: "رغم أننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سجلنا بعد الملاحظات السلبية على أداء حكومة حركة حماس منذ سيطرتها على مقاليد الأمور في القطاع، واعتبرناها إحدى تجليات الانقسام الكارثي، إلا أننا لا ننكر بأن البيئة التي شهدها القطاع خلال هذه الفترة وظروف الحصار الذي فرضه الاحتلال وتبني حركة حماس برنامج المقاومة قد أدى إلى حدوث تطور كبير على بنية المقاومة، ليس في نوعية التسليح والعتاد والتدريب فحسب، بل في بعض التكتيكات الناجحة التي نفذتها الأجنحة العسكرية للمقاومة في مواجهة الاحتلال الصهيوني، والتي أدت إلى حدوث حالة من توازن الرعب، وفي الرد الموجع على جرائم الاحتلال، وتعتبر عملية اختطاف الجندي الصهيوني "جلعاد شاليط" وعملية التبادل التي بموجبها تم إطلاق سراح عدد كبير من الأسرى من أهم العمليات التي شهدتها هذه اللحظة، فضلًا عن تطور قوة الردع في إطلاق الصواريخ وبلوغها مسافات واسعة في عمق الكيان الصهيوني، حيث لأول مرة في تاريخ الصراع يتم ضرب العمق الصهيوني في عاصمته وفي مدينة القدس المحتلة. (مقابلة جميل مزهر، 2014/6/16).

هذا ويمكن تقييم قوة المقاومة من خلال تقييم ما تمتلكه من قوة عسكرية، على الرغم من صعوبة حصر قدرات المقاومة بشكل دقيق، بالنظر إلى السرية المطلقة التي تضربها المقاومة على أدواتها وعتادها التسليحي، بهدف حرمان الاحتلال ودوائره السياسية والأمنية والاستخبارية من القدرة على تحديد بوصلة العمل والأداء، وإرباك رؤاه وتصوراته ومخططاته المختلفة في إطار الصراع الممتد، الذي تلعب فيه المعلومات الاستخبارية دورًا محوريًا بكل المقاييس، ومع ذلك يمكن حصر القدرات الظاهرة للمقاومة التي تم استخدامها بشكل علني ومكشوف إبان حربي الفرقان وحجارة السجيل التي شهدت بروز وسائل وأدوات جديدة استخدمتها المقاومة لأول مرة في تاريخ الصراع مع الاحتلال، على النحو التالي(مركز الدراسات العالمية، 2012: 2-9):

1. قذائف الهاون: لا يتجاوز مداها عدة كيلومترات، وتستهدف أساسًا الشريط الحدودي ومواقع جيش الاحتلال والبلدات (الإسرائيلية) المحاذية لقطاع غزة، وتتنوع ما بين قذائف محلية قذائف مصنعة خارجيًا.
2. الصواريخ محلية الصنع: صواريخ عملت على تصنيعها قوى المقاومة الفلسطينية وألبستها أسماء منسوبة إلى أجنحتها العسكرية، وأهمها:

- **صاروخ قسام "1"**: يتراوح مداه ما بين 2 و3 كيلومترات.

- **صاروخ قسام "2"**: ويصل مداه إلى ما بين 9 إلى 12 كيلومترًا.
- **صاروخ قسام "3"**: ويبلغ مداه إلى ما بين 10 إلى 12 كيلومترًا.
- **صاروخ (M75)**: صاروخ محلي الصنع ذو مدى بعيد طورته المقاومة إبان الحرب الأخيرة "نوفمبر 2012"، ويتراوح مداه ما بين 75 إلى 80 كيلومترا، ويصل قلب مدينتي القدس وتل أبيب.
- **وصاروخا (الناصر1، الناصر2)، وصاروخ (الأقصى) قصير المدى.**

3. الصواريخ غير المصنعة محليًا: صواريخ مصنعة خارجيًا يتم تهريبها من الخارج، وتنقسم من حيث المدى إلى قسمين:

- **صواريخ ذات مدى متوسط:** مثل صواريخ غراد، وهي عبارة عن صواريخ كاتيوشا محسنة. ورغم أن "غراد" روسي في الأصل إلا أن عدة دول في العالم تستطيع تصنيعه، ويتراوح مداه من 20 إلى 40 كيلومترا.

- **صواريخ ذات مدى بعيد:** مثل صواريخ فجر "3" التي يبلغ مداها 40 كيلومترًا، وهي صناعة إيرانية، ويبلغ طوله 3 أمتار ويستطيع حمل رأس حربي وزنه 45 كيلوغراما، وهناك أيضا صاروخ فجر "5" الذي يبلغ طوله 6.5 متر تقريبا، ويبلغ مداه 75 كيلومترا وفق التقديرات العسكرية، ويحمل رأسا متفجرا وزنه 90 كيلوغراما، ويستطيع ضرب مدينة تل أبيب ومناطق داخلية في (إسرائيل). وقد أطلقت قوى المقاومة المختلفة عددًا كبيرًا من صواريخ غراد على البلدات الجنوبية لكيان الاحتلال خلال جولات التصعيد الماضية، وخصوصًا خلال الحرب الأخيرة، كما أطلقت عدة صواريخ فجر"5" على مدينة تل أبيب ومنطقة هرتسيليا شمال تل أبيب التي تبعد قرابة 80 كيلومترا عن قطاع غزة.
- **الصواريخ المضادة للدروع (كورنيت):** وهو صاروخ مضاد للدبابات، ويصل مداه قرابة 5 كيلو مترات، وهو صاروخ روسي يستطيع اختراق مدرعات سمكها 120 سم، ويوجه بالليزر، وتم تزويده بأجهزة استشعار للحرارة للاستخدام الليلي، ويحمل رأسا حربيًا في داخله متفجرات تصل إلى 10 كيلوغرامات، وقد استخدمته المقاومة عدة مرات قبل وأثناء الحرب الأخيرة ضد آليات ودبابات عسكرية (إسرائيلية) على الشريط الحدودي مع قطاع غزة.
- **الصواريخ المضادة للطائرات (أرض/ جو):** وقد استخدمت قوى المقاومة هذه الصواريخ قبل وأثناء حرب الفرقان 2012م، حيث أعلنت مصادر جيش الاحتلال عن نجاة طائرة حربية (إسرائيلية) من صاروخ أرض جو قبل فترة وجيزة من الحرب الأخيرة، فيما تمكنت المقاومة من إسقاط طائرة حربية (إسرائيلية) بصاروخ أرض جو خلال الحرب، كما استهدفت عدة طائرات حربية أخرى. وتقول التقارير إن المضادات الجوية هي من نوع "Igla"، وهو صاروخ "أرض/ جو" روسي الصنع، يطلق عليه أيضا اسم SA-18 وهو من فصيلة صواريخ "سام" محمول على الكتف وتم تزويده برأس متفجرة بوزن 2 كغ، ويبلغ مداه نحو 5 كلم بارتفاع أعلاه 3.5 كلم. كما يمكن أن يكون في حوزة المقاومة صواريخ أقل تطورا وهي سام 7

المحمولة على الكتف أيضا. ولم تستبعد تقارير (إسرائيلية) امتلاك المقاومة عشرات الصواريخ من نوع"Igla-s" المحمولة على الكتف وهو سلاح مكافئ من حيث القدرات لصاروخ "ستينغر" الأمريكي.

- **الصواريخ المضادة للسفن (أرض/ بحر):** وقد استخدمتها قوى المقاومة خلال حرب الفرقان 2012م، حيث أعلنت كتائب القسام عن إصابة بارجة حربية (إسرائيلية) إصابة مباشرة، وفي ذات الوقت أعلنت فيه سرايا القدس عن استهداف بارجة حربية أخرى في عرض البحر.
- **طائرات بدون طيار:** وقد تواطأت إشارتان على استخدام كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس طائرات بدون طيار في إطار الصراع مع الاحتلال، إذ اعترف د. موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بإرسال حركته طائرات بدون طيار قامت بطلعات في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948م خلال حرب السجيل 2012م، وهي إشارة ذات مغزى مهم ودلالة خطيرة على تطور قدرات المقاومة في خضم صراعها مع الاحتلال. أما الإشارة الثانية فتُومض من خلال الاستنتاجات المترتبة على مجرى ومسارات الأحداث التي دارت رحاها إبان الحرب الأخيرة، وخلاصة ذلك أن كتائب القسام أعلنت عن استهداف تجمعات وحشود عسكرية (إسرائيلية) متحركة وغير ثابتة على الحدود مع قطاع غزة، وأهمها بلدة "كريات ملاخي" التي تضم قيادة لواء المشاة، ما أدى إلى إصابات محققة في الوسط العسكري (الإسرائيلي).

إلى جانب ذلك، الانتقال من حالة رد الفعل تجاه الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها الاحتلال إلى إستراتيجية التخطيط العسكري الممنهج والمنظم في المقاومة مع العدو، ومن ذلك يمكننا القول أن تطور القدرات العسكرية للفصائل المقاومة الفلسطينية جاء نتيجة عدة أسباب أهمها:

1. رغبة المقاومة في تطوير قدراتها العسكرية ومنظومتها القتالية في مواجهة جيش الاحتلال (الإسرائيلي)، والذي تم عبر العملية التراكمية للخبرات العسكرية المنقولة من الخارج والمطورة ذاتيًا بفعل أبناء المقاومة.
2. عمليات الحصول على الأسلحة من الخارج عبر الأنفاق والتي بدأت منذ انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000م، عبر الأنفاق المنتشرة على الشريط الحدودي الفلسطيني المصري.
3. التعاون المستمر والدؤوب ما بين فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة والذي ترجم في العديد من العمليات النوعية المختلفة كعملية الوهم المتبدد ما بين ألوية الناصر صلاح الدين وكتائب القسام، أو عملية ميناء اسدود ما بين كتائب القسام وكتائب شهداء الأقصى. . وغيرها من العمليات النوعية.
4. استثمار الواقع الإقليمي السياسي من أجل كسب أكبر قدر من الداعمين للقضية الفلسطينية أو التي تجمعهم مصالح في مقاومة الاحتلال (الإسرائيلي) لتطوير قدرات المقاومة.

2. واقع أداء المقاومة في ظل حكم حماس

اختلفت التوجهات والرؤى حول واقع أداء المقاومة في ظل إدارة حركة حماس لشئون قطاع غزة منذ عام 2007م؛ فجزء يرى أن واقع المقاومة تطور بشكل كبير وأن حركة حماس استطاعت أن تمزج ما بين الحكم والمقاومة في قطاع غزة، في حين يرى جزء آخر أن المقاومة في ظل حكم حماس لم تخرج عن رد الفعل تجاه الممارسات (الإسرائيلية)، مقارنة بالمقاومة المستمرة التي بدأت منذ عام 2000م مع انطلاق انتفاضة الأقصى، والتي لم تتوقف إلا بعد الانسحاب الأحادي الجانب الذي نفذه الاحتلال الصهيوني من قطاع غزة في عام 2005م.

فالعديد من قيادات حماس يؤكدون على أن حركة حماس في ظل حكمها لقطاع غزة استطاعت المزج ما بين الحكم والمقاومة في آن واحد، فقد أكد القيادي في حركة حماس "محمود الزهار" بأن حركة حماس نجحت وأثبتت أنه يمكن المزاوجة بين ما كان يعده البعض نقيضين "المقاومة والسياسة"، وبرهنت لكل المشككين أنهما خطان متوازيان يسير الواحد إلى جانب الآخر، فمنذ تولي "حماس" الحكم التزمت بالخطاب السياسي "المقاوم" كما كان معهودًا عليها قبل الحكم، فلم يخلُ الخطاب من التأكيد على الثوابت والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، مشيرًا إلى أنه وبالرغم من تعرض حكومته إلى حصار ظالم لا مبرر أخلاقيًا ولا دينيًا له، وشن الاحتلال لحربين متتاليتين على قطاع غزة، لم يفلح الاحتلال في تركيع "حماس" ودفعها للتغيير في خطابها المقاوم، وأن الحكومة قدمت التسهيلات الميدانية لفصائل المقاومة على اختلافها، وعملت على تحويل عقيدة الأجهزة الأمنية من عقيدة متعاونة مع الاحتلال ترصد تحركات المقاومين وتضيق عليهم، إلى عقيدة تحميهم وتلاحق من يلاحقهم وتفكك شبكات العملاء الشبكة تلو الأخرى، وهذا كان له الأثر في تطور قوة المقاومة ، فيما أكد الزهار ضربنا نظرية الأمن القومي الصهيوني التي ضحكوا بها على العالم 66 عامًا ، وأسسنا أنه لا ردع لنا بل الردع لهم بعد أن طالت صواريخ المقاومة كل شبر في إسرائيل . (الزهار، 2014).

كما أكد القيادي حسن يوسف في حركة حماس، نجاح الحركة في تنفيذ برنامجها عبر الجمع بين مقاومة الاحتلال وحماية تطلعات الشعب الفلسطيني للحرية، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة له (يوسف، 2014).

واعتبر "يوسف رزقة" الوزير السابق في حكومة حماس في قراءته لسنوات حكم حماس لغزة أن: "حماس، وبعد أربع سنوات أمضتها في السلطة، نجحت في الجمع بين المقاومة والحكم، وبين البندقية والدبلوماسية، وواجهت الحصار والحرب، ومحاولات الإخضاع" (سلامة، 2013: 286).

ويؤكد زياد جرغون عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية بأن حكومة حماس هي حكومة مقاومة وغير ملتزمة بالإتفاقيات الأمنية التي وقعتها السلطة مع الجانب (الإسرائيلي)، وبذلك في عهد حكومتها استطاعت المزاوجة ما بين الحكم والمقاومة (مقابلة زياد جرغون، 2014/6/16).

ويرى الباحث فتحي شلهوب أن حماس دخلت الانتخابات التشريعية تحت شعار حماية خيار المقاومة، إلا أن التشكيك في إمكانية المزاوجة بين العمل السياسي والاستمرار في المقاومة ظل هو الأمر السائد، إلى أن استطاعت حركة حماس أن تنجح عبر ثلاث محطات، وأن تفرض شروطًا جديدة في اللعبة السياسية وتحسين أداء المقاومة، هذه المحطات بدأت بعملية الوهم المتبدد في تموز 2006م بالشراكة مع ألوية الناصر صلاح الدين، والثانية تمثلت في الاحتفاظ بالجندي (الإسرائيلي)، والأخيرة تفعيل حرب الصواريخ، واعتبر أن وجود حركة حماس في الحكومة أدى إلى تواجد عدة اعتبارات مهمة هي (شلهوب، 2010: 150):

1. تحييد قوى الأمن الفلسطينية عن لعب أي أدوار سلبية أو متعارضة مع أداء المقاومة والذي اشتمل على وقف عمليات مطاردة وملاحقة ومساءلة المقاومين.
2. إنشاء قوى أمنية يمكن اعتبارها امتدادًا للمقاومة ومسانداً لها.
3. التقدم نحو إعادة صياغة الواقع المؤسسي الفلسطيني من حيث الولاء والنظرة للمقاومة.
4. توسيع إطارات عمل وحضور قوى المقاومة شعبيًا ورسميًا، وهو ما سينعكس على تحسين الإمكانات وتطوير القدرات المالية والعسكرية واللوجستية للمقاومة.

ويعتبر جرغون أن المقاومة المسلحة في ظل حكومة حماس استطاعت أن تحقق خطوات ملموسة خصوصًا بالتسليح وتطوره ، أو التدريب والتأهيل؛ حيث كانت تسمح الأجهزة الأمنية بغزة والتي كانت تحت سيطرة حماس بذلك، وهي تختلف عن الأجهزة الأمنية في الفترات السابقة، حيث كان التنسيق الأمني مع الاحتلال ومنع التسليح للمقاومة ومحاربة فصائل المقاومة، فواقع المقاومة حاليًا أفضل بكثير من واقعها في ظل أجهزة السلطة السابقة (مقابلة زياد جرغون، 2014/6/16).

وقد اعتبر الحوت أن أكبر الإنجازات التي حققتها المقاومة في حكم حماس هو زيادة حجم شرعية معظم الفصائل، وفتح المجالات أمامها لتوفير الدعم اللوجستي الخارجي، والتجهيز بأسلحة متنوعة ، وإن ظلت كل هذه الفصائل تحت مستوى تسليح حركة حماس بمراحل، إضافة إلى محاولة حركة حماس فرض رؤيتها في إدارة الصراع مع الصهاينة على كافة الفصائل(مقابلة حيدر الحوت، 2014/6/16).

وفيما أكد أشرف جمعة النائب عن حركة فتح بالمجلس التشريعي، إن حركة حماس وحكومتها في غزة طورت عمل المقاومة بشكل كبير جدا لا يمكن أن ننكره ، وأن قدرات المقاومة قد تضاعفت

في ظل حكم حماس وأن هذا يعزز المشروع الوطني الفلسطيني في التحرير ، وقال لابد الآن من أن نشكل استراتيجية موحدة للفصائل جميعًا حول ما نريده في المرحلة المقلبة ولا يتفرد أحد من الفصائل بقرار الحرب أو السلم حتى تكون جبهتنا أقوى وخيارتنا أنضج بما يتناسب مع المصلحة الوطنية .

ويرى الأمين العام لحركة الأحرار خالد أبو هلال، أنه منذ أن تم تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة " حكومة حماس"، حدث تغيير استراتيجي على جوهر العلاقة بين فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة وبين الحكومة ووزارة الداخلية بأجهزتها الأمنية المختلفة من جهة أخرى؛ فبعد أن كانت أجهزة أمن السلطة المرتبطة باتفاقيات أمنية مذلة مع الكيان الصهيوني وتمارس التنسيق والتعاون الأمني مع العدو ضد كافة فصائل المقاومة، وتبذل كل الجهد من أجل اعتقال المقاومين، وسحب سلاحهم، ومحاولة استئصال وجودهم، تم قطع كل أشكال العلاقة مع العدو الصهيوني وفي مقدمتها علاقة التنسيق والتعاون الأمني، وتم إعادة صياغة العلاقة من جديد بين الحكومة الفلسطينية عمومًا ووزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية خاصة وبين كافة فصائل المقاومة على أساس من الشراكة في المشروع الوطني والتكامل في أداء الأدوار والمهمات الوطنية، الأمر الذي أسس لمرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني الفلسطيني، ومن أهم العلامات الفارقة التي ميزت واقع المقاومة في ظل حكم حركة حماس(مقابلة خالد أبو هلال، 2014/6/16):

1. توفير بيئة رسمية وحكومية حاضنة للمقاومة.
2. توفير مواقع ومقرات تدريب خاصة بكل فصائل المقاومة.
3. تسهيل تحرك قادة وعناصر المقاومة الأمر الذي ساعد في إنجاز مهمات التمويل والتسليح والتصنيع وتطوير قدرات المقاومة.
4. قيام وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية بحماية ظهر المقاومة وتنظيف وتطهير الجبهة الداخلية من العملاء، الأمر الذي وفر السلامة الأمنية لعناصر المقاومة.

أما وجهة النظر الأخرى فترى أن المقاومة الفلسطينية تراجعت في ظل حكومة حماس واعتمدت منهج الفعل ورد الفعل ليس أكثر، وأنها أصبحت تحقيقًا لمصالح سياسية ضيقة خاصة لا للمصلحة العامة للشعب الفلسطيني، وأن المقاومة منذ أن انطلقت انتفاضة الأقصى عام 2000م وهي في تقدم وتطور مستمر، ولم تتوقف أو تعترضها أي عائق أو مانع حتى الأجهزة الأمنية التي ساهمت عبر الكتائب المختلفة لفصائل منظمة التحرير، وقدمت العديد من الشهداء خلال هذه الانتفاضة، بل ومارست دورها الوطني في حماية القيادات المطلوبة للكيان (الإسرائيلي).

ويستشهدون بتراجع المقاومة من خلال قرار صدر عن وزير الداخلية فتحي حماد في 2 فبراير شباط 2014م وعن قائد الشرطة العميد أبو عبيدة الجراح في 28 يناير كانون الثاني 2010م، والذي

احتوى مضمونه على ضبط المناطق التي يتم إطلاق الصواريخ منها ومتابعة واعتقال كل من يقوم بإطلاق الصواريخ ولو اقتضى الأمر استعمال القوة وإطلاق النار(حماد، 2014)، ذلك في ظل انتشار عناصر القسام والأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس على الحدود وملاحقة مطلقي الصواريخ، مع تصريح الدكتور محمود الزهار الذي اعتبر مطلقي الصواريخ من قطاع غزة متمردين على فصائلهم، وأقر بوجود خلافات في صفوف حركته لا ترقى إلى درجة الصراع(الزهار، 2010)، وتصريح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لصحيفة الحياة اللندنية سنعترف ب(إسرائيل) وسندير المقاومة حسب الظروف(مشعل، 2010). إضافة إلى الاشتباكات التي حصلت بين الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس ومجموعات من سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي بعد أن حاولت إطلاق الصواريخ باتجاه المستوطنات (الإسرائيلية) في 7 يناير 2010م، وقد أعلنت سرايا القدس الجناح المسلح لحركة الجهاد الاسلامي أن حكومة حماس اعتقلت أربعة من عناصرها كانوا يعدون لتنفيذ عملية عسكرية، وأجبرتهم على توقيع تعهد باحترام التهدئة غير المعلنة مع (إسرائيل) (فراس، 2010).

ويرى الباحث أن التهدئة لم تكن بين حماس والوسيط إنما كانت بين فصائل المقاومة والوسطاء المصريين وأن الحكومة كانت تلتزم بما يتم التوافق عليه وطنيًا ، وأن خروقات التهدئة كانت فردية إنفعالية ليست مبنية على قرار فصائلي وكان من الواجب على الحكومة أن تبقى محافظة على التوافق الوطني بأي شكل من الأشكال ، وكانت تتعامل حماس مع الخروقات من خلال قادة التنظيمات ومنسقيهم .

يذكر جميل مزهر: "اعترضنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على مصطلح الجمع بين الحكم والمقاومة؛ ففي بعض الأحيان حجّم وجود حركة حماس في السلطة يد المقاومة في أكثر من مناسبة خصوصًا بعد التوقيع على اتفاق التهدئة بعد ثمانية أيام من العدوان ورد المقاومة الموجع في قلب الكيان، فضلًا عن بعض الممارسات الخاطئة التي ارتكبتها حكومة حماس في القطاع من انتهاك لحرية الرأي والتعبير، وإغلاق المؤسسات، والتضييق على وسائل الإعلام قد أساء إلى حركة حماس وجناحها العسكري كفصيل مقاوم، ولذلك كان موقفنا واضحًا في الجبهة الشعبية هو أنه لا يستطيع أي فصيل أن يجمع بين السلطة والمقاومة في آن واحد، ونصحنا آنذاك حركة حماس أن تختار بينهما، انطلاقًا من حرصنا على أن حماس هي جزء أصيل وأساسي في الساحة الفلسطينية، ولها رصيد جماهيري كبير، وأن الصراع على كعكة السلطة لن يزيد من أرصدة حماس أو حكومتها(مقابلة جميل مزهر، 2014/6/16).

ويرى حيدر الحوت عضو القيادة المركزية للجان المقاومة الشعبية: "بأن الحكم هو علاقة بين آمر ومأمور، يفرض القوانين بالقوة، أما المقاومة فهي إرادة إحداث التغيير نحو الأفضل وهي قائمة

بين طرفين يسعى كل منهما لتغليب إرادته تحقيق أهدافه، وبذلك هناك عدم التقاء بين مفهومي المقاومة الهادفة للتغير والحكم الهادف للبقاء، ومن هنا تأتي صعوبة المزاوجة بين الحكم والمقاومة، فالمقاومة في حل من ارتباطات عدة، ولا تحمل إلا إحداث التغيير، أما في الحكم فالأمور متشعبة، فهناك إرتباطات إقليمية ودولية، وإدارة لشئون المواطنين اقتصاديًا واجتماعيًا وصحيًا وكافة مناحي الحياة، ومن هنا تأتي المعضلة في صعوبة المزاوجة بين الحكم والمقاومة، فمهما كانت الإمكانيات فلابد لها أن تستنزف في اتجاه وتترك الآخر، فالاهتمام بالمقاومة سيكون على حساب تسيير شئون المواطنين والعلاقات الدولية والإقليمية، والعكس صحيح، وبذلك لا يمكن القول بأن حركة حماس نجحت في المزاوجة بين الحكم والمقاومة، ولكن يمكن القول أن حركة حماس بقيت محافظة على صورتها كحركة مقاومة مع أنها حاولت الفصل بين حماس الحكومة وحماس المقاومة، إلا أن التضارب في الصلاحيات والاختصاصات أدى لفشل الفصل، فهناك خلط ما بين الموقع الحكومي والموقع التنظيمي، فهناك استعانة بالموقع التنظيمي لتقوية الوجود الحكومي، ومن ثم فقد وقعت حماس في مأزق الجمع بين الحكم والمقاومة، فلا هي أجادت ممارسة الحكم بتحقيق الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعية والاقتصادية، وفي نفس الوقت تراجع فعلها المقاوم إلى درجات متأخرة"(مقابلة حيدر الحوت، 2014/6/16).

يرى الباحث أن النسب الإحصائية التي درستها هذه الدراسة صفحة (114) تنفي ما يقوله الحوت جملة وتفصيلًا ، حيث أن حركة حماس حصلت على نسبة 78.2% في قدرتها على الجمع بين الحكم والمقاومة ، بل وذهبت الدراسة إلى أن وجود حماس في الحكم ساهم في صناعة استراتيجية التحرير لدى فصائل المقاومة .

فقد فسر طلال عوكل موقف حماس "بأنها تعمل على وقف إطلاق الصواريخ لأنها تخشى الرد (الإسرائيلي) الذي يهدد بالقضاء عليها أو إضعافها، وتدرك أنها في موقع مسؤولية في غزة وستواجه الرد (الإسرائيلي) وتدفع ثمنه لوحدها، وقد أوضحت حكومة حماس موقفها من خلال طاهر النونو المتحدث باسم الحكومة حيث بيّن أن الحكومة تسعى للحفاظ على التوافق الوطني، وأنها أبلغت الفصائل أن قرارنا لن يختلف عنهم بشأن إطلاق الصواريخ والحكومة ستدعم قرارهم، وأن حماس لا تخشى على رؤوسها ولا على قادتها ولا على الحكم"(الوعد، 2010).

أما هاني حبيب فقد أشار إلى أن "المقاومة في عهد سلطة فتح لا تختلف عنها في عهد سلطة حماس، وإن لم يكن هناك توافق على الوسائل والأهداف فستبدو شكلًا من أشكال الإضعاف من الناحية الفعلية للمقاومة ودورها واستهدافاتها، وأكد على أن المقاومة حين تصبح وسيلة للوصول إلى غايات سياسية يحتدم المأزق، وتضحية المقاومة لا قيمة لها، وأن تنفيذ فصائل المقاومة الفلسطينية

لعمليات ضد الاحتلال لابد من أن تكون ضمن توافق كامل على الوسائل والكيفية والأهداف، وإلا فستبدو مجرد إطلاق نار، ولن تحقق توازنًا في ميزان القوى، وأن المقاومة أصبحت تستخدم في الصراعات الداخلية على حساب توجيهها ضد الاحتلال، مبينًا أنه يجب أن تكون حسابات المقاومة على أساس الإخلال في ميزان القوى مع العدو (الإسرائيلي)، وليس لحسابات داخلية، وأن حركة حماس في إطار منعها لفصائل المقاومة الفلسطينية في غزة من تنفيذ عملياتها ضد الاحتلال، ذلك لاستثمار المقاومة وشعاراتها لصالح التأزيم الداخلي أكثر من أن يكون موجهًا إلى العدو"، وقد خالفه في الرأي عدنان أبو عامر حيث أوضح أن تشبيه ما تفعله حركة حماس بما فعلته سلطة فتح في السابق من منع المقاومين من ممارسة عملهم، واعتباره خيانة، أو غدرًا بالمقاومين، تشبيه قد يكون غير دقيق عمليًا، والأسباب لديه أن الاعتبارات بين الضفة وغزة مختلفة، بالإضافة إلى أن حجم التواجد (الإسرائيلي) العسكري في قطاع غزة لا يقترب بأي حال من الأحوال بحجم التواجد (الإسرائيلي) العسكري في الضفة الغربية، وأن التواجد (الإسرائيلي) العسكري والاستيطاني في الضفة الغربية يوفر أهدافًا جاهزة للمقاومة الفلسطينية، وليس كما هو الحال في غزة(عوض الله، 2011).

وقد صرح سامي أبو زهري الناطق باسم حركة حماس أن "واقع الحكم في غزة لا يتعارض مع مشروع المقاومة"، وأن "حماس نجحت في المزج بين المقاومة والحكم، وأن حماس لم توقف المقاومة، وأنها تتبع إجراءات تكتيكية تحافظ من خلالها على قيادات المقاومة الميدانية، بعكس الضفة الغربية حيث لا يوجد مقاومة، بينما تمارس السلطة إلغاء ثقافة المقاومة وتلاحق المقاومين وتسلمهم للاحتلال"(أبوزهري، 2010)، وأكد هاني البسوس أن حماس تمكنت من تقديم واقع يجمع بين المقاومة والحكم برغم حجم المؤامرة عليها(البسوس، 2014).

وقد اختلف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل مع سامي أبو زهري حيث ذكر أن حركة حماس حاولت الجمع بين المقاومة والسلطة وهذا أمر صعب، ولكن حماس بقيت مقاومة ومع المقاومة(مشعل، 2012)، وقد وافقه في الرأي الدكتور وليد المدلل الذي اعتبر دخول حماس للسلطة كان ضمن ضروريات أوجبها الواقع الفلسطيني، تمثلت في حالة الاستهداف من قبل (إسرائيل) من جهة ومن قبل السلطة الفلسطينية من جهة أخرى، كأحد الالتزامات الأمنية تجاه (إسرائيل)، وأن حماس دخلت السلطة لتحمي نفسها وتحمي مشروع المقاومة، وأن هناك صعوبة بالغة جدًا في الجمع بين المقاومة والعمل السياسي، فظروف واشتراطات السياسة لا يمكن أن تتناسب مع المقاومة، وبالتالي لا يمكن القول بأنه يمكن الجمع بين الاثنين دون ثمن(فروانة، 2011) ، ويوافقهما صلاح البردويل القيادي في حركة حماس الذي أوضح بأنه توجد صعوبة في المزاوجة بين العمل السياسي والعمل المقاوم، وهو اعتراف صريح بعدم قدرة حماس على ممارسة المقاومة بجانب ممارسة الحكم في البيئة السياسية الفلسطينية(الدجني، 2010: 14).

يرى الباحث أن استنتاج الدجني لا يتمتع بالدقة ، هذا لأن صعوبة الجمع بين الحكم والمقاومة لا تعني عدم القدرة ، ولأن القدرة على المحافظة على الثوابت والحقوق الفلسطينية والتطور العسكري للمقاومة هو قمة العمل المقاوم ، أنه لا يمكن فصل الحكم عن المقاومة.

ويعتبر الحوت أن المتابع لنتاج فعل حركة حماس المقاوم في هذه الفترة يجد تراجعًا ملحوظًا عما كان عليه سابقًا؛ فقد أصبحت المقاومة مجرد رد فعل على الاعتداءات الصهيونية ولا مبادرة فيها، وفيما يتعلق بحركات وفصائل المقاومة في قطاع غزة فإنه في بداية حكم حماس كان هناك دعم واضح ومبارك لكل عمليات المقاومة، ولكن هذا الدعم بقي إعلاميًا فقط، وتراجع بشكل عملي، نتيجة لتورط حماس في ممارسة السلطة في القطاع، وما ترتب على هذه الممارسة من مصالح، تتطلب التخلي بشكل تدريجي عن العقلية البحتة للفكر المقاوم، والانتقال تدريجيًا إلى الالتزام بكل شروط ومتطلبات ممارسة السلطة حفاظًا على البقاء(مقابلة حيدر الحوت، 2014/6/16).

ويرى الباحث أن هذا مخالف للواقع خاصة أن من كان يقود العمل الجهادي العسكري المقاوم هم أبناء كتائب القسام وهم من نفذوا عملية الوهم المتبدد بمشاركة إخوانهم في فصائل المقاومة والتي أسر فيها شاليط وتم مبادلته بآلاف الأسرى وهم الذين قادوا المواجهات في حرب 2008–2009 ، 2012م وأبدعوا فيها على كافة المستويات الجهادية المقاومة وجعلوا العدو يرضخ لشروط المقاومة ، بالأضافة إلى عمليات الإعداد والتدريب وحفر الأنفاق والانتقال من اطلاق الصواريخ من على سطح الأرض إلى باطن الأرض وتطوير صناعة الصواريخ وضرب عمق الكيان الصهيوني ، لم يكن ليتحقق هذا وحماس خارج الحكم ، والدليل على هذا أن الضفة أصبحت في حالة موت سريري لا تستطيع أن تتحرك بسبب الحكومة الموجودة والتي اعتبرت التنسيق الأمني مقدس وخيار التسوية هو الخيار الوحيد .

الخلاصة

تناولت الدراسة في هذا الفصل أسباب وعوامل فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وقد استنتجت أن جوهر هذه العوامل تعلق بالبنية الداخلية لحركتي فتح وحماس، فحالة الترهل في البنية الداخلية حركة فتح والأداء السلبي في الحكومة، في مقابل التماسك الشديد في البنية التنظيمية لحركة حماس وفعاليتها العالية في المقاومة المبنية على الأيديولوجية الدينية كانت من أهم العوامل التي ساهمت في فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية.

وقد وجدت الدراسة أن حركة حماس أدارت الحكم في قطاع غزة في ظل حصار سياسي واقتصادي شديد وخانق، أثَّر على الأداء الحكومي لحركة حماس، إلا أنها استطاعت أن تخرج من هذا الحصار عبر الأنفاق الأرضية على الشريط الحدودي المصري الفلسطيني، حيث استطاعت أن تدخل من خلالها كل مستلزمات واحتياجات الحياة لقطاع غزة، وقد ارتقت حكومة حماس بمستوى الأداء الإداري داخل مؤسسات السلطة في قطاع غزة، ونجحت في تطوير منظومة إدارية معتمدة على التكنولوجيا والطاقات والكفاءات البشرية في غزة. أما على مستوى الحريات والأمن والمجتمع المدني، فقد وجدت الدراسة أن حكومة حماس استطاعت التقليل من حالة الفلتان الأمني بشكل كبير جدًا وملحوظ، وأن الحريات كانت بحالة جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء التي وقعت في السابق من حكمها .

أما واقع المقاومة فقد تطورت قدرات المقاومة بشكل ملحوظ ونوعي في ظل حكم حماس خصوصًا بشكل عام بعد انطلاق الثورات العربية أواخر عام 2010م بشكل خاص ، حيث استطاعت أن تضرب قلب الكيان الصهيوني بالصواريخ المتطورة، وأن واقع الجمع ما بين الحكم والمقاومة صعب في مرحلة التحرر وله ثمنه ، لما للحكم من تبعيات سياسية والتزامات على المستوى الدولي والمحلي، وللمقاومة من غايات وأهداف لا يمكن أن تنسجم مع التزامات الحكم، وأن أي حرب قادمة مع العدو سوف تكون مختلفة من حيث المواجهة خصوصًا في ظل التطور في القدرات العسكرية للمقاومة في قطاع غزة ، الالتفاف الجماهيري حول المقاومة ، وإقبال الشباب للعمل العسكري مع التطور الإعداد العسكري ، الذي نقل العمل المقاوم من مجموعات متفرقة إلى جيش شبه نظامي له خططه واسترتيجيته في التعامل مع العدو بما يتناسب مع حجم جرائم العدو .

وبالرغم من حالات الجدل ما بين واقع المقاومة والحكم في غزة في ظل حكم حماس ، يمكن القول بأن المقاومة كانت في أفضل حالاتها بالنسبة للبيئة المحيطة بها والحصار المفروض عليها والمؤامرات التي تحاك ضدها داخليًا وإقليمًا ودوليًا ، ولا يمكن القول بأن واقع الحكم في ظل حركة حماس لم يخلُ من الأخطاء، فكل الحكومات تخطئ وتصيب، وحكومة حماس كباقي الحكومات

أصابت في أمور وأخطأت في أمور أخرى، وأنه تبقى رؤية الحكومة الحاملة والمتحملة مسئولية شعب قطاع غزة لها توجهاتها وإستراتيجيتها في إدارة الحكم والمقاومة معًا بما يحقق رؤيتها وينجز أهدافها ، وأن وجودها في الحكم هو كان البداية الحقيقية لمشروع التحرير من خلال تطور قدرات المقاومة على كافة الأصعدة والمستويات ، واستطاعت المقاومة الفلسطينية ضرب نظرية الأمن القومي الصهيوني واستراتيجياتها العسكرية في غزة وجعلت الخطط الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية للكيان الصهيوني فاشلة في تحقيق أمن إسرائيل أو حماية نفسها من المقاومة الفلسطينية

واستطاعت المقاومة الفلسطينية ضرب نظرية الأمن القومي الصهيوني واستراتيجياتها العسكرية في غزة وجعلت الخطط الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية للكيان الصهيوني فاشلة في تحقيق أمن إسرائيل أو حماية نفسها من المقاومة الفلسطينية .

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات

مقدمة

تطرح الدراسة في هذا الفصل وصفًا لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وصدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل الدراسة.

منهجية الدراسة

إن الدراسة القائمة تستوجب الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأن المنهج الوصفي يساعدنا في دراسة طبيعة نشأة وتكوين الظاهرة ووصفها بكافة جوانبها وحيثياتها، والتحليلي يساعدنا في تحليل مشكلة الدراسة وتفسيرها وتبيان أسبابها ومسبباتها .

كما ستستند الدراسة إلى المنهج التاريخي للرجوع إلى ما كتب عن المشكلة قيد البحث تاريخيًا منذ نشأتها وحتى آخر مراحل تطورها وتشكلها.

ومنهج صنع القرار من خلال معرفة المدخلات التي تؤثر على صنع القرار لدى حركة حماس من معرفة البيئة التي تحيط بتلك العملية والأيدلويوجية ، التي أسست هذا النظام ، وأيضا معرفة تأثير كل ذلك من خلال المخرجات من قرارات صدرت عن ذلك النظام .

طرق جمع البيانات

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات:

1. البيانات الأولية:

تم الحصول عليها بالبحث في الجانب الميداني وتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for Social Science)، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، إلى جانب إجراء بعض المقابلات مع الشخصيات ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث.

2. البيانات الثانوية:

قام الباحث بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بتجربة حركة حماس في الحكم وانعكاسها على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد العاملين بالجامعات الفلسطينية (الأزهر والإسلامية والأقصى) في التخصصات(علوم سياسية، إدارة واقتصاد، إعلام، تاريخ، اجتماع) وقد تكون مجتمع الدراسة من (34) محاضرًا بجامعة الأزهر غزة، و(54)محاضرًا بالجامعة الإسلامية، و(22) محاضرًا بجامعة الأقصى، وبذلك يصبح حجم مجتمع الدراسة الكلي (110) أفراد.

أما عينة الدراسة فقد اعتمدت على أسلوب الحصر الشامل لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات وذلك لصغر حجم المجتمع، تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (110) محاضرين، وتم استرداد (84) استبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة بعد فحصها والتأكد من سلامتها (84) استبانة.حيث تم توزيع (84) استبانة. والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

أولًا: البيانات الأولية

1.الدرجة العلمية:

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	5	6
ماجستير	27	32.1
دكتوراه	40	47.6
أعلى من دكتوراه	12	14.3
المجموع	**84**	**100.0**

يبين الجدول رقم (2) أن 47.6% من عينة الدراسة هم من درجة الدكتوراة، و32.1% من درجة الماجستير، و14.3% من درجة أعلى من دكتوراة (أستاذ مشارك – أستاذ دكتور)، و6% من عينة الدراسة من درجة البكالوريوس.

2. التخصص العلمي:

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
العلوم السياسية	18	21.4
الإدارة والاقتصاد	27	32.1
علم الاجتماع	10	11.9
الإعلام	14	16.7
التاريخ	15	17.9
المجموع	**84**	**100.0**

يبين جدول رقم (3) أن 32.1% من عينة الدراسة تخصص إدارة واقتصاد، و21.4 % من عينة الدراسة من تخصص العلوم السياسية، و17.9% من تخصص التاريخ، و16.7% من تخصص الإعلام، و11.9% من تخصص علم الاجتماع.

3.التأييد السياسي:

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التأييد السياسي

التأييد السياسي	التكرار	النسبة المئوية
فتح	17	20.2
حماس	39	46.4
الجهاد الإسلامي	1	1.2
فصائل أخرى	3	3.6
مستقل محايد	24	28.6
المجموع	**84**	**100.0**

يبين جدول رقم (4) أن 46.4% من عينة الدراسة من مؤيدي حركة حماس، بينما 28.6% من المستقلين المحايدين، و20.2% من مؤيدي حركة فتح، و3.6% من مؤيدي فصائل أخرى، و1.2% من مؤيدي الجهاد الإسلامي.

4.الجامعة:

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجامعة

الجامعة	التكرار	النسبة المئوية
الجامعة الإسلامية	37	44
جامعة الأزهر	29	34.5
جامعة الأقصى	18	21.4
المجموع	**84**	**100.0**

يبين جدول رقم (5) أن 44% من نسبة أفراد العينة من الجامعة الإسلامية، و35.5% من عينة الدراسة من جامعة الأزهر، و21.4% من جامعة الأقصى.

أدوات الدراسة

استخدم الباحث في دراسته الأدوات التالية:

المقابلات حيث أجرى الباحث عددًا من المقابلات مع الشخصيات ذات العلاقة المباشرة في الموضوع كوزراء وقيادات حركة حماس، أو قيادات الفصائل الفلسطينية الأخرى، أو الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية المتخصصين في الشأن الفلسطيني أو العلوم السياسية من ألوان الطيف الفلسطيني كافة؛ لمعرفة وجهة نظرهم حول الموضوع.

الاستبانة وذلك لمعرفة وجهة نظر شريحة مهمة من المجتمع الفلسطيني وهم أكاديميو جامعات الأزهر والإسلامية والأقصى المتخصصون في (العلوم السياسية، الاقتصاد والإدارة، التاريخ، الإعلام، الاجتماع). وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1. إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2. عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
3. تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4. تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
5. إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة والتعديل حسب ما يناسب.

6. توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبانه إلى قسمين كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الأولية لمجتمع الدراسة، ويتكون من 4 متغيرات.

❖ **القسم الثاني:** تناول تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاسها على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية. وتم تقسيمه إلى محاور كما يلي:

- **المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم 2006م:**
  - البعد الأول: العوامل الذاتية.
  - البعد الثاني: العوامل الموضوعية.
- **المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم:**
  - البعد الأول: العوامل الموضوعية.
  - البعد الثاني: سيادة القانون.
  - البعد الثالث: المساءلة.
  - البعد الرابع: الرؤية الإستراتيجية.
  - البعد الخامس: المشاركة والتوافق.
  - البعد السادس: المساواة والحريات.
  - البعد السابع: الكفاءة والفاعلية.
  - البعد الثامن: الاستجابة.
  - البعد التاسع: العلاقات الإقليمية والدولية.
- **المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة.**

وبعد الانتهاء من إعداد الاستبانة بشكلها النهائي، تم وضع إجاباتها لكل فقرة حسب مقياس خماسي التدريج، كما موضح في جدول رقم (6):

جدول رقم(5)

مقياس خماسي التدريج

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

حدود الدراسة

الحد المكاني: ويتمثل في قطاع غزة، الإقليم الذي خضع لحكم حركة المقاومة الإسلامية حماس.

الحد الزماني: تغطي الدراسة فترة حكم حركة المقاومة الإسلامية حماس لقطاع غزة (2006م ـ 2013م).

صدق وثبات الاستبيان

صدق الاستبيان يعني التأكد من أن الاستبيان سوف يقيس ما أعد لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل، ووضوح فقراتها ومفرداتها، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

- **صدق فقرات الاستبيان:** تم ذلك بطريقتين:

1) الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (9) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية المختلفة. ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريًا من تعديل صياغة العبارات أو

حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبيان، وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبيان حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستنادًا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي أتفق عليها معظم المحكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2) صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 84 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

- **الصدق الداخلي لفقرات المحاور:**

أ. الصدق الداخلي للمحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الانتخابات 2006م.

جدول رقم (7) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم 2006م، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الانتخابات

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
البعد الأول: العوامل الذاتية			
1	بروز دور حركة حماس في المقاومة	0.617	0.000
2	إصرار حركة حماس على الثوابت الفلسطينية	0.790	0.000
3	قرب حركة حماس من الجماهير وتفاعلها معها.	0.674	0.000
4	التماسك التنظيمي في حركة حماس	0.533	0.000
5	إحسان حركة حماس في اختيار مرشحيها.	0.710	0.000
6	اقتناع الناخب الفلسطيني بالبرنامج الانتخابي لحركة حماس.	0.830	0.000
	الصدق الداخلي للبعد الأول	0.894	0.000
البعد الثاني: العوامل الموضوعية			
7	الفساد والمحسوبية في فترة حكم فتح(1994 – 2006)	0.634	0.000
8	برنامج فتح التفاوضي وتنازلها المتكرر عن حقوق فلسطينية	0.738	0.000
9	الخلافات والصراعات الداخلية بين أقطاب حركة فتح	0.595	0.000
10	تراجع دور حركة فتح في المقاومة.	0.562	0.000

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
11	التنسيق الأمني وانحياز السلطة الفلسطينية للمصلحة (الإسرائيلي)ة.	0.837	0.000
12	النظام الانتخابي (50% قوائم، 50% فردي).	0.473	0.000
13	تنافس أكثر من مرشح فتحاوي في الانتخابات على المقعد نفسه.	0.414	0.000
14	أساءت حركة فتح اختيار مرشحيها في نظام القوائم.	0.144	0.000
الصدق الداخلي للبعد الثاني		0.868	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

ب.الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم

جدول رقم (8) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (7)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
البعد الأول: العوامل الموضوعية			
1	رسّخت الحكومة مبدأ الفصل بين السلطات	0.823	0.000
2	تنشر الوزارات والهيئات المعنية تقاريرها بشكل دوري.	0.673	0.000
3	إجراءات الحصول على المعلومات العامة واضحة وسلسة.	0.868	0.000
4	وفرت حكومة حماس نظامًا سلسًا للشكاوى والتظلم.	0.816	0.000
الصدق الداخلي للبعد الأول		0.878	0.000
البعد الثاني: سيادة القانون			
5	اهتمت حكومة حماس بمحاربة كافة أشكال التعدي على القانون	0.810	0.000
6	رسخت حكومة حماس مبدأ "الجميع أمام القانون سواء"	0.897	0.000
7	حرصت حكومة حماس على تأهيل ورفع كفاءة العاملين في مجال تطبيق القانون (شرطة، نيابة، ...)	0.850	0.000
8	أسهمت حكومة حماس في تقديم مشاريع قوانين للسلطة التشريعية لسد العجز في القانون الفلسطيني.	0.825	0.000
9	طبقت حكومة حماس معايير عادلة عند تعيين الموظفين أو ترقيتهم	0.801	0.000
الصدق الداخلي للبعد الثاني		0.940	0.000
البعد الثالث: المساءلة			
10	اعتمدت الحكومة معايير واضحة لمحاسبة الموظفين ومساءلتهم.	0.881	0.000
11	حاسبت الحكومة موظفيها المتجاوزين للقانون بغض النظر عن مستوياتهم الإدارية والقيادية.	0.825	0.003
12	حاربت الحكومة مظاهر الواسطة والمحاباة والمحسوبية.	0.819	0.000
الصدق الداخلي للبعد الثالث		0.910	0.000
البعد الرابع: الرؤية الإستراتيجية			
13	كان لدى حكومة حماس رؤية إستراتيجية واضحة	0.883	0.000

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
14	التزمت حكومة حماس بالتخطيط الاستراتيجي	0.858	0.000
15	كان لكل وزارة أو مؤسسة حكومية خطة تشغيلية منسجمة مع الخطة الإستراتيجية العامة.	0.854	0.000
16	يطلع الموظفون في الحكومة على ما يلزمهم من الخطط قبل الشروع بالتنفيذ	0.761	0.000
17	التزمت حكومة حماس بعرض خططها الإستراتيجية على حوار مجتمعي قبل اعتمادها نهائيًا.	0.751	0.000
	الصدق الداخلي للبعد الرابع	0.923	0.000
	البعد الخامس: المشاركة والتوافق		
18	شجعت الحكومة مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة دورها في خدمة المجتمع وترشيد الحكم.	0.874	0.000
19	حرصت حماس على إشراك غير المنتمين لها في صناعة القرار أو تولي حقائب وزارية.	0.857	0.000
20	شاركت حكومة حماس مكونات المجتمع الفلسطيني المختلفة في إعداد الخطط الإستراتيجية.	0.824	0.000
21	ساهم حكم حماس في ترسيخ الممارسة الديمقراطية.	0.915	0.000
	الصدق الداخلي للبعد الخامس	0.947	0.000
	البعد السادس: المساواة والحريات		
22	حافظت حكومة حماس على الحريات العامة	0.840	0.000
23	بات المواطن في عهد حكومة حماس آمنًا على ماله ونفسه وعرضه	0.757	0.000
24	قدمت الحكومة خدماتها للمواطنين دون تمييز	0.912	0.000
25	حافظت حكومة حماس على مبدأ تكافؤ الفرص	0.909	0.000
26	راعت حكومة حماس الظروف الخاصة للمجموعات المهمشة.	0.841	0.000
	الصدق الداخلي للبعد السادس	0.938	0.000
	البعد السابع: الكفاءة والفاعلية		
27	استطاعت حكومة حماس إدارة الحكم في ظل أزمة الحصار	0.824	0.000
28	استطاعت حكومة حماس استثمار الموارد الوطنية (مادية وبشرية) بكفاءة.	0.845	0.000
29	استطاعت حكومة حماس تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها	0.772	0.000
30	تتبع حكومة حماس إجراءات وأساليب علمية في تقييم أدائها	0.877	0.000
31	تستفيد حكومة حماس من أخطائها في المراحل اللاحقة	0.858	0.000
	الصدق الداخلي للبعد السابع	0.936	0.000
	البعد الثامن: الاستجابة		
32	استطاعت حكومة حماس توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين	0.699	0.000
33	استطاعت حكومة حماس توفير احتياجات المسكن للمواطنين	0.660	0.000
34	وفرت حكومة حماس بيئة عمل تحفظ كرامة المواطنين عند تلقي الخدمات	0.727	0.000
35	عملت حكومة حماس على تخفيض معدلات البطالة.	0.690	0.000
36	عملت حكومة حماس على تخفيض مستوى الفقر	0.757	0.000
	الصدق الداخلي للبعد الثامن	0.807	0.000
	البعد التاسع: العلاقات الإقليمية والدولية		
37	نجحت حكومة حماس في إقامة أو تطوير علاقات إقليمية ودولية	0.662	0.000
38	وقفت حكومة حماس على مسافة واحدة من جميع الدول على أساس مبدأ الحياد	0.769	0.000
39	امتنعت حكومة حماس من التدخل في الشئون الداخلية للدول الإقليمية والدولية	0.755	0.000
40	نجحت حكومة حماس في بناء علاقات خالية من المشاكل مع الدول الإقليمية والدولية.	0.783	0.000
41	نجحت حكومة حماس في تشكيل تحالف دولي أو إقليمي مساند للقضية الفلسطينية	0.813	0.000

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
42	وظفت حكومة حماس حملات كسر الحصار على غزة لصالح القضية الفلسطينية.	0.793	0.000
	الصدق الداخلي للبعد التاسع	0.903	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

ت.الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة

جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	ساهمت حكومة حماس في خلق بيئة عمل داعمة للمقاومة.	0.877	0.000
2	ساعدت حكومة حماس على توسع أعمال المقاومة الفلسطينية	0.890	0.000
3	استطاعت حماس الفصل بين عملها المقاوم وعملها السياسي.	0.788	0.000
4	ساهمت حكومة حماس في تضييق الخناق على التنسيق الأمني مع الاحتلال	0.834	0.000
5	ساهم وصول حماس للحكم من تعزيز الانتماء الوطني لدى أبناء المجتمع الفلسطيني	0.862	0.000
6	ساهمت حكومة حماس في تعزيز التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية	0.917	0.000
7	ساهمت إجراءات حكومة حماس ضد العملاء في حماية المقاومة الفلسطينية	0.792	0.000
8	زادت قدرات المقاومة العسكرية في ظل حكومة حماس	0.503	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

• صدق الاتساق الداخلي (البنائي) لمحاور الدراسة

جدول رقم (10) يبين مدى الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية لكل الاستبيان، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول رقم (9)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
المحور الأول	عوامل فوز حركة حماس في الحكم	0.876	0.000
المحور الثاني	نجاح حركة حماس في الحكم	0.957	0.000
المحور الثالث	المزاوجة بين الحكم والمقاومة	0.932	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

يتضح من جدول رقم (10) بأن هناك ارتباطًا قويًا ودال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 بين الدرجات الكلية لكل محور والدرجة الكلية لكل الاستبيان.

ثبات فقرات الاستبيان (Reliability)

يعني ثبات أداة الدراسة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبًا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات، وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة، ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (11) أن هناك معامل ثبات كبيرًا نسبيًا لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبيان بكل طمأنينة.

جدول رقم (10)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	البعد	عنوان البعد	التجزئة النصفية			
			عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم	الأول	العوامل الذاتية	6	0.700	0.824	0.0000
	الثاني	العوامل الموضوعية	8	0.343	0.510	0.0000
المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم			14	0.509	0.674	0.0000
المحور الثاني: نجاح حركة	الأول	العوامل الموضوعية	4	0.863	0.927	0.0000

حماس في الحكم	الثاني	سيادة القانون	5	0.872	0.932	0.0000
	الثالث	المسائلة	3	0.815	0.898	0.0000
	الرابع	الرؤية الإستراتيجية	5	0.865	0.928	0.0000
	الخامس	المشاركة والتوافق	4	0.869	0.930	0.0000
	السادس	المساواة والحريات	5	0.927	0.962	0.0000
	السابع	الكفاءة والفاعلية	5	0.915	0.956	0.0000
	الثامن	الاستجابة	5	0.750	0.857	0.0000
	التاسع	العلاقات الإقليمية والدولية	6	0.819	0.901	0.0000
المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم			42	0.917	0.956	0.000
المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة			8	0.821	0.902	0.0000
جميع المحاور			64	0.890	0.942	0.0000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

قيم معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية موضحة في الجدول رقم (11) تبين أن معاملات الارتباط لجميع المحاور ولجميع فقرات الاستبيان كبيرة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05، وبهذه القيم يكون الباحث قد تحقق من ثبات الاستبيان.

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (12) أن معاملات الثبات مرتفعة ما يطمئن الباحث على استخدام الاستبيان بكل طمأنينة.

جدول رقم (11)

معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحور	البعد	عنوان البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول:عوامل فوز حركة حماس في الحكم	الأول	العوامل الذاتية	6	0.867
	الثاني	العوامل الموضوعية	8	0396
المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم			14	0728
المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم	الأول	العوامل الموضوعية	4	0.907
	الثاني	سيادة القانون	5	0.939
	الثالث	المساءلة	3	0.915
	الرابع	الرؤية الإستراتيجية	5	0.934
	الخامس	المشاركة والتوافق	4	0.936
	السادس	المساواة والحريات	5	0.946
	السابع	الكفاءة والفاعلية	5	0.936
	الثامن	الاستجابة	5	0.913
	التاسع	العلاقات الإقليمية والدولية	6	0.916
المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم			42	0.987
المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة			8	0.925
جميع المحاور			**64**	**0.984**

المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس خماسي التدريج لدرجة الاستخدام (1 غير موافق بشدة ، 2 غير موافق ، 3 محايد، 4 موافق ، 5 موافق بشدة)، ولتحديد طول فترة مقياس خماسي التدريج (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.08) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (13) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم(12)

مقياس الإجابات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

3- المتوسط الحسابي (Mean) لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.

4- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما

تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

5- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

6- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

7- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).

8- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

9- تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاثة متوسطات فأكثر.

10- اختبار شيفيه Scheffe Test.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولًا: اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

أجرى الباحث اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا، ويوضح الجدول رقم (14) نتائج الاختبار حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من 0.05($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (13)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	البعد	عنوان البعد	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم	الأول	العوامل الذاتية	6	1.112	0.169
	الثاني	العوامل الموضوعية	8	1.045	0.224
المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم	الأول	العوامل الموضوعية	4	0.759	0.612
	الثاني	سيادة القانون	5	1.399	0.040
	الثالث	المساءلة	3	1.259	0.084
	الرابع	الرؤية الإستراتيجية	5	1.074	0.199
	الخامس	المشاركة والتوافق	4	1.105	0.174
	السادس	المساواة والحريات	5	1.292	0.071
	السابع	الكفاءة والفاعلية	5	1.155	0.139
	الثامن	الاستجابة	5	1.029	0.240
	التاسع	العلاقات الإقليمية والدولية	6	1.283	0.075
المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة			8	1.104	0.174
جميع المحاور			**64**	**0.868**	**0.438**

ثانيًا: تحليل فقرات ومحاور الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبيان، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي - 1.98 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم 2006م

تحليل فقرات البعد الأول: العوامل الذاتية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (15) والذي يبين آراء أفراد العينة في **البعد الأول: (العوامل الذاتية)** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن هما كما يلي:

1. في الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "90.10%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "بروز دور حركة حماس في المقاومة".
2. في الفقرة "4" بلغ الوزن النسبي "89.50%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود "تماسك تنظيمي في حركة حماس".
3. كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
4. في الفقرة "5" بلغ الوزن النسبي "79.51%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "إحسان حركة حماس في اختيار مرشحيها".
5. في الفقرة "6" بلغ الوزن النسبي "71.12%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "اقتناع الناخب الفلسطيني ببرنامج حماس".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الأول: (العوامل الذاتية) تساوي 5.00، **والوزن النسبي يساوي**99.89**% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي** 53.66 **وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن** العوامل الذاتية كانت من أهم العوامل التي ساهمت في وصول حركة حماس إلى الحكم عام 2006م.

وبذلك فإن بروز حركة حماس في المقاومة، وإصرار حركة حماس على الثوابت الفلسطينية، وقرب حركة حماس من الجماهير وتفاعلها معها، والتماسك التنظيمي في حركة حماس، وإحسان حركة حماس في اختيار مرشحيها واقتناع الناخب الفلسطيني بالبرنامج الانتخابي لحركة حماس، جميعها مؤشرات على قوة العوامل الذاتية لحركة حماس والتي ساهمت في وصولها للحكم عام 2006م، ويظهر ذلك جليًا وبوضوح في أراء أفراد العينة، في قيمة اختبار T للبعد في تحليل فقرات الاستبيان حيث بلغت قيمة T للبعد 53.66 وهي أكبر من القيمة الجدولية 0.168، والجدول رقم (15) يوضح قيمة T لكل فقرة على حده.

جدول رقم (14)

تحليل فقرات البعد الأول: العوامل الذاتية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	بروز دور حركة حماس في المقاومة	4.51	0.591	90.10	69.79	0.000
2	إصرار حركة حماس على الثوابت الفلسطينية	4.02	1.075	80.31	34.30	0.000
3	قرب حركة حماس من الجماهير وتفاعلها معها.	4.05	1.086	80.91	34.173	0.000
4	التماسك التنظيمي في حركة حماس	4.48	0.630	89.50	65.10	0.000
5	إحسان حركة حماس في اختيار مرشحيها.	3.98	0.891	79.51	10.88	0.000
6	اقتناع الناخب الفلسطيني بالبرنامج الانتخابي لحركة حماس.	3.56	1.010	71.12	32.29	0.000
	البعد الأول	**4.05**	**0.588**	**81.00**	**63.167**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تحليل فقرات البعد الثاني: العوامل الموضوعية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (16) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد الثاني: العوامل الموضوعية** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة " 1" بلغ الوزن النسبي "88.90%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الفساد والمحسوبية في فترة حكم فتح" كانت سببًا في فوز حماس.
2. في الفقرة "3" بلغ الوزن النسبي "86.51%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الخلافات والصراعات الداخلية بين أقطاب حركة فتح" كانت سببًا في فوز حماس.
3. كما تبين النتائج أن اقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
4. في الفقرة "5" بلغ الوزن النسبي "74.92%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "التنسيق الأمني وانحياز السلطة الفلسطينية للمصلحة (الإسرائيلي)ة من أقل العوامل التي كانت سببًا في فوز حماس".

5. في الفقرة "6" بلغ الوزن النسبي "71.12%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "النظام الانتخابي 50% قوائم و50% فردي من أقل عوامل فوز حركة حماس".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الثاني: العوامل الموضوعية تساوي 4.00، والوزن النسبي يساوي 80.00% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 57.929 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات بعد العوامل الموضوعية كانت سببًا في فوز حركة حماس في الانتخابات. والجدول رقم (16) يوضح نتائج تحليل البعد الثاني للمحور الأول العوامل الموضوعية.

جدول رقم (15)

تحليل فقرات البعد الثاني: العوامل الموضوعية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	الفساد والمحسوبية في فترة حكم حركة فتح (1994 – 2006)	4.45	0.701	88.90918	58.196	0.000
2	برنامج فتح التفاوضي وتنازلها المتكرر عن حقوق فلسطينية.	3.86	1.099	77.12122	32.161	0.000
3	الخلافات والصراعات الداخلية بين أقطاب حركة فتح.	4.33	0.608	86.51163	65.338	0.000
4	تراجع دور حركة فتح في المقاومة.	4.04	0.884	80.71755	41.831	0.000
5	التنسيق الأمني وانحياز السلطة الفلسطينية للمصلحة (الإسرائيلي)ة.	3.75	1.307	74.92347	26.300	0.000
6	النظام الانتخابي(50%قوائم،50%فردي)	3.56	0.782	71.12735	41.740	0.000
7	تنافس أكثر من مرشح فتحاوي في الانتخابات على المقعد نفسه.	4.00	0.850	79.91837	43.118	0.000
8	أساءت حركة فتح اختيار مرشحيها في نظام القوائم.	4.06	3.302	81.11714	11.269	0.000
	البعد الثاني	**4.00**	**0.633**	**80**	**57.929**	**0.000**

تحليل فقرات وأبعاد المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم

تحليل فقرات البعد الأول: العوامل الموضوعية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد الأول: العوامل الموضوعية** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي

1. في الفقرة "4" بلغ الوزن النسبي "63.53 %" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حماس وفرت نظامًا سلسًا للشكاوي والتظلم".
2. في الفقرة "2" بلغ الوزن النسبي "62.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الوزارات والهيئات تنشر تقاريرها بشكل دوري".
3. كما تبين النتائج أن اقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
4. في الفقرة "3" بلغ الوزن النسبي "60.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إجراءات الحصول على المعلومات العامة واضحة وسلسلة".
5. في الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "60.33%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الحكومة رسخت مبدأ الفصل بين السلطات".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الأول في المحور الثاني: العوامل الموضوعية تساوي 3.10، والوزن النسبي يساوي 61.93% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 28.84 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن العوامل الموضوعية تدلل على نجاح حركة حماس في الحكم بشكل موضوعي. وعلى الرغم من ذلك إلا أنه تبقى مؤشرات هذا البعد متوسطة فالفارق ما بين الوزن النسبي للفقرات والوزن النسبي المحايد بسيط جدًا. والجدول رقم (17) يبين تحليل فقرات البعد الأول في المحور الثاني العوامل الموضوعية.

جدول رقم (16)

تحليل فقرات البعد الأول: العوامل الموضوعية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	رسّخت الحكومة مبدأ الفصل بين السلطات	3.02	1.34	60.33	20.61	0.000
2	تنشر الوزارات والهيئات المعنية تقاريرها بشكل دوري.	3.13	0.954	62.53	30.07	0.000
3	إجراءات الحصول على المعلومات العامة واضحة وسلسة.	3.04	1.124	60.73	24.75	0.000
4	وفرت حكومة حماس نظامًا سلسلًا للشكاوى والتظلم.	3.18	1.174	63.53	24.82	0.000
	البعد الأول	**3.10**	**0.984**	**62.00**	**28.84**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تحليل فقرات البعد الثاني: سيادة القانون

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد الثاني: سيادة القانون** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "72.72%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " حكومة حماس اهتمت بمحاربة كافة أشكال التعدي على القانون".
2. في الفقرة "3" بلغ الوزن النسبي "66.93%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " حكومة حماس حرصت على تأهيل ورفع كفاءة العاملين في مجال تطبيق القانون".
3. كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
4. في الفقرة "2" بلغ الوزن النسبي "63.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس رسخت مبدأ الجميع أمام القانون سواء".

5. في الفقرة "4" بلغ الوزن النسبي "62.13%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس أسهمت في تقديم مشاريع قوانين للسلطة التشريعية لسد العجز في القانون الفلسطيني".

إلا أن التقارب في الوزن النسبي للفقرتين الثانية والرابعة مع الوزن النسبي المحايد يدلل على أن ترسيخ حكومة حماس مبدأ الجميع أمام القانون سواء كان متوسطًا وأن حكومة حماس إسمهمها في تقديم مشاريع قوانين للسلطة التشريعية لسد العجز في القانون الفلسطيني كان متوسطًا، إلى جانب أن الفقرة "5" فقد بلغ الوزن النسبي "54.74%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حكومة حماس لم تطبق معايير عادلة عند تعيين الموظفين أو ترقيتهم.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الثاني: سيادة القانون تساوي 3.20، والوزن النسبي يساوي 63.93% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 24.27 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه في ظل قرب الوزن النسبي للبعد من الوزن النسبي المحايد 60 على أن حكومة حماس نجحت بشكل متوسط في تحقيق سيادة القانون.

جدول رقم (17)

تحليل فقرات البعد الثاني: سيادة القانون

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	اهتمت حكومة حماس بمحاربة كافة أشكال التعدي على القانون	3.64	1.36	72.72	24.40	0.000
2	رسخت حكومة حماس مبدأ "الجميع أمام القانون سواء"	3.18	1.42	63.53	20.45	0.000
3	حرصت حكومة حماس على تأهيل ورفع كفاءة العاملين في مجال تطبيق القانون (شرطة، نيابة)	3.35	1.36	66.93	22.43	0.000
4	أسهمت حكومة حماس في تقديم مشاريع قوانين للسلطة التشريعية لسد العجز في القانون الفلسطيني.	3.11	1.35	62.13	21.04	0.000
5	طبقت حكومة حماس معايير عادلة عند تعيين الموظفين أو ترقيتهم.	2.74	1.22	54.74	20.51	0.000
	البعد الثاني	**3.20**	**1.20**	**63.93**	**24.27**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تحليل فقرات البعد الثالث: المساءلة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد الثالث: المساءلة** وتبين النتائج أن:

1. أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في الفقرة "2" بلغ الوزن النسبي "62.93%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الحكومة حاسبت موظفيها المتجاوزين للقانون بغض النظر عن مستوياتهم الإدارية والقيادية ولكن بشكل متوسط".
2. أقل فقرة حسب الوزن النسبي في الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "60.73%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس اعتمدت معايير واضحة لمحاسبة الموظفين ومسائلتهم ولكن بشكل متوسط".
3. الفقرة الثالثة فقد بلغ الوزن النسبي "59.73%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس فشلت في محاربة مظاهر الواسطة والمحاباة والمحسوبية". إلا أن التقارب في الوزن النسبي للفقرتين الأولى والثانية مع الوزن النسبي المحايد يدلل على أن ترسيخ حكومة حماس مبدأ المساءلة كان متوسطًا.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الثاني: المساءلة تساوي 3.05، والوزن النسبي يساوي 60.93% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 25.40وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن في ظل قرب الوزن النسبي للبعد الأول والثاني من الوزن النسبي المحايد 60 على أن حكومة حماس كان أداؤها نحو المساءلة متوسطًا.

جدول رقم (18)

تحليل فقرات البعد الثالث: المسائلة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	اعتمدت الحكومة معايير واضحة لمحاسبة الموظفين ومساءلتهم.	3.04	1.187	60.73	23.44	0.000
2	حاسبت الحكومة موظفيها المتجاوزين للقانون بغض النظر عن مستوياتهم الإدارية والقيادية.	3.15	1.197	62.93	24.14	0.000
3	حاربت الحكومة مظاهر الواسطة والمحاباة والمحسوبية	2.99	1.197	59.73	22.87	0.000
	البعد الثالث	**3.05**	**1.103**	**60.93**	**25.40**	**0.000**

تحليل فقرات البعد الرابع: الرؤية الإستراتيجية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد الرابع: الرؤية الإستراتيجية** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "67.33%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " حكومة حماس كان لديها رؤية إستراتيجية واضحة ولكن متوسطة بسبب قرب قيمة الوزن النسبي للفقرة من الوزن النسبي المحايد 60".
2. في الفقرة "2" بلغ الوزن النسبي "64.93%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " حكومة حماس التزامها بالتخطيط الإستراتيجي كان متوسطًا بسبب قرب الوزن النسبي للفقرة من الوزن النسبي المحايد".
3. كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
4. في الفقرة "3" بلغ الوزن النسبي "63.93%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "ضعف الانسجام ما بين خطط التشغيلي للوزارات والمؤسسات الحكومية مع الخطة الإستراتيجية العامة".

إلى جانب أن الفقرة "4" فقد بلغ الوزن النسبي "58.54%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموظفين في الحكومة لا يطلعون على ما يلزمهم من الخطط قبل الشروع بالتنفيذ، وأيضًا الفقرة "5" فقد بلغ الوزن النسبي "55.94%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حكومة حماس لم تلتزم بعرض خططها الإستراتيجية على حوار مجتمعي قبل اعتمادها نهائيًا.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الرابع: الرؤية الإستراتيجية تساوي 3.10، والوزن النسبي يساوي 61.93% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 26.77 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن في ظل قرب الوزن النسبي للبعد من الوزن النسبي المحايد 60 على أن حكومة حماس كانت الرؤية الإستراتيجية والخطط التشغيلية لوزارتها ومؤسساتها متوسطة.

جدول رقم (19)

تحليل فقرات البعد الرابع: الرؤية الإستراتيجية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	كان لدى حكومة حماس رؤية إستراتيجية واضحة	3.37	1.21	67.33	25.51	0.000
2	التزمت حكومة حماس بالتخطيط الاستراتيجي	3.25	1.26	64.93	23.46	0.000
3	كان لكل وزارة أو مؤسسة حكومية خطة تشغيلية منسجمة مع الخطة الإستراتيجية العامة.	3.20	1.12	63.93	26.02	0.000
4	يطلع الموظفون في الحكومة على ما يلزمهم من الخطط قبل الشروع بالتنفيذ	2.93	1.19	58.54	22.55	0.000
5	التزمت حكومة حماس بعرض خططها الإستراتيجية على حوار مجتمعي قبل اعتمادها نهائيًا.	2.80	1.18	55.94	21.73	0.000
	البعد الرابع	**3.10**	**1.06**	**61.93**	**26.77**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تحليل فقرات البعد الخامس: المشاركة والتوافق

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد الخامس: المشاركة والتوافق** وتبين النتائج أن:

1. أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "63.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس شجعت مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة دورها في خدمة المجتمع وترشيد الحكم ولكن بشكل متوسط بسبب قرب قيمة الوزن النسبي للفقرة من الوزن النسبي المحايد 60".
2. الفقرة "4" بلغ الوزن النسبي "57.14%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حماس لم تساهم في ترسيخ الممارسة الديمقراطية فترة حكمها وذلك لأن الوزن النسبي للفقرة أقل من الوزن المحايد". والفقرة "3" بلغ الوزن النسبي "55.34%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس لم تشارك المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة في إعداد الخطط الإستراتيجية" وذلك لأن الوزن النسبي للفقرة أقل من الوزن المحايد.

3. الفقرة "2" بلغ الوزن النسبي "49.94%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حماس لم تحرص على إشراك غير المنتمين لها في صناعة القرار أو تولي حقائب وزارية وذلك لأن الوزن النسبي للفقرة أقل من الوزن المحايد ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الخامس: المشاركة والتوافق تساوي 2.82، والوزن النسبي يساوي 56.34% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 21.97 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حماس ضعيفة في المشاركة والتوافق في حكمها ، وهذا ليس لأن حماس لا تريد إشراك أحد في الحكم والوزارات وصناعة القرارات ، إنما رفض الفصائل الوطنية مشاركة حماس في الحكم بسبب أهدافهم الحزبية وتبعيتهم لقيادة السلطة والمنظمة.

جدول رقم (20)

تحليل فقرات البعد الخامس: المشاركة والتوافق

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	شجعت الحكومة مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة دورها في خدمة المجتمع وترشيد الحكم.	3.18	1.390	63.53	20.96	0.000
2	حرصت حماس على إشراك غير المنتمين لها في صناعة القرار أو تولي حقائب وزارية.	2.50	1.177	49.94	19.46	0.000
3	شاركت حكومة حماس مكونات المجتمع الفلسطيني المختلفة في إعداد الخطط الإستراتيجية	2.77	1.216	55.34	20.90	0.000
4	ساهم حكم حماس في ترسيخ الممارسة الديمقراطية	2.86	1.355	57.14	19.33	0.000
	البعد الخامس	**2.82**	**1.178**	**56.34**	**21.97**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تحليل فقرات البعد السادس: المساواة والحريات

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد السادس: المساواة والحريات** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين:

1. الفقرة "2" حيث بلغ وزنها النسبي "76.92%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المواطن بات في عهد حكومة حماس آمنًا على ماله ونفسه وعرضه".
2. الفقرة "3" بوزن نسبي "62.33%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس قدمت خدماتها للمواطنين بدون تمييز بشكل كان متوسطًا لقرب الوزن النسبي للفقرة من الوزن النسبي المحايد".
3. أما أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي:
4. فقرة "1" بلغ الوزن النسبي "60.73%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حماس حافظت بشكل متوسط على الحريات العامة".
5. الفقرة "5" بلغ الوزن النسبي "60.33%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس راعت الظروف الخاصة للمجموعات المهمشة بشكل متوسط".
6. أما الفقرة "4" فقد بلغ الوزن النسبي "58.34%" وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس لم تحافظ على مبدأ تكافؤ الفرص".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد السادس: المساواة والحريات تساوي 3.18، والوزن النسبي يساوي 63.53% وهي أعلى من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 24.06 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حماس كان سلوكها تجاه المساواة والحريات العامة كان متوسطًا.

جدول رقم (21)

تحليل فقرات البعد السادس: المساواة والحريات

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	حافظت حكومة حماس على الحريات العامة	3.04	1.44	60.73	19.27	0.000
2	بات المواطن في عهد حكومة حماس آمنًا على ماله ونفسه وعرضه	3.85	1.37	76.92	25.62	0.000
3	قدمت الحكومة خدماتها للمواطنين دون تمييز	3.12	1.36	62.33	20.93	0.000
4	حافظت حكومة حماس على مبدأ تكافؤ الفرص	2.92	1.27	58.33	21.00	0.000
5	راعت حكومة حماس الظروف الخاصة للمجموعات المهمشة.	3.02	1.23	60.33	22.49	0.000
	البعد السادس	**3.18**	**1.21**	**63.53**	**24.06**	**0.000**

تحليل فقرات البعد السابع: الكفاءة والفاعلية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (23) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد السابع: الكفاءة والفاعلية** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي:

1. الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "73.92%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس استطاعت إدارة الحكم في ظل أزمة الحصار".
2. فقرة "2" بلغ الوزن النسبي "65.33%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حماس استطاعت استثمار الموارد الوطنية البشرية والمادية بشكل كان متوسطًا لقرب الوزن النسبي من الوزن المحايد".
3. أما أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي:
4. الفقرة "5" بلغ الوزن النسبي "64.13%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " حكومة حماس تستفيد من أخطائها في المراحل اللاحقة بشكل كان متوسطًا لقرب الوزن النسبي للفقرة من الوزن النسبي المحايد".
5. الفقرة "4" بلغ الوزن النسبي "60.93%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس تتبع إجراءات وأساليب علمية في تقييم أدائها بشكل كان متوسطًا" لقرب الوزن النسبي من الوزن المحايد.

6. أما الفقرة "3" فقد بلغ الوزن النسبي "56.54%" وهي أقل من الوزن النسبي المحايد 60 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس لم تستطع تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد السادس: المساواة والحريات تساوي 3.21، والوزن النسبي يساوي 64.13% وهي أعلى من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 25.43 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حكومة حماس كان كفاءتها وفاعليتها متوسطة.

جدول رقم (22)

تحليل فقرات البعد السابع: الكفاءة والفعالية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري.	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	استطاعت حكومة حماس إدارة الحكم في ظل أزمة الحصار	3.70	1.278	73.92	26.55	0.000
2	استطاعت حكومة حماس استثمار الموارد الوطنية (مادية وبشرية) بكفاءة.	3.27	1.329	65.33	22.56	0.000
3	استطاعت حكومة حماس تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها	2.83	1.325	56.54	19.60	0.000
4	تتبع حكومة حماس إجراءات وأساليب علمية في تقييم أدائها	3.05	1.279	60.93	21.83	0.000
5	تستفيد حكومة حماس من أخطائها في المراحل اللاحقة	3.21	1.281	64.13	23.00	0.000
	البعد السابع	**3.21**	**1.158**	**64.13**	**25.43**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تحليل فقرات البعد الثامن: الاستجابة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد الثامن: الاستجابة** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي:

1. الفقرة "3" بلغ الوزن النسبي "64.73%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس وفرت بيئة عمل تحفظ كرامة المواطنين عند تلقي الخدمات بشكل كان متوسطًا لقرب الوزن النسبي من الوزن النسبي المحايد".

2. الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "64.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " حكومة حماس استطاعت توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين بشكل كان متوسطًا لقرب الوزن النسبي للفقرة من الوزن النسبي المحايد". ويعزى ذلك لحالة الحصار المفروض على قطاع غزة، وانحصار خيارات الاستيراد ما بين البضائع المصرية أو (الإسرائيلية).
3. أما الفقرة "2" فقد بلغ الوزن النسبي "58.93%" وهي أقل من الوزن النسبي المحايد 60 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس لم تستطع توفير احتياجات المسكن للمواطنين ". ويعزى ذلك لحالة الحصار المفروض على الاستيراد خصوصًا مواد البناء الأسمنت. والفقرة "4" فقد بلغ الوزن النسبي "52.94%" وهي أقل من الوزن النسبي المحايد 60 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس لم تعمل على تخفيض معدلات البطالة". والفقرة "5" فقد بلغ الوزن النسبي "50.14%" وهي أقل من الوزن النسبي المحايد 60 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس لم تستطع تخفيض مستويات الفقر".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الثامن: الاستجابة تساوي 2.92، والوزن النسبي يساوي 58.34% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 27.90 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حكومة حماس لم يكن لديها قدرة على الاستجابة للمتطلبات الأساسية للحياة بشكل عام. ويعزى ذلك للحصار الاقتصادي والسياسي الخانق المفروض على الحكومة منذ فوزها عام 2006م .

جدول رقم (23)

تحليل فقرات البعد الثامن: الاستجابة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري.	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	استطاعت حكومة حماس توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين	3.23	1.144	64.53	25.83	0.000
2	استطاعت حكومة حماس توفير احتياجات المسكن للمواطنين	2.95	1.140	58.93	23.74	0.000
3	وفرت حكومة حماس بيئة عمل تحفظ كرامة المواطنين	3.24	0.989	64.73	29.99	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري.	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
	عند تلقي الخدمات					
4	عملت حكومة حماس على تخفيض معدلات البطالة.	2.65	1.146	52.94	21.23	0.000
5	عملت حكومة حماس على تخفيض مستوى الفقر	2.51	1.103	50.14	20.87	0.000
	البعد الثامن	**2.92**	**0.959**	**58.34**	**27.90**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تحليل فقرات البعد التاسع: العلاقات الإقليمية والدولية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات البعد التاسع: العلاقات الإقليمية والدولية**، وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي:

1. الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "80.51.73%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس نجحت في إقامة أو تطوير علاقات إقليمية ودولية".
2. الفقرة "6" حيث بلغ الوزن النسبي "70.32%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس نجحت في توظيف حملات كسر الحصار على غزة لصالح القضية الفلسطينية".
3. وأقل فقرة حسب الوزن النسبي الفقرة "3" فقد بلغ الوزن النسبي "61.33%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس امتنعت عن التدخل في الشئون الداخلية لدول الإقليمية والدولية".

في حين بلغ الوزن النسبي للفقرة "5" قيمته "59.53%" وهي أقل من الوزن النسبي المحايد 60 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس فشلت في تشكيل تحالف دولي أو إقليمي مساند للقضية الفلسطينية"، ويعزى ذلك لحالة الحصار المفروضة على حركة حماس وعلى قطاع غزة لعدم اعترافها بشروط الرباعية الدولية ، إلى جانب حداثة حكومة حماس في العلاقات الدولية كحكومة وقصر فترة عمرها لم يمكنها من تحقيق ذلك.

وللفقرة "2" فقد بلغ الوزن النسبي "58.93%" وهي أقل من الوزن النسبي المحايد 60 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس لم تستطع الوقوف على مسافة واحدة من جميع الدول على أساس مبدأ الحياد" ويعزى ذلك حاجة حماس للتقرب من الدول التي سعت إلى إقامة علاقات مباشرة معها لنيل الاعتراف الدولي والإقليمي بها، إلى جانب ارتباط حركة حماس بالعديد من الأنظمة التي لها مصالح مباشرة معها كإيران وقطر وتركيا.

وللفقرة "4" فقد بلغ الوزن النسبي "52.14%" وهي أقل من الوزن النسبي المحايد 60 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حكومة حماس لم تستطع بناء علاقات خالية من المشاكل مع الدول الإقليمية والدولية" ويعزى ذلك إلى حالة الريبة والشكوك التي انتابت حكومة حماس مع الحكومة المصرية خصوصًا ما بعد ثورة يونيو 2011م، إضافة إلى الثورة السورية والطروحات بتدخل حركة حماس في مجريات الثورة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد التاسع: الاستجابة تساوي 3.20، والوزن النسبي يساوي 63.93% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 28.02 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حكومة حماس نجحت بشكل كان متوسطًا في إقامة علاقات إقليمية ودولية، ذلك الضعف يعزى إلى حالة العزلة والحصار الذي فرض على حركة حماس وحكومتها في قطاع غزة، وامتناع العديد من الدول من التعاطي معها لعدم اعترافها بشروط الرباعية الدولية ، إلى جانب ريبة بعض الدول منها على اعتبار أن أساسها يمتد لجماعة الإخوان المسلمين.

جدول رقم (24)

تحليل فقرات البعد التاسع: العلاقات الإقليمية والدولية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري.	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	نجحت حكومة حماس في إقامة أو تطوير علاقات إقليمية ودولية	4.13	0.708	82.51	53.50	0.000
2	وقفت حكومة حماس على مسافة واحدة من جميع الدول على أساس مبدأ الحياد	2.95	1.334	58.93	20.27	0.000
3	امتنعت حكومة حماس من التدخل في الشئون الداخلية لدول الإقليمية والدولية	3.07	1.333	61.33	21.11	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري.	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
4	نجحت حكومة حماس في بناء علاقات خالية من المشاكل مع الدول الإقليمية والدولية	2.61	1.213	52.14	19.70	0.000
5	نجحت حكومة حماس في تشكيل تحالف دولي أو إقليمي مساند للقضية الفلسطينية	2.98	1.289	59.53	21.15	0.000
6	وظفت حكومة حماس حملات كسر الحصار على غزة لصالح القضية الفلسطينية.	3.52	1.393	70.32	23.19	0.000
	البعد التاسع	**3.20**	**1.048**	**63.93**	**28.02**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تحليل فقرات المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في **فقرات المحور الثالث المزاوجة بين الحكم والمقاومة** وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "8" بلغ الوزن النسبي "89.09%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "قدرات المقاومة العسكرية زادت في ظل حكومة حماس".
2. في الفقرة "7" بلغ الوزن النسبي "85.31%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إجراءات حكومة حماس ضد العملاء ساهمت في حماية المقاومة الفلسطينية".
3. كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
4. في الفقرة "5" بلغ الوزن النسبي "68.92%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "وصول حماس للحكم ساهم في تعزيز الانتماء الوطني لدى أبناء المجتمع الفلسطيني بشكل كان متوسطًا"، ويعزى ذلك لحالة الصراع السياسي والإعلامي بين حركة حماس وحركة فتح الذي زاد من انقسام المجتمع الفلسطيني ما بين التيارين بدلًا من جمع المجتمع تحت الوطنية الفلسطينية الخالصة الموحدة.
5. في الفقرة "3" بلغ الوزن النسبي "67.92%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حركة حماس استطاعت الفصل بين عملها المقاوم وعملها السياسي ولكن بشكل كان متوسطًا" لتقارب الكبير بين الوزن النسبي للفقرة والوزن المحايد البالغ 60.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث المزاوجة بين الحكم والمقاومة تساوي 3.91، والوزن النسبي يساوي 78.12% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 39.99 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن حركة حماس استطاعت المزاوجة بين الحكم والمقاومة من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك يدلل على أن وجود حماس في الحكم ساهم في تعزيز وصنع إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية.

جدول رقم (25)

تحليل فقرات المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	ساهمت حكومة حماس في خلق بيئة عمل داعمة للمقاومة.	4.13	1.180	82.51	32.08	0.000
2	ساعدت حكومة حماس على توسع أعمال المقاومة الفلسطينية	4.04	1.035	80.71	35.74	0.000
3	استطاعت حماس الفصل بين عملها المقاوم وعملها السياسي.	3.38	1.361	67.53	22.76	0.000
4	ساهمت حكومة حماس في تضييق الخناق على التنسيق الأمني مع الاحتلال	3.68	1.153	73.52	29.24	0.000
5	ساهم وصول حماس للحكم من تعزيز الانتماء الوطني لدى أبناء المجتمع الفلسطيني	3.45	1.196	68.92	26.44	0.000
6	ساهمت حكومة حماس في تعزيز التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية	3.89	1.222	77.72	29.18	0.000
7	ساهمت إجراءات حكومة حماس ضد العملاء في حماية المقاومة الفلسطينية	4.27	0.827	85.31	47.39	0.000
8	زادت قدرات المقاومة العسكرية في ظل حكومة حماس	4.50	0.768	89.90	53.67	0.000
	جميع العبارات	3.91	0.897	78.12	39.99	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

جدول رقم (26)

تحليل محاور الاستبيان

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	عوامل فوز حركة حماس في الحكم 2006م	4.05	0.588	80.91	63.16	0.000
2	نجاح حركة حماس في الحكم	3.09	1.005	61.73	28.18	0.000
3	المزاوجة بين الحكم والمقاومة	3.91	0.897	78.12	39.99	0.000
	جميع المحاور	**3.68**	**0.771**	**73.52**	**43.82**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 118" تساوي 1.98

تم استخدام اختبار t للمحاور ككل والنتائج مبينة في جدول رقم (27) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات محاور الدراسة وتبين النتائج أن:

1. **المحور الأول :** عوامل فوز حركة حماس في الحكم بلغ الوزن النسبي "80.91%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حركة حماس نجحت في تنظيم نفسها ذاتيًا مما أدى إلى فوزها بالانتخابات في ظل الظروف الموضوعية التي عززت من هذا النجاح". وبذلك فإن الغالبية من أفراد العينة يؤيدون العوامل الذاتية والموضوعية كعوامل ساهمت في فوز حركة حماس.
2. **المحور الثاني:** نجاح حركة حماس في الحكم بلغ الوزن النسبي "61.73%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حركة حماس نجحت في الحكم ولكن بشكل كان متوسطًا وذلك لقرب الوزن النسبي للمحور من الوزن النسبي المحايد البالغ 60". ويعزى ذلك لحداثة حركة حماس في الحكم، وحالة الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على قطاع غزة وحكومة حماس ، واستخدام القوة العسكرية من الاحتلال الصهيوني لإسقاط حكم حماس.

فقد ذكر د. محمد المدهون وزير الثقافة والشباب والرياضة بحكومة حماس: "أن السبب الرئيسي في ضعف حركة حماس في الحكم يعود إلى أنه لم تكن الظروف الموضوعية التي حكمت فيها حركة حماس غزة مناسبة للوصول إلى الحكم الرشيد، ذلك في ظل عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات دوليًا التي أسفرت عن فوز حركة حماس، وتدمير البنية التحتية لمؤسسات الحكومة والمجتمع خلال حرب الفرقان 2008م وحجارة السجيل 2012م، وسعي (إسرائيل) إلى إسقاط حكم حماس سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا . (مقابلة محمد المدهون، 2014/6/16).

3. أما المحور الثالث المزاوجة بين الحكم والمقاومة بلغ الوزن النسبي "78.12%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "حركة حماس استطاعت المزاوجة بين الحكم والمقاومة من وجهة نظر أفراد العينة بشكل جيدا جدًا".

ثالثًا: فرضيات الدراسة

سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة، تعزى لمتغير (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الانتماء الحزبي، الجامعة).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.**

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة بالنسبة للمؤهل العلمي عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج المبينة في جدول رقم (28) تبين أن القيمة الاحتمالية لنجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.561 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير المؤهل العلمي لصالح أعلى من دكتوراه.

كما تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية لمحور المزاوجة بين الحكم والمقاومة 0.006 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 4.528 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول محور المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير المؤهل العلمي لصالح أعلى من دكتوراه.

ويعزو الباحث وجود الفروق لعدة اعتبارات تتمثل في اختلاف الخبرة في التقييم والتي تم اكتسابها من خلال العمل الأكاديمي، إلى جانب استناد حكومة حماس إلى العديد من الخبرات العلمية ومن حملات أعلى من دكتوراه في وضع النظام الإداري داخل مؤسساتها.

جدول رقم (27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم	بين المجموعات	16.565	3	5.522	6.561	0.001
	داخل المجموعات	67.331	80	0.842		
	المجموع	83.896	83			
محور المزاوجة بين الحكم والمقاومة	بين المجموعات	9.714	3	3.238	4.528	0.006
	داخل المجموعات	57.208	80	0.715		
	المجموع	66.922	83			

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير التخصص العلمي.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة بالنسبة للمؤهل العلمي عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج المبينة في جدول رقم (29) تبين أن القيمة الاحتمالية لنجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 5.134 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير التخصص العلمي لصالح العلوم السياسية.

كما تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية لمحور المزاوجة بين الحكم والمقاومة 0.001 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 4.592 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول محور المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)،ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير التخصص العلمي لصالح العلوم السياسية.

ويعزو الباحث وجود الفروق لصالح العلوم السياسية والتي تتعلق بقدرة أصحاب هذا التخصص على تقييم المزاوجة بين الحكم والمقاومة أكثر من غيرهم لاعتباره جزءًا من تخصص دراستهم، فهم النخبة التي تستند إليها المراكز العلمية والبحثية في تحليل الأحداث بشكل علمي دقيق.

جدول رقم (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى إلى متغير التخصص العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم	بين المجموعات	16.565	3	5.522	6.561	0.001
	داخل المجموعات	67.331	80	0.842		
	المجموع	83.896	83			
محور المزاوجة بين الحكم والمقاومة	بين المجموعات	17.308	4	4.327	5.134	0.001
	داخل المجموعات	66.588	79	0.843		
	المجموع	83.896	83			

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير الانتماء السياسي.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة بالنسبة للانتماء السياسي عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج المبينة في جدول رقم (30) تبين أن القيمة الاحتمالية لنجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.524 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم تعزى لمتغير الانتماء السياسي عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير الانتماء السياسي لصالح حركة حماس.

كما تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية لمحور المزاوجة بين الحكم والمقاومة 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.524 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول محور المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير الانتماء السياسي عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير الانتماء السياسي لصالح حركة حماس.

ويعزو الباحث وجود الفروق لأن اختلاف الانتماء السياسي يؤدي إلى اختلاف فكري مما يسبب في وجود تباين في أراء العينة حول محوري النجاح في الحكم والنجاح في الجمع ما بين الحكم والمقاومة، إلى جانب أن الحدية أو التعصب في الانتماء السياسي قد يكون سببًا في حدوث التباين بين أفراد العينة، والمجتمع الفلسطيني بصفة يتسم بسمة العصبية في الانتماء والولاء الضيق والواسع، إلى جانب أن المنتمين لحركة حماس هم كانوا على اطلاع بشكل مباشر أو غير مباشر بالخطط والإستراتيجيات التي تضعها الحكومة.

جدول رقم (29)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى إلى متغير الانتماء السياسي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم	بين المجموعات	20.832	4	5.208	6.524	0.000
	داخل المجموعات	63.064	79	0.798		
	المجموع	83.896	83			
محور المزاوجة بين الحكم والمقاومة	بين المجموعات	23.851	4	5.963	10.937	0.000
	داخل المجموعات	43.071	79	0.545		
	المجموع	66.922	83			

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير الجامعة.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة بالنسبة لمتغير الجامعة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج المبينة في جدول رقم (31) تبين أن القيمة الاحتمالية لنجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 14.919 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم تعزى لمتغير الجامعة عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين الجامعة لصالح الجامعة الإسلامية.

كما تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية لمحور المزاوجة بين الحكم والمقاومة 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 20.039 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول محور المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير الجامعة عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير الجامعة لصالح الجامعة الإسلامية.

ويعزو الباحث وجود الفروق لأن الجامعات الفلسطينية تتبع الفصائل الفلسطينية فجامعة الأزهر محسوبة على فصائل منظمة التحرير وعلى رأسها حركة فتح، والجامعة الإسلامية محسوبة على حركة حماس، مما يوجد هذا التباين في أراء أفراد العينة ذلك في ظل أن العاملين في الجامعات محسوبون على أحد التيارات الفصائلية الفلسطينية، ولصالح حركة حماس لأن جزء من المحاضرين والاستشاريين في حكومة حماس هم ن محاضرين وأكاديمي الجامعة الإسلامية، وبذلك فهم على اضطلاع واسع بآليات وإستراتيجيات الحكومة.

جدول رقم (30)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى إلى متغير الجامعة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم	بين المجموعات	22.585	2	11.292	14.919	0.000
	داخل المجموعات	61.311	81	0.757		
	المجموع	83.896	84			
محور المزاوجة بين الحكم والمقاومة	بين المجموعات	22.152	2	11.076	20.039	0.000
	داخل المجموعات	44.770	81	0.553		
	المجموع	66.922	84			

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول تأثير تولي حركة حماس لإدارة الحكم في قطاع غزة على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية تعزى لمتغير (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الانتماء الحزبي، الجامعة).

وللإجابة على هذه الفرضية سيتم ربط المحور الثاني: نجاح حركة المقاومة الإسلامية في الحكم، مع المحور الثالث: المزاوجة بين الحكم والمقاومة، لقياس تأثير النجاح في المحور الثاني على المحور الثالث.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة حماس لإدارة الحكم في قطاع غزة على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية.**

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (32) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.721 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.271، مما يدل على وجود علاقة طردية بين نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية($\alpha = 0.05$).

جدول رقم (31)

معامل الارتباط بين نجاح حركة حماس في الحكم وإستراتيجية المقاومة

المحور	الإحصاءات	إستراتيجية المقاومة
نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم	معامل الارتباط	0.721
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	84

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "117" ومستوى دلالة "0.05" يساوي**0.217**

2. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية تعزى إلى متغير الدرجة العلمية عند مستوى دلالة إحصائية** $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة بالنسبة لمتغير الدرجة العلمية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج المبينة في جدول رقم (33) تبين أن القيمة الاحتمالية لتأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.154

وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى لمتغير الدرجة العلمية عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين الدرجة العلمية لصالح أعلى من دكتوراة.

جدول رقم (32)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى إلى متغير الدرجة العلمية

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
تأثير النجاح في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة	بين المجموعات	9.255	3	3.085	6.154	0.001
	داخل المجموعات	40.105	80	0.501		
	المجموع	49.360	83			

3. 3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية تعزى إلى متغير التخصص العلمي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة بالنسبة لمتغير الدرجة العلمية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج المبينة في جدول رقم (34) تبين أن القيمة الاحتمالية تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة بالنسبة لمتغير الدرجة العلمية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.830 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى لمتغير التخصص العلمي عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين التخصص العلمي لصالح العلوم السياسية.

جدول رقم (33)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى إلى متغير التخصص العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
تأثير النجاح في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة	بين المجموعات	12.683	7	3.171	6.830	0.000
	داخل المجموعات	36.677	79	0.464		
	المجموع	49.360	83			

4. 4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية تعزى إلى متغير الانتماء السياسي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة بالنسبة لمتغير الانتماء السياسي عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج المبينة في جدول رقم (35) تبين أن القيمة الاحتمالية لتأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة بالنسبة لمتغير الانتماء السياسي تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 9.181 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى لمتغير الانتماء السياسي عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير الانتماء السياسي لحركة حماس.

جدول رقم (34)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى إلى الانتماء السياسي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
تأثير النجاح في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة	بين المجموعات	15.665	4	3.916	9.181	0.000
	داخل المجموعات	33.696	79	0.427		
	المجموع	49.360	83			

5. 5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية تعزى إلى متغير الجامعة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة بالنسبة لمتغير الجامعة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج المبينة في جدول رقم (36) تبين أن القيمة الاحتمالية لتأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة بالنسبة لمتغير الجامعة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 19.547 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى لمتغير الجامعة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ووفقًا لاختبار شيفيه فإن الفروق بين متغير الجامعة لصالح الجامعة الإسلامية.

جدول رقم (35)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة تعزى إلى متغير الجامعة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
تأثير النجاح في الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة	بين المجموعات	16.068	2	8.034	19.547	0.000
	داخل المجموعات	33.292	81	0.411		
	المجموع	49.360	83			

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولًا: نتائج الدراسة

أفضت نتائج دراسة تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاساتها على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية إلى نتائج مهمة عديدة أوضحت بشكل أو بآخر العوامل الذاتية والموضوعية التي ساهمت في نجاح حركة حماس في الوصول إلى سدة الحكم، وأهم المحاور التي نجحت حكومة حماس فيها والأخرى التي أخفقت فيها، كما بينت واقع المزاوجة بين المقاومة والحكم في ظل حكم حماس وتأثير الحكم على إستراتيجية التحرير (المقاومة)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. انقسمت العوامل التي ساهمت في نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م إلى بعدين، تمثل الأول في البعد الذاتي(التماسك التنظيمي، إستراتيجية المقاومة، برنامجها الانتخابي، ونجاح اختيار مرشحيها)، أما البعد الثاني: فتمثل في العوامل الموضوعية(فساد الحكومات السابقة، وضعف البنية التنظيمية لحركة فتح، والتنسيق الأمني للسلطة، وطبيعة النظام الانتخابي).
2. نجحت حركة حماس في الحكم بشكل كان متوسطًاوفقًا لرأي عينة الدراسة، ويعزى ذلك لحداثة تجربة حركة حماس في الحكم، وحالة الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على قطاع غزة وحكومة حماس، أي انعدام الظروف الموضوعية لبيئة الحكم الرشيد، وتدمير مؤسسات الحكومة والمجتمع خلال حربي 2008م حرب الفرقان وحجارة السجيل 2012م، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية دوليًا التي فازت بها حركة حماس، وسعي إسرائيل لإسقاط حكم حماس سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.
3. حركة حماس استطاعت المزاوجة بين الحكم والمقاومة من وجهة نظر أفراد العينة بشكل جيد جدًا، وذلك من خلال زيادة قدرات المقاومة العسكرية، وإجراءاتها في محاسبة العملاء، مع وجود ضعف في قدرتها على الفصل ما بين عملها المقاوم وعملها السياسي.
4. وجود حركة حماس في الحكم ساهم في تعزيز وصنع إستراتيجية التحرير لدى المقاومة، والانتقال من حالة رد الفعل اتجاه انتهاكات وجرائم الاحتلال إلى إستراتيجية التخطيط العسكري الممنهج والمنظم لمقاومة الاحتلال.

5. نجحت حكومة حماس بشكل كبير في تحقيق سيادة القانون، ومحاربة كافة أشكال التعدي عليه، ورسخت مبدأ "الجميع أمام القانون سواء" بشكل ضعيف، في ظل ضعف المساءلة الداخلية، وفشل محاربة مظاهر الواسطة والمحسوبية، وغياب العدالة في التوظيف والترقية.
6. لم تعتمد حكومة حماس المشاركة والتوافق في حكمها، وضعف أداؤها تجاه المساواة والحريات العامة.
7. ضعف كفاءة وفعالية حكومة حماس، وذلك بسبب حالة الحصار الخانق المفروض على الحكومة، والذي نتج عنه ضعف استثمار الموارد البشرية والمادية.
8. لم يكن لدى حكومة حماس قدرة على الاستجابة للمتطلبات الأساسية للحياة بشكل عام، ويعزى ذلك للحصار الاقتصادي والسياسي الخانق المفروض على الحكومة منذ عام 2007م، مما أدى إلى ضعف في قدرتها على تخفيض معدلات البطالة، ومستويات الفقر.
9. نجحت حكومة حماس بشكل كان متوسطًافي إقامة علاقات إقليمية ودولية، ذلك يعزى إلى حالة العزلة والحصار الذي فرضت على حركة حماس وحكومتها في قطاع غزة، وامتناع العديد من الدول من التعاطي معها لعدم اعترافها بشروط الرباعية الدولية ، إلى جانب ريبة بعض الدول منها على اعتبار أن أساسها يمتد لجماعة الإخوان المسلمين.
10. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والانتماء السياسي، الجامعة)، ويعزو الباحث وجود الفروق لعدة اعتبارات تتمثل في اختلاف التخصصات ما بين حملة الدرجات العلمية والتي تؤدي إلى اختلاف وجهة نظرهم في المحورين، إلى جانب اختلاف انتماءاتهم السياسية وآرائهم الفكرية، كما أن اختلاف عامل الخبرة ما بين المبحوثين يفسر هذا التباين في الآراء ما بينهم.
11. توجد فروق ذات دلالة إحصائية إيجابية بين أفراد العينة حول تأثير نجاح حركة حماس لإدارة الحكم في قطاع غزة على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية.
12. توجد فروق ذات دلالة إحصائية إيجابية في إجابات المبحوثين حول تأثير نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في إدارة الحكم على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية تعزى إلى متغير (الدرجة العلمية، والتخصص العلمي، والانتماء السياسي، والجامعة)، ويعزو الباحث ذلك

إلـى عـدة أسـباب منهـا تنـوع التخصصـات العلميـة والتـي تختلـف بهـا وجهـات النظـر، فرؤيـة المتخصصين في العلوم السياسية تختلف عن غيرهم الإعلام والإدارة والاقتصاد . . . الخ، كما أن الانتماءات السياسية تؤثر بشكل مباشر على توجهات أفراد العينة، كذلك ارتباط الجامعات بالفصائل يؤثر على توجهات أفراد العينة تبعًا للجامعة واتجاهاتها السياسية.

ثانيًا: توصيات الدراسة

1. تقييم حركة حماس لتجربتها في الحكم والتركيز على عوامل أو نقاط الضعف التي قللت من نسبة النجاح في الحكم.
2. انخراط حركة حماس في المؤسسات الوطنية كافة وعلى رأسها منظمة التحرير ، لتعزيز مشروع التحرير في خطين متوازيين سياسيًا وعسكريًا من خلال النظام السياسي الفلسطيني.
3. إنهاء الانقسام وآثاره والشراكة في القرار السياسي الفلسطيني على قاعدة الحفاظ على الثوابت الفلسطينية .
4. ضرورة استفادة حركة حماس من الأخطاء التي وقعت فيها إبان حكمها والتي انعكست عليها كحركة مقاومة وأثرت على شعبيتها داخل قطاع غزة.
5. تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات بشكل كلي، ومبدأ المساواة أمام القانون دون تمييز، وتطبيق معايير عادلة عند التوظيف أو الترقية، ومحاسبة موظفيها المتجاوزين للقانون، ومحاربة مظاهر الواسطة والمحسوبية.
6. إلزام وزارات ومؤسسات حكومة حماس بالتخطيط الإستراتيجي والخطط التشغيلية.
7. ضرورة أن تعتمد حماس مبدأ المشاركة في الحكم بما يحافظ على البرنامج الوطني الفلسطيني .
8. تشجيع حكومة حماس مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة دورها في خدمة المجتمع وترشيد الحكم.
9. السعي من أجل ترسيخ مفهوم الممارسة الديمقراطية في سلوك حكومة حماس.
10. الحرص على إشراك غير المنتمين لها في صناعة القرار أو تولي حقائب وزارية لحكومة حماس وسن القوانيين بمشاركة كافة شرائح المجتمع .
11. دعم وترسيخ مفهوم المساواة والحريات العامة في سلوكها لحركة حماس، وأن تقدم خدماتها للمواطنين بدون تمييز، وأن تراعي الظروف الخاصة للمجموعات المهمشة.
12. محافظة حكومة حماس على مبدأ تكافؤ الفرص، وتعمل على استثمار الموارد الوطنية البشرية والمادية، وتوفر الاحتياجات الأساسية والغذائية للمواطنين، وتسعى لخفض معدلات الفقر والبطالة.

13. السعي لإقامة علاقات إقليمية ودولية خالية من المشاكل مع تصفيرها بشكل كامل وتوظيفها لدعم القضية الفلسطينية، من خلال تشكيل تحالف دولي أو إقليمي مساند للقضية الفلسطينية.
14. زيادة قدرة الحكومة للوصول لمرحلة المزاوجة بين الحكم والمقاومة، من خلال فصل الحركة المقاومة عن الحكومة السياسية، وإخراج الجناح العسكري لحركة حماس من أي تجاذبات سياسية داخلية أو خارجية، وإبقائه في دوره المناط به القائم على مقاومة الاحتلال مع العمل على دعمه بكافة الوسائل المتاحة المادية منها والعسكرية.

وتوصي الدراسة بعمل المزيد من الدراسات في هذا الحقل مثل:

- المقاومة الفلسطينية في ظل إدارة حركة المقاومة الإسلامية حماس لقطاع غزة.
- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ظل حكم حماس.
- تجربة حركة حماس في الحكم والمقاومة (الإنجازات والإخفاقات)
- دخول حماس الانتخابات التشريعية الثانية 2006م وإدارتها للحكم في قطاع غزة (دراسة في صنع القرار)

المراجع

مراجع الدراسة

القرآن الكريم

الدساتير والمواثيق

1. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس(1987). المادة الثانية من ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس.

المذكرات

1. حماد، فتحي(2014). مذكرة داخلية لوزارة الداخلية صادرة من وزير الداخلية فتحي حماد لمدير عام الشرطة أبو عبيدة الجراح.

2. وكالة الغوث الدولية(2009). وكالة الغوث الدولية تستنكر الاستيلاء على مساعدات عينية مخصصة لغزة وتطالب بإرجاعها فورًا، وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، 4 شباط/فبراير 2009م.

التقارير

1. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2013). التقرير السنوي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية 2013، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، رام الله.

2. مواطن(2005). حول حالة الإنفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير خاصة (43)، رام الله، تشرين الثاني.

3. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان(2010). وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية التقرير السنوي السادس عشر، رام الله.

4. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان(2009). وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله.

دراسات وأبحاث

1. أبراش، إبراهيم(2013). المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية(استلمهم تجربة الولاة الثانية للمنظمة 1968)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 253 – 254، خريف، ص260–281.

2. أبراش، إبراهيم(2009). جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني،مجلة الدراسات الفلسطينية،مجلد 20،عدد 78، ربيع، ص44–45.

3. أبراش، إبراهيم(2006). التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثاني عشر، خريف، ص68–125.

4. أبو عمرو، زياد(1993). حماس: خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد13، ص88.

5. الحاج، أحمد(2007). حماس ومنظمة التحرير: العلاقة الملتبسة وفخ الاتفاقيات مع العدو، مجلة فلسطين المسلمة، العدد الثاني عشر، ص38.

6. الزعاترة، ياسر(1996). خلافات حماس واحتمال الانشقاق أين فضاء الممكن . . وما هي حقيقة الخلاف؟، مجلة فلسطين المسلمة، العدد السابع، السنة الرابعة عشر، ص20–21.

7. زهران، جمال(2010). التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب والاحتلال نموذج(فلسطين والعراق)، التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة– المؤتمر الثالث، مصر، ص8.

8. سلامة، عبدالغني(2013). غزة . . حصاد ستة اعوام من حكم حماس، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 253– 254، ص285–286.

9. شلهوب، فرج(2010). المقاومة الفلسطينية: مراحل التطور وآفاق المستقبل، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي الرابع، ص 150.

10. الصايغ، يزيد(2010). ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة، تقرير صادر عن مركز كروان لدراسات الشرق الأوسط بجامعة براندیز، سلسلة ترجمات الزيتونة (53)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص10.

11. العجرمي، أشرف(2005). حماس والانتخابات، مجلة تسامح، العدد 11، ص43–46.

12.كايد، عزيز(1997). حماس الفكر والممارسة السياسية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد الخامس عشر والسادس عشر، ص175.

13.الكيالي، ماجد(2006). الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد66، ص34-35.

14.مجلة فلسطين اليوم(2011). جلعاد شاليط من عملية الوهم المتبدد إلى صفقة وفاء الأحرار، مجلة فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص14.

15.مركز الدراسات العالمية(2012). الإصدار الثاني . . المقاومة الفلسطينية تطور الأداء وفروقات ما بين الحربين، مركز الدراسات العالمية، الإصدار الثاني، ص2-9.

16.الورفلي، محمود(1988). الإستراتجية السياسية: البعد المفقود في الأدبيات العربية السياسية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، العدد 116، بيروت، ص41.

17.حبيب ، إبراهيم (2010) ، أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الإسرائيلي) ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص١١٨٥ – ص١١١٧ .

رسائل الماجستير

1.أحمد، محمد(2007). حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح أثرها على التنمية السياسية في فلسطين(1993-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

2.أبو رحمة، عماد الدين(2013). أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية "دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

3. أبوعرب، خليل(2008). أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

4.حمد، غازي(2011). حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية دراسة في المتغيرات السياسية 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة.

5. خليفة، محمد(2005). منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

6. الدبس، معتز(2010). التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2000 – 2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

7. الدجني، حسام(2010). فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة.

8. عبدالله، خالد(2013). مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (1988–2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

9. عرجان، محمد(2006). صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي 1964 – 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

10. عزام، تيسير(2007). التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 – 2007م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

11. عطاونة، أحمد(2007). الأداء سياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1987 – 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

12. عوده، كفاح(2009). أحداث حزيران 2007 في قطاع غزت وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني إستراتيجيًا وتكتيكيًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

13. العويصي، صلاح(2013). المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ/ أوسلو بلعين ونعلين نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة.

14. عيسى، مجدي(2007). المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

15. فيصل، نعمان(2012). الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

16. قوس، سليمان(2006). المقاومة، الإرهاب: رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

17. كشك، تغريد(2006). إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

18. المبحوح، وائل (2010). المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1994 – 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

كتب

1. أبراش، إبراهيم(1987). البعد القومي للقضية الفلسطينية – فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2. أبو عمرو، زياد(1989). الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا.

3. أبو عمرو، زياد(1987). أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948 – 1967م، دار الأسواق، عكا.

4. الأسطل، رياض(2008). الفلسطينيون الهوية السياسية والبناء الحضاري، ط4، إصدارات المركز الدولي، غزة، فلسطين.

5. البديري، موسى(1995). الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الديمقراطية الفلسطينية "أوراق نقدية"، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

6. برادلي، أ. تاير(2004). السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي الشعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت.

7. البرغوثي، إياد(2003). الأسلمة والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ط2، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين.

8. برهومة، محمد(1999). أهداف حركة حماس: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1987 – 1996م، تحرير: جواد الحمد وإياد البرغوثي، مركز دراسات الشرق الأوسط.

9. توام، رشاد(2013). دبلوماسية التحرر الوطني التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) جامعة بيرزيت، فلسطين.

10. ثابت، عمرو(2004). الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ط1، مركز الامارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي.

11. جبارة، تيسير(1998). تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

12. الجعبري، ماهر(2012). مشروع السلطتين: دخول اللاعبين الجدد، منشورات المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين، 2 نوفمبر 2012م.

13. الحروب، خالد(1997). حماس الفكر والممارسة السياسية، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، سبتمبر.

14. الحسيني، فلاح حسن(2000). الإدارة الإستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها،عملياتها المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

15. حمدان، سعيد؛ وآخرون(2007). فلسطين والقضية الفلسطينية، ط2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان.

16. الحوت، بيان نويهض(1986). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين: 1917 – 1948م، ط3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

17. حوراني، فيصل(2003). جذور الرفض الفلسطيني 1918م – 1948م، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

18. حوراني، فيصل(2000). نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية ال1قرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة.

19. حوراني، فيصل(1980). الفكر السياسي الفلسطيني 1964 – 1974م، دراسة للمواثيق الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، دار دانية للنشر والتوزيع، دمشق.

20. ديري، أكرم(1984). أراء في الحرب: الإستراتيجية وطريقة القيادة، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

21. الذرب، يونس محمد(2000). السوق العسكري في صدر الإسلام (العهود الإسلامية الأولي): دراسة تاريخية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

22. سوكولوفسكي، فاسيلي(1968). الإستراتيجية العسكرية السوفياتية، ترجمة خيري حماد، منشورات عالم الكتب، بيروت.

23. شاش، طاهر(1999). مفاوضات التسوية النهائية والدولية الفلسطيني الآمال والتحديات، دار الرق للنشر، القاهرة.

24. الشاوش، خليفة(2008). الإرهاب والعلاقات العربية– الغربية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

25. الشرقاوي، علي(1987). السياسات الإدارية، دار الجامعية، الإسكندرية.

26. الشريف، ماهر(1995). البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص.

27. شوفاني، إلياس(1983). إسرائيل والتسوية، مركز النبراس للدراسات الفلسطينية، دمشق.

28. صالح، محسن(2002). فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للاستشارت والتدريب، بيروت.

29. صالح، محسن(2007). منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني تعريف – وثائق – قرارات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

30. صايغ، يزيد(2003). الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 – 1993م الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.

31. عباس، محمود(1994). طريق أوسلو – موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، ط4، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

32. عبدالكافي، إسماعيل عبدالفتاح(2010). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي– انجليزي)، كتب عربية لنشر والتوزيع، القاهرة.

33. العجرمي، أشرف(2006). الخطاب الديني وحقوق الإنسان، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، رام الله.

34. عزام، محمود(2012). شيخي الذي عرفت المجاهد الشيخ عبدالله يوسف عزام، سلسلة إصدارات مركز إبداع، فلسطين.

35. عزام، محمود(2012). قطوف، ج1، ط1، ب.ن، فلسطين.

36. غرايبة، إبراهيم(1997). جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، دار سندبان للنشر، عمان.

37. كوهين، أمنون(1988). الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967م، ترجمة خالد الحسن، مطبعة القادسية، القدس.

38. الكيالي، عبدالوهاب(1983). الموسوعة السياسية، المجلد السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

39. محسن صالح(2012). الطريق إلى القدس، دار المستقبل للطباعة والنشر، الخليل.

40. مركز دراسات الشرق الأوسط(2006). حلقة نقاش تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة وعلى إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

41. مركز دراسات الشرق الأوسط(2005). حماس تتسلم السلطة من فتح قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني / يناير 2006م، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

42. المصري، زهير(2008). اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، ط1، مكتبة اليازجي للنشر والطبع والتوزيع، غزة، فلسطين.

43. المكتب الإعلامي لحركة حماس(1990). وثائق الانتفاضة المباركة: وثائق حركة المقاومة الإسلامية حماس، منشورات المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، غزة.

44. النعيمي، أحمد نوري(2001). السياسة الخارجية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.

45. النواتي، مهيب سليمان أحمد(2002). حماس من الداخل، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين.

46. نوفل، ممدوح(1999). النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج: نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره، ورقة عمل منشورة في كتاب ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله.

47. هلال، جميل(2002). تكوين النخب الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، ط1، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

48. هلال، جميل(1998). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، فلسطين.

49. يوسف، أحمد(1990). حركة المقاومة الإسلامية حماس: حدث عابر أم بديل دائم، المركز العالمي للبحوث والدراسات، شيكاغو.

50. يوسف، أحمد(1987). حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات التشأة وآفاق المسير، المركز العالمي للبحوث والدراسات، شيكاغو.

مقابلات

1. أبو مرزوق، موسى(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 16 يونيو 2014م.

2. أبوهلال، خالد(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 16 يونيو 2014م.

3. جرغون، زياد(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 16 يونيو 2014م.

4. جمعة، أشرف(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 16 يونيو 2014م.

5. الحوت، حيدر(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 16 يونيو 2014م.

6. شهاب، داوود(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 16 يونيو 2014م.

7. الظاظا، زياد(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 16 يونيو 2014م.

8. مزهر، جميل(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 16 يونيو 2014م.

9. المدهون، محمد(2014). مقابلة حول واقع المقاومة في ظل حكم حماس، 18 سبتمر 2014م.

10. ثروث،البيك(2014).مقابلةحول الأمن والحريات العامة وحقوق المؤسسات،4 نوفمبر2014م.

الجرائد والصحف

1. عبدالعال، علي(2010): سري للغاية . . الهيكل التنظيمي لحماس، جريدة عرب تايمز الأمريكية، 8 سبتمبر.

2. جريدة الشرق الأوسط(2006). قيادي سابق في حماس: الانتخابات حرام شرعًا، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9912، 17 يناير 2006م.

3. درويش، سمية(2006). مجموعة من حماس تستكر هرولتها إلى الانتخابات، صحيفة إيلاف، 21 يناير 2006م.

4. الحسن، بلال(2006). الناخب الفلسطيني يعاقب حركة فتح ويكافئ حماس، صحيفة الشرق الأوسط، 29 يناير 2007م.

5. جريدة السياسة الكويتية(2010). تقرير سري يكشف خفايا ما يدور داخل حماس، جريدة السياسة الكويتية، 3 يوليو 2010م.

6. صحيفة العرب(2014). نشطاء في حماس يلوحون بكشف فساد قياداتهم، صحيفة العرب اللندنية، العدد9510.

7. فرحات، لميس(2014). إغلاق الأنفاق يكلف حماس خسائر فادحة، صحيفة إيلاف، لندن، 1 فبراير.

8. صحيفة إيلاف(2010). بنوك غزة تعلق أعمالها احتجاجًا على اقتحام حماس البنك الإسلامي، صحيفة إيلاف، 28 يونيو 2010م.

9. فرحات، لميس(2011). حماس تفقد بريقها في غزة بسبب ضائقة السكان، صحيفة إيلاف، 17 أكتوبر.

10. مشعل، خالد(2012). تجربة حماس في الحكم تحت سقف أوسلو شابها اخطاء، جريدة القدس، 10 أكتوبر 2012م.

11. جريدة الأخبار(2011). فيتوريو أريغوني يستشهد لغزة، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 1390، 16 أبريل.

12. جريدة الأيام(2012). حقوقيون: حماس تسعى لإحكام قبضتها على مؤسسات المجتمع المدتي في القطاع، جريدة الأيام الفلسطينية، 8 يونيو.

13. جريدة الصباح(2012). صواريخ متطورة والسلاح الليبي وراء إحداث التوازن، جريدة الصباح الفلسطينية، الأثنين 19 نوفمبر.

14. صحيفة هآرتس(2011). رعب في إسرائيل من حصول المقاومة على صواريخ ليبية، صحيفة هآرتس، 27 أكتوبر.

15. مشعل، خالد(2010). سنعترف بإسرائيل وسندير المقاومة حسب الظروف، جريدة الحياة اللندنية، 3 يوليو.

16. مشعل، خالد(2012). مشعل يعترف بصعوبة الجمع بين السلطة والمقاومة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12370، 10 أكتوبر.

17. فروانة، محمد(2011). حماس بعد 24 عامًا على انطلاقتها: ما الذي تغير؟، صحيفة النشرة اللبنانية، 14 كانون ديسمبر.

18. الدجني، حسام(2010). تجربة حماس في الحكم، جريدة فلسطين، 14 مارس.

المواقع الإلكترونية

1. المركز الفلسطيني(2010). مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإعلام، 20 مايو 2010م.

(http://www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm, 02.04.2014)

2. بحر، أحمد(2006). لماذا قاطعت حركة حماس الانتخابات التشريعية عام 1996؟، مفكرة الإسلام، 2 يناير.

(http://www.islammemo.cc/2006/01/02/5033.html, 20.05.2014)

3. وفا(2004). المراسيم الرئاسية لسنة 2004م، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، منظمة التحرير الفلسطينية.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2764, 19.05.2014)

4. وكالة أنباء البحرين(2005). حماس تؤكد موقفها الثابت من رفض المشاركة في الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، 2 يناير 2005م.

(http://bna.bh/portal/news/42678, 15.05.2014)

5. كونا(2005). حماس تقرر المشاركة في الانتخابات التشريعية، وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، 12 مارس 2005م.

(http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1509789&language=ar, 17.05.2014S)

6. الخضري، جمال ناجي(2010). آثار الحصار (الإسرائيلي) لقطاع غزة على التنمية، منتدى الأعمال الفلسطيني، 16 يناير 2010م.

(http://www.pbf.org.ps/site/?q=pages/view/397, 18.05.2014)

7. شقورة، محمد فتحي(2011). أبرز الأضرار الناتجة عن الحصار والعدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، منظمة التحرير الفلسطينية.

(http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=120848, 18.05.2014)

8. حلس، رائد محمد(2013). تأثير الحصار وإغلاق المعابر على الوضع الاقتصادي لقطاع غزة بعد مرور سبع سنوات، مجلة الحوار المتمدن، 30 أكتوبر.

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=380705, 18.05.2014)

9. جادالله، سامي(2013). وزارة التعليم تؤكد توقف بناء وتأثيث مدارس غزة بشكل تام نتيجة الحصار، وزارة التربية والتعليم غزة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 27 نوفمبر.

(http://www.mohe.ps/2013/11/27/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%AB-%D9%85%D8%AF/, 18.05.2014)

10. شعبان، عمر(2013). حول موازنة حكومة حماس . . . خطوة صغيرة في طريق الشفافية الطويل، مؤسسة بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، 23 يناير.

(http://palthink.org/ar/2013/01/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B7%D8%B1/, 18.05.2014)

11. البشير(2012). قطر تدعم حكومة حماس ب 50 مليون دولار، جريدة البشير، 15 ديسمبر 2012م.

(http://islamtoday.net/albasheer/services/saveart-12-69435.htm, 18.05.2014)

12.فلسطين بيتنا(2012). ملفات فساد الأيدي المتوضئة من قادة حماس، موقع فلسطين بيتنا الإخباري، 12 نوفمبر.

(http://www.pal-home.net/ar/categories/72258.html, 25.05.2014)

13.معًا(2012). فساد حماس المالي والإداري والأخلاقي، كالة معًا برس، 15 يوليو 2012م.

(http://www.maanpress.com/arabic/?action=detail&id=200, 25.05.2014)

14.شفا(2014). ملفات الفساد في حماس: مسؤول حمساوي ينتقد ما تقوم به إدارات حماس من ترقيات بالجملة، شبكة فلسطين للأنباء، 16 مايو.

(http://www.shfanews.net/index.php/2012-04-29-09-32-47/32992-i, 29.05.2014)

15.شراب، ناجي(2010). ندوة بغزة: تجرب حماس في الحكم بعد أربع سنوات تعزز فكرة النظام والقانون، وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 9 فبراير.

(http://alray.ps/ar/index.php?act=post&id=3260, 21.05.2014)

16.المشهراوي، محمد(2014). تقرير يرصد انتهاكات الأمن في غزة والضفة، وكالة سكاي نيوز الإخبارية، 12 فبراير 2014م.

(http://www.skynewsarabia.com/web/article/558519/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9, 19.05.2014)

17.رايتس، هيومن(2011). الضفة الغربية / قطاع غزة: كفوا عن مضايقة الصحفيين، هيومن رايتس ووتش، 6 أبريل.

(http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/06, 28.05.2014)

18.يوسف، أحمد(2014). في إطار المراجعات . . حماس والبرنامج الإنتخابي وتساؤلات أخرى، وكالة نبأ الإخبارية، 09 مايو.

(http://www.naba.ps/arabic/?Action=Details&ID=45446, 25.05.2014)

19.قاموس المعاني(2010). مقاومة، قاموس المعاني معجم عربي – عربي.

(http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9, 28.05.2014)

20.مناع، جودت(2010). المقاومة حياتنا، صوت العروبة الإخباري، 30 نوفمبر.

(http://arabvoice.com/22492/, 27.05.2014)

21. دنيا الوطن(2006). تفاصيل مثيرة تكشفها كتائب الأقصى حول تفجير أول مركفاة (إسرائيلية) بغزة، موقع دنيا الوطن الإخباري، 17 مارس.

(http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/03/17/40059.html, 28.05.2014)

22. المكتب الإعلامي لكتائب القسام(2012). صفقة وفاء الأحرار، المكتب الإعلامي لكتائب القسام، 17 أكتوبر.

(http://www.alqassam.ps/arabic/news1.php?id=29188, 28.05.2014)

23. عز الدين، ياسين(2012). حرب الفرقان وملامح الانتصار، شبكة فلسطين للحوار، 27ديسمبر.

(https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1071517, 28.05.2014)

24. الزهار، محمود(2014). حماس نجحت في المزاوجة بين المقاومة والسياسة، فلسطين أون لاين الإخباري، 28 يناير.

(http://felesteen.ps/details/news/109049/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%86%D8%AC%D8%AD%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D8%A7%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9.html, 29.05.2014)

25. يوسف، حسن(2014).حماس نجحت في الحكم والمقاومة، موقع فلسطين الآن الإخباري،4 مايو.

(http://paltimes.net/details/news/65029/%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%81-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%86%D8%AC%D8%AD%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9.html, 29.05.2014)

26. الزهار، محمود(2010). مطلقوا الصواريخ من غزة على إسرائيل متمردون، تلفزيون السلام، 30 أكتوبر.

(http://www.salam-tv.ps/ar/news/5291.html, 29.052014)

27. الزهار، محمود(2013). الزهار في ذكرى الحرب: مشروعنا القادم نغزوهم ولا يغزونا، مجلة دنيا الوطن، 14 نوفمبر.

(http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/11/14/459253.html, 18.06.2014)

28. فراس، شبكة(2010). حماس تطلق النار باتجاه عناصر تابعة للجهاد الإسلامي، شبكة فراس برس الإعلامية، 17 يناير.

(http://fparchive.mydannews.com/ar/news/38247_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3_%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1_%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87_%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1_%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9_%D9

%84%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A_!!.html, 29.05.2014)

29. الوعد، سوريا(2010). حماس وسياسة المقاومة الكاذبة والتجارة في الدين (حماس تدعي المقاومة وتمنع المقاومين من المقاومة؟!) وتتهم الآخرين بالعمالة لمنعهم المقاومة؟؟، مجلة سوريا الوعد الإلكترونية، الصحافة العالمية، 13 أبريل.

(http://syriapromise.wordpress.com/2010/04/13/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B0%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1/, 29.05.2014)

30. عوض الله، مي(2011). الفصائل الفلسطينية: المقاومة في حكومتي فتح وحماس بين الاختلاف والتطابق، القدس أون لاين للإخبار، 18 يناير.

(http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentId=1523, 29.05.2014)

31. أبوزهري، سامي(2010).حكم غزة لا يعارض مع المقاومة، شبكة فراس الإعلامية، 14 ديسمبر.

(http://fparchive.mydannews.com/ar/news/64897_%D8%A7%D8%A8%D9%88_%D8%B2%D9%87%D8%B1%D9%8A:_%D8%AD%D9%83%D9%85_%D8%BA%D8%B2%D8%A9_%D9%84%D8%A7_%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9.html, 29.052014)

32. البسوس، هاني(2014). حماس تمكنت من تقديم واقع يجمع بين المقاومة والحكم، شبكة فجر الإعلامية، 4 فبراير. (http://fajer.ps/ar/index.php?act=post&id=84, 29.05.2014)

33. سلامة، عبدالغني (2013). غزة .. حصاد ستة أعوام من حُكم حماس ، **http://abedelghani.blogspot.com/2013/11/blog-post_1286.html**

34. النعامي ، صالح . http://www.naamy.net/view.php?id=614

35. موقع سوا ، (2006) http://www.radiosawa.com/content/article/182800.html

36. المركز الفلسطيني للإعلام ،(2014) ttps://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=161292

37. الإعلام الحربي سرايا القدس ،(2013). http://www.saraya.ps/index.php?act=Show&id=32362

38. Philippe, moreau defarges(1994). problems strategiques contemporaines, paris: editions Hachette, 2 edition.

الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء محكمين الاستبانة

م	الاسم	التخصص	الجامعة
1	أ.د. على البردويل	إدارة الأعمال	جامعة القدس المفتوحة
2	أ.د. صلاح العاوور	تاريخ	جامعة القدس المفتوحة
3	د.هاني البسوس	علوم سياسية	الجامعة الإسلامية
4	د.أحمد الوادية	علوم سياسية	أكاديمية الإدارة والسياسية
5	د.عدنان أبوعامر	أستاذ الإعلام	جامعة الأمة
6	د.موسى جودة	تربية	جامعة الأقصى
7	د.نبيل اللوح	إدارة الأعمال	استشاري تنمية بشرية، ورئيس اتحاد المدربين الفلسطينيين
8	د.هاني أبو رفيق	باحث في الشؤون الإستراتيجية	محاضر في كلية الرباط الجامعية
9	د.وسيم الهبيل	إدارة الأعمال	الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (2)

الاستبانة

أكاديميـــة الإدارة والسيـاســة للدراســات العليا – غــزة
جامعة الأقصى – برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية
ماجستيـــــر إدارة الدولـــة والحكـــم الرشيـــد

يقوم الباحث : **عزالدين سامي كساب** بإجراء دراسة تهدف إلى التعرّف على: "**تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاساتها على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية**"، بإشراف **الدكتور هشام المغاري**، كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد .

لذا، أرجو التكرّم بالإجابة عن فقرات الاستبانة وبما يتّفق مع رأيك بوضع إشارة (√) أمام العبارة وفي العمود المناسب، علمًا بأن إجابتك ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة.

وأشكر لكم حسن تعاونكم،،،

الباحث

عزالدين سامي كساب

الجزء الأول: البيانات الأولية

1.**الدرجة العلمي:** بكالوريس ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐ أعلى ☐

2.**التخصص العلمي:**علوم سياسية ☐ إدارة اقتصاد ☐ ع اجتماع ☐ إعلام ☐ تاريخ ☐

3.**الانتماء السياسي:** فتح ☐ حماس ☐ الجهاد الإسلامي ☐ الجبهة الشعبية ☐

الجبهة الديمقراطية ☐ فصائل أخرى ☐ مستقل/محايد ☐

4.**الجامعة:** الجامعة الإسلامية ☐ جامعة الأزهر ☐ جامعة الأقصى ☐

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة:

رقم	الفقرة	خيارات الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الأول: عوامل فوز حركة حماس في الحكم 2006م:					
	أ. العوامل الذاتية					
1	بروز دور حركة حماس في المقاومة					
2	إصرار حركة حماس على الثوابت الفلسطينية					
3	قرب حركة حماس من الجماهير وتفاعلها معها.					
4	التماسك التنظيمي في حركة حماس					
5	إحسان حركة حماس في اختيار مرشحيها.					
6	اقتناع الناخب الفلسطيني بالبرنامج الانتخابي لحركة حماس.					
	ب. العوامل الموضوعية					
7	الفساد والمحسوبية في فترة حكم حركة فتح (1994 ـ 2006)					
8	برنامج فتح التفاوضي وتنازلها المتكرر عن حقوق فلسطينية.					
9	الخلافات والصراعات الداخلية بين أقطاب حركة فتح.					
10	تراجع دور حركة فتح في المقاومة.					
11	التنسيق الأمني وانحياز السلطة الفلسطينية للمصلحة (الإسرائيلي)ة.					

12	النظام الانتخابي (50% قوائم، 50% فردي).					
13	تنافس أكثر من مرشح فتحاوي في الانتخابات على المقعد نفسه.					
14	أساءت حركة فتح اختيار مرشحيها في نظام القوائم.					
المحور الثاني: نجاح حركة حماس في الحكم						
1. **العوامل الموضوعية**						
15	رسّخت الحكومة مبدأ الفصل بين السلطات					
16	تنشر الوزارات والهيئات المعنية تقاريرها بشكل دوري.					
17	إجراءات الحصول على المعلومات العامة واضحة وسلسة.					
18	وفرت حكومة حماس نظامًا سلسلًا للشكاوى والتظلم.					
2. **سيادة القانون**						
19	اهتمت حكومة حماس بمحاربة كافة أشكال التعدي على القانون					
20	رسخت حكومة حماس مبدأ "الجميع أمام القانون سواء"					
21	حرصت حكومة حماس على تأهيل ورفع كفاءة العاملين في مجال تطبيق القانون (شرطة، نيابة، ...)					
22	أسهمت حكومة حماس في تقديم مشاريع قوانين للسلطة التشريعية لسد العجز في القانون الفلسطيني.					
23	طبقت حكومة حماس معايير عادلة عند تعيين الموظفين أو ترقيتهم.					
3. **المساءلة**						
24	اعتمدت الحكومة معايير واضحة لمحاسبة الموظفين ومساءلتهم.					
25	حاسبت الحكومة موظفيها المتجاوزين للقانون بغض النظر عن مستوياتهم الإدارية والقيادية.					
26	حاربت الحكومة مظاهر الواسطة والمحاباة والمحسوبية.					
4. **الرؤية الإستراتيجية**						

27	كان لدى حكومة حماس رؤية إستراتيجية واضحة					
28	التزمت حكومة حماس بالتخطيط الاستراتيجي					
29	كان لكل وزارة أو مؤسسة حكومية خطة تشغيلية منسجمة مع الخطة الاستراتيجية العامة.					
30	يطلع الموظفون في الحكومة على ما يلزمهم من الخطط قبل الشروع بالتنفيذ					
31	التزمت حكومة حماس بعرض خططها الإستراتيجية على حوار مجتمعي قبل اعتمادها نهائيًا.					
5. **المشاركة والتوافق**						
32	شجعت الحكومة مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة دورها في خدمة المجتمع وترشيد الحكم.					
33	حرصت حماس على إشراك غير المنتمين لها في صناعة القرار أو تولي حقائب وزارية.					
34	شاركت حكومة حماس مكونات المجتمع الفلسطيني المختلفة في إعداد الخطط الاستراتيجية.					
35	ساهم حكم حماس في ترسيخ الممارسة الديمقراطية.					
6. **المساواة والحريات**						
36	حافظت حكومة حماس على الحريات العامة					
37	بات المواطن في عهد حكومة حماس آمنًا على ماله ونفسه وعرضه					
38	قدمت الحكومة خدماتها للمواطنين دون تمييز					
39	حافظت حكومة حماس على مبدأ تكافؤ الفرص					
40	راعت حكومة حماس الظروف الخاصة للمجموعات المهمشة.					
7. **الكفاءة والفاعلية**						
41	استطاعت حكومة حماس إدارة الحكم في ظل أزمة الحصار					
42	استطاعت حكومة حماس استثمار الموارد الوطنية (مادية وبشرية) بكفاءة.					

43	استطاعت حكومة حماس تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها					
44	تتبع حكومة حماس إجراءات وأساليب علمية في تقييم أدائها					
45	تستفيد حكومة حماس من أخطائها في المراحل اللاحقة					
	8. **الاستجابة**					
46	استطاعت حكومة حماس توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين					
47	استطاعت حكومة حماس توفير احتياجات المسكن للمواطنين					
48	وفرت حكومة حماس بيئة عمل تحفظ كرامة المواطنين عند تلقي الخدمات					
49	عملت حكومة حماس على تخفيض معدلات البطالة.					
50	عملت حكومة حماس على تخفيض مستوى الفقر					
	9. **العلاقات الإقليمية والدولية**					
51	نجحت حكومة حماس في إقامة أو تطوير علاقات إقليمية ودولية					
52	وقفت حكومة حماس على مسافة واحدة من جميع الدول على أساس مبدأ الحياد					
53	امتنعت حكومة حماس من التدخل في الشئون الداخلية لدول الإقليمية والدولية					
54	نجحت حكومة حماس في بناء علاقات خالية من المشاكل مع الدول الإقليمية والدولية					
55	نجحت حكومة حماس في تشكيل تحالف دولي أو إقليمي مساند للقضية الفلسطينية					
56	وظفت حكومة حماس حملات كسر الحصار على غزة لصالح القضية الفلسطينية.					
	المحور الثالث: **المزاوجة بين الحكم والمقاومة**					
57	ساهمت حكومة حماس في خلق بيئة عمل داعمة للمقاومة.					
58	ساعدت حكومة حماس على توسع أعمال المقاومة الفلسطينية					

59	استطاعت حماس الفصل بين عملها المقاوم وعملها السياسي.					
60	ساهمت حكومة حماس في تضييق الخناق على التنسيق الأمني مع الاحتلال					
61	ساهم وصول حماس للحكم من تعزيز الانتماء الوطني لدى أبناء المجتمع الفلسطيني					
62	ساهمت حكومة حماس في تعزيز التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية					
63	ساهمت إجراءات حكومة حماس ضد العملاء في حماية المقاومة الفلسطينية					
64	زادت قدرات المقاومة العسكرية في ظل حكومة حماس					

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

ملحق رقم (3)

السيد : .....**حفظه الله،**

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف إلى التعرّف على: "**تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاساتها على إستراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينية**"، بإشراف **الدكتور هشام المغاري**، كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد، وجامعة الأقصى برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

لذا، نرجو من سيادتكم التكرّم بالإجابة عن أسئلة المقابلة، لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها في خدمة البحث العلمي .

---

1. كيف تصف واقع المقاومة في ظل حكم حماس لقطاع غزة من 2006 – 2014 وما الإنجازات التي استطاعت المقاومة الفلسطينية تحقيقها خلافًا للفترات السابقة؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

2. إلى أي مدى استطاعت الحكومة الفلسطينية المزاوجة بين الحكم والمقاومة؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

3. إلى أي مدى حافظت الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس على الثوابت الفلسطينية؟

.....
.....
.....
.....
.....

4. كيف تصف واقع الحريات في قطاع غزة في ظل حكم حماس لقطاع غزة؟

.....
.....
.....
.....
.....
....

5. كيف تصف واقع الشفافية والمشاركة وسيادة القانون في غزة إبان إدارة حماس للحكم في قطاع غزة، وما رأيك فيما ينسب لبعض قيادات حماس من ثراء وسرقات؟

.....
.....
.....
.....
.....
....

6. إلى أي مدى تحققت العدالة والمساواة المجتمعية في ظل إدارة حماس للحكم في غزة؟

.....
.....
.....
.....
.....

إلى أي مدى نجحت الحكومة الفلسطينية في صياغة علاقات على الصعيد الإقليمي العربي والإقليمي الدولي؟

.....
.....
....